

# المحاسبة المالية

الجزء الأول

دكتور

إبراهيم السباعي

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة - جامعة القاهرة

## مقدمة

لاشك ان اهم ما يلاحظه المشاهد العابر للحياة التجارية فى العصر الحديث هو تعدد المشروعات التجارية من حيث طبيعتها وهدفها وحجمها والمستثمرين فيها. واذا تحقق هذا المشاهد فى دراسة المشروعات التجارية فسوف يلاحظ مدى تداخل العمليات التى تقدم بها المشروعات ومدى اعتماد بعضها على بعض سواء فى مراحل الانتاج أو التوزيع أو الخدمات المتبادلة .

وفى مثل هذا المجتمع الذى يميز بتداخل وتعقد العمليات التجارية. فان ثقة المستثمر فى هذه المشروعات فى تحقيق ارباح معقولة من استثماراته لا تعتمد فقط على توقعاته بتحقيق عائد معقول على هذه الاستثمارات. بل ايضا، وفى الدرجة الاولى تلغى على وجود الوسائل والطرق العلمية التى تمكنه من تقييم هذا العائد وقياسه وتحديده ، ومن هنا تبو أهمية المحاسبة فى المشروعات الحديثة بل يمكن القول بزن قيام المشروعات الحديثة يصبح فى حكم المستحيل بدون استخدام المحاسبة .

واذا اردنا تعضيد وجهة النظر هذه بأمثلة عملية من الحياة التجارية الحديثة فأننا ولا شك نحتاج لمجلدات ضخمة لاحتواء مثل هذه الامثلة. الا انه يكفى ان نبين ان مجرد انتاج سلعة فى مشروع حديث يترتب عليه مجموعة هائلة من العمليات حتى تصبح السلعة المنتجة فى يد المستهلك النهائى . فانتاج السلعة يتطلب شراء مواد خام من اصناف مختلفة، ودفع اجور العمال ومهايا الموظفين وشراء خدمات فنية مثل الكهرباء والمياه. وتحمل نفقات صيانه المعدات ، ونفقات نقل السلع الى اماكن التوزيع وما يترتب على ذلك من نفقات خاصة بالبيع والتوزيع ، وينتج عن ذلك كله مشاكل خاصة بحساب التكاليف الاجمالية لانتاج هذه السلع وبيعها حتى يتمكن المشروع من



تحديث سعر بيع مناسب لها يغطي هذه النفقات وتحقيق فائض في شكل عائد للمستثمرين في المشروع. كما يجب على هذا المشروع الاحتفاظ بسجل منتظم لجميع التزاماته للغير المترتبة على هذه العمليات ، وبالإضافة الى ذلك فإن وجود نظام للضرائب على الأرباح يتطلب أن يحتفظ المشروع بسجلات منتظمة وصحيحة ودقيقة للمصروفات التي تحملها والإيرادات التي تحصل عليها حتى يتمكن من حساب الأرباح المحققة بدقة كائنه.

كما ان تطور ملكية المشروعات من الملكية الفردية حيث يمتلك فرد واحد برأس مال المشروع ، الى الملكية الجماعية حيث يمتلك رأس المال الآلاف من الافراد ، جعل من المحاسبة في المشروع التجاري ضرورة لا غنى عنها ، ففي هذه المشروعات الجماعية والتي يطلق عليها الشركات المساهمة تتفصل ملكية رأس المال عن ادارة المشروع بعكس المشروع الفردي الذي يربط فيه ملكية رأس المال بادارة اعماله . ففي الشركات بالإدارة ، ويجب محاسبه هذه الادارة في نهاية فترات معينة . وهنا ظهرت اهمية المحاسبة كوسيلة لفرض رقابة اصحاب رأس المال على الادارة في الشركات المساهمة وفي محاسبتها عن نتائج العمليات التي قامت بها خلال الفترة موضوع المحاسبة .

ومن جهة المال العام فقد أصبحت المحاسبة المالية ضرورة لا غنى عنها ، وخاصة بعد ان تدخلت الحكومه في مشروعات تجارية بامتلاك رأس المال فيها ، أصبحت تعرف بالقطاع العام . فالقطاع العام تستثمر فيه اموال عامة تعتبر ملكا للشعب وبالتالي يجب محاسبه الحولين عن ادارة هذا القطاع والشركات المكونة له وتحديد مدى تحقيقهم لاهداف المشروعات التي يقومون بإدارتها.

نخرج من هذا كله بأن للمحاسبه الماليه في المشروعات التجارية في العصر الحديث اهمية بالغه ، فقد أصبحت من الأدوات التي لا يمكن الاستغناء عنها في ادارة المشروعات بل ان . المحاسبه ذاتها قد تطورت في أدواتها ووسائلها لتكون ادارة أكثر فعالية من مجرد تسجيل الاحداث والعمليات الماليه وتحديد نتائجها من ربح أو خسارة.

فقد أصبحت اليوم مصدرا هاما من مصادر البيانات الضرورية لادارة المشروع التجاري وتخطيط عملياته المستقبلية ومراقبه عملياته الحاليه ودراسه اسباب اختلاف النتائج المحققة عن النتائج المخططه أو المتوقعه وتوجيه القرارات الادارية لتلافي تكرار حدوث الاخطاء وتحقيق افضل النتائج .

وفي دراسه المحاسبه الماليه في المشروعات التجارية نجد ان هناك تأكيداً تقليدياً على استخدام اشكال معينه ونماذج محددة طبقاً للطرق والنظم المتعارف عليها ، منذ ان نشأ علم المحاسبه على يد التجار الايطاليين في العصور الوسطى ، حتى وقتنا هذا : وان كنا في هذا المجال نؤكد اهمه اتباع هذه الاشكال والنماذج ، الا اننا في نفس الوقت نؤكد على ضروره فهم الاصول والقواعد المحاسبية والتي من شأن اتباعها تحقيق اهداف المحاسبه الماليه كأداة تسجيل الاحداث الماليه وتحديد نتائج المشروع وتقديم البيانات اللازمة لادارته .

### عرض المبادئ المحاسبية:

جرى العرف على اتباع تقليد معين في عرض مبادئ المحاسبه الماليه وتقديم هذه المبادئ للطالب في بداية دراسته للمادة . هذا التقليد يتلخص في عرض المبادئ العامه لعلم المحاسبه من حيث نظريات القيد ويتبعه دراسه القيود في دوائر اليومية بما في ذلك المشاكل المختلفه في تسجيل العمليات مثل مشاكل التعامل مع البنوك من

## القسم الاول

رفض وتحصيل الشيكات وما الى ذلك والاوراق التجارية ومشاكلها الخاصة. وتنتهى الدراسة بعرض مشاكل الجرد والتسويات الجردية واعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية يصحبها من مشاكل .

الا اننا فى هذا القسم الاول من هذا الكتاب سوف نتبع طريقا مختلفا فى عرض هذه المشاكل . فبعد عرض المقدمات الاساسيه والمصطلحات الفنية فى المحاسبه المالىه ودراسه نظريات القيد فى الدفاتر ، سنستمر فى عرض ثورة القيد المحاسبى بالكامل حتى اعداد الميزانيه العموميه وذلك مع التعرض للمشاكل الخاصه فى المعاملات المالىه ولمشاكل اعداد الحسابات الختامية والميزانيه العموميه .

اما القسم الثانى فيتناول عرض مشاكل امساك الدفاتر فى المشروعات الكبيره وضرورة امساك مجموعه دفاتر يومية متخصصه بدلا من دفتر واحد وما يتبع ذلك من تعديلات فى طرق القيد والترحيل، ثم نتناول المشاكل المتعلقه باعداد الحسابات الختامية والمركز المالى أو الميزانيه العموميه .

وارجو من الله ان اكون قد وفقت فى عرض المبادئ الاساسيه للمحاسبه بصورة مبسطه تمثل مدخلا للطالب فى دراسه المحاسبه المالىه .

المؤلف

والله ولى التوفيق.

كلية التجارة - جامعة القاهرة

اكتوبر ١٩٩٢

## الفصل الاول

### المحاسبة المالية في المشروع التجاري

تتضمن معاملات المشروعات التجارية تبادل القيم المالية سواء في صورة نقدية أو في صورة سلع وخدمات يمكن تقييمها نقداً . وتختص المحاسبة المالية بالتسجيل المنتظم لهذه العمليات المالية بحيث يتمكن المشروع من تحديد محصنه معاملاته مع الاشخاص خارج المشروع وتحديد نتائج هذه المعاملات بالنسبة للمشروع من ربح أو خسارة وأثرهما على حالته الماليه .

ولا شك ان عمليات المشروع التجاري تختلف باختلاف طبيعة النشاط فيه ، فالمشروعات التجارية تنقسم الى ما يلي :

#### اولاً : حسب طبيعة النشاط :

(أ) المشروعات التجارية : ويقوم النشاط فيها على الشراء والبيع المباشر للسلع بدون اجراء اية تقيييرات عليها . ومثال ذلك مشروعات تجارة الاقمشة والاجهزة الكهربائية والسلع الغذائية .

(ب) المشروعات الصناعية : ويقوم النشاط في هذه المشروعات على تحويل المواد الخام إلى سلع قابلة للتداول والاستعمال باستخدام عوامل الانتاج المختلفة من عمل ورأس مال متمثل في معدات آلية . وتنتهي دورة نشاط هذه المشروعات ببيع هذه السلع بعد تصنيعها سواء للمستهلك مباشرة أو عن طريق شركات تجارية مثل شركات الغزل والنسيج وشركات السلع الغذائية .

(ج) المشروعات المالية : وتقوم هذه المشروعات بتقديم خدمات مالية لعملائها مقابل قيمة نقدية ممثلة في عمولات وفوائد مثل البنوك وشركات التأمين .

(د) مشروعات الخدمات : وتقدم هذه الشركات خدمات معينة لعملائها مثل الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات الخاصة والخدمات السياحية ، وذلك نظير مقابل نقدي عن هذه الخدمات .

(هـ) المشروعات الاجتماعية : وتقوم هذه المشروعات بتقديم خدمات بمقابل أو بدون مقابل . ولا تهدف هذه المشروعات عادة إلى تحقيق أرباح بل تقديم الخدمة في حد ذاتها في نطاق التكامل الاجتماعي مثل المستشفيات العامة .

#### ثانياً : حسب الشكل القانوني :

تنقسم المشروعات حسب الشكل القانوني تبعاً للملكية رأس المال فيها ومدى مسئولية اصحاب رأس المال عن النشاط الذي تقوم به الى ما يلي :

#### (أ) المشروع الفردي :

يكون رأس المال في هذا المشروع مملوكاً لفرد واحد . ويقوم هذا الفرد باستثمار امواله في هذا المشروع وادارته بنفسه وتحمل مخاطره ، سواء في الربح أو الخسارة ، أو امام الغير . وتكون مسئوليته شاملة لاموال المشروع وامواله الخاصة في حالة عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته .

#### (ب) الشركات :

وتنقسم الشركات الى عدة انواع - طبقاً لعليته رأس المال ومدى مسئولية اصحاب رأس المال عن التزامات ومخاطر الشركة - الى ما يلي :

## ١- شركات تضامن :

ويكون رأس المال فيها مملوكا لشخصين أو أكثر . ويقوم الشركاء في هذه الشركات بإدارة الشركة - أحدهم أو مجموعة منهم أو كلهم - حسب الاتفاق بينهم . كما أن مسؤولية الشركات من التزامات الشركة غير محددة وتمتد إلى أموالهم الخاصة إذا اقتضت الظروف ذلك .

## ٢- شركات التوصية البسيطة :

يمتلك رأس المال في هذه الشركات مجموعتين من الشركاء الأولى متضامنة ومسئوليتهم غير محدودة ، أما المجموعة الثانية فمسئوليتهم محدودة بمقدار مشاركتهم في رأس مال الشركة .

## ٣- شركات التوصية بالاسهم :

وهذه الشركات تشابه شركات التوصية البسيطة في أن رأس المال فيها يكون مملوكا لشريك أو أكثر متضامنين ومجموعة أخرى يشاركون في رأس المال بحصص تسمى أسهم . يجوز التنازل عنها بدون موافقة الشركاء المتضامنين .

## ٤- الشركات المساهمة :

يقسم رأس المال في هذه الشركات إلى حصص تسمى أسهم يكتب فيها الجمهور . وتكون المسؤولية في هذه الشركات محدودة بقيمة الاسهم المكتتب فيها . وهذه الاسهم قابلة للتحويل للغير . أما إدارة هذه الشركات فتقوم من الأشخاص ينتخبهم مجموعة المساهمين .

## ٥- الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

يمتلك رأس المال عدد فيها من الشركاء يحدد القانون عددهم . وتكون مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة بمجموعة من الاسهم مع احتفاظه بحق الإدارة . وتحدد مسؤولية كل شريك بمقدار مساهمته في رأس المال ، كما يجب الحصول على موافقة أغلبية الشركات الآخرين في حالة التنازل من حصته أو جزء منها للغير .

وقد جرت العادة على تسمية شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة بشركات الأشخاص أما شركات التوصية بالاسهم والشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة فتسمى شركات الأموال .

وأيا كانت طبيعة عمليات المشروع ، سواء أكانت صناعية أو تجارية أو مالية أو خدمية ، وأيا كانت صفته القانونية أو تجارية أو مالية أو خدمية ، وأيا كانت صفته القانونية سواء أكان مشروع فردي أو شركة أشخاص أو شركة أموال ، فإن العمليات الغالبة فيه هي عمليات تبادل قيم مالية سواء بالشراء أو البيع . فالشركات التجارية تقوم بشراء بضائع وبيعها للمستهلك ، والشركات الصناعية تقوم بشراء مواد خام وخدمات عمالية وفنية في سبيل تشغيل المادة الخام أو تحويلها إلى سلعة قابلة للاستعمال ، ثم بيع هذه السلعة في مقابل نقدي وكذلك الحال في الشركات المالية التي تقوم بشراء خدمات فنية وإدارية وبيعها لعملائها في شكل خدمات مصرفية أو عمليات تأمين بمختلف أنواعه .

ولا شك أن إدارة المشروع تهتم بحصر وتسجيل هذه العمليات المالية وتحديد أثرها على ربحية المشروع ومركزه المالي وتقوم المحاسبة المالية بهذا الدور الأساس في المشروع التجاري . بل إن المحاسبة المالية قد تطورت في أساليبها وطرقها بحيث تغطي

احتياجات المشروع المتطورة للبيانات ، فلم يصبح دور المحاسبه الماليه هو تسجيل العمليات الماليه بصورة منتظمة وبيان نتائج الاعمال واثرها على المركز المالى ، بل استطاعت ان تقدم لادارة المشروع البيانات والمعلومات التى تبين اسباب الوصول على هذه النتائج وهذا المركز المالى . وفى سبيل ذلك ظهرت وتطورت ادوات محاسبية يمكن اجمالها فيما يلى :

#### ١- محاسبه التكاليف:

وتهدف الى قياس تكاليف انتاج السلع والخدمات التى يقوم المشروع بانتاجها أو اذائها بغرض الوصول الى تكلفه الوحدة المنتجة سواء أكانت سلعاً أو خدمة. كما تساهم فى تحقيق الرقابة على كفاية العمليات فى المنشأة والتعرف على مناطق الاسراف فيها وذلك عن طريق امداد الادارة بالبيانات التحليلية عن تكاليف العمليات .

#### ٢- المحاسبه الادارية :

وتتضمن مجموعة الطرق والنظم والوسائل التى تستخدم فى تحليل البيانات والمعلومات المستخدمه من دفاتر المحاسبه الماليه ودفاتر التكاليف والمصادر الاخرى ، بهدف مساعدة الادارة على رفع الكفاية العامه للمشروع وتحقيق اقصى الارباح أو تحمل ادنى الخسائر. ويمكن القول بأن المحاسبه الادارية هى تطوير أو تعديل بيانات المحاسبه الماليه لتتناسب الاحتياجات الادارية للبيانات والمعلومات اللازمه لادارة المشروع .

ومن هنا نجد ان المحاسبه الماليه بفروعها المختلفه وادواتها المتطورة قد اصبحت من الركائز الاساسيه اللازمه لادارة المشروع التجارى . وبالتالى يمكن تلخيص اهداف المحاسبه الماليه فى المشروع التجارى فيما يلى :

١- حصر وتسجيل عناصر المصروفات والايرادات التى تنتج عن العمليات الماليه.

٢- تحديد نتائج العمليات من ربح أو خسارة فى نهاية كل فترة .

٣- اثر العمليات الماليه على الحالة الماليه للمشروع أو ما يسمى بالمركز المالى .

٤- امداد الادارة بالبيانات والتقارير التى تحتاجها عن المركز المالى واثر العمليات الماليه على ربحية المشروع وذلك للاستفادة بها سواء داخليا فى توجيه العمليات المستقبلية أو خارجيا فى امداد اصحاب رأس المال بالبيانات اللازمه عن استخدام هذه الاموال أو تقديمها للجهات الحكوميه المعنيه خارج المشروع .



## الفصل الثاني

### الفروض الأساسية والمصطلحات العلمية

#### الفروض الأساسية:

تعتمد طرق أو نظريات القيد في الدفاتر المحاسبية على مجموعة من الفروض العلمية. ويقصد بالفروض العلمية في هذا المجال مجموعة الاسس المتفق عليها بين المحاسبين، والتي امتد الاعتراف بها في القانون، لتسهيل مهمة التسجيل في الدفاتر المحاسبية وتحقيق أهداف المحاسبة المالية سواء بالنسبة للمشروع التجاري أو بالنسبة لأصحاب رأس المال فيه أو بالنسبة للغير خارج المشروع .

#### أولاً: فرض الشخصية المعنوية للمشروع:

ويقوم هذا الفرض على اعتبار ان المشروع التجاري له شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب رأس المال فيه . وقد اعترف القانون التجاري بهذا الفرض الرئيسى . وفى هذه الحالة فان تصرفات المشروع ومعاملاته مع الغير تصدر باسم المشروع وليس باسم أصحاب رأس المال فيه . فالمشروع التجاري طبقاً لهذا الفرض ذاته مستقلة .

وبناء على هذا الفرض فإن العمليات التى تسجل فى دفاتر المشروع هى تلك العمليات التى يكون المشروع طرفاً فيها أما العمليات الخاصة بأصحاب رأس المال فيه فيتم تسجيلها فى حسابات بأسماء خاصة تدل على صفاتها ، فمثلاً اذا سحب صاحب المشروع اموال من خزانة المشروع لاستعماله الخاص فلا تسجل هذه العملية على انها عملية مصروفات خاصة بالمشروع بل تسجل على انها عملية مسحويات خاصة تخصم

فى النهاية من حقوق اصحاب المشروع .

كما ان رأس المال الذى يقدمه اصحاب المشروع للاستثمار فيه يجب فى حساب خاص باسم خاص - حساب رأس المال - ويعتبر حقاً لأصحاب المشروع لدى المشروع .

#### ثانياً: فرض الاستمرار:

ويقوم هذا الفرض على اعتبار ان المشروع التجارى مشروع مستمر تستمر حياته باستمرار عملياته وتنتهى بانتهاء الفرض منه . ولذلك فان استمرار حياة المشروع لا تتعلق بحياة أصحابه أو استمرارهم فى استثمار اموالهم فيه، الا اذا اتفقوا على تصفيته .

ويتربط على هذا الفرض مجموعة من العمليات المحاسبية التى يجب اجراؤها ، كما ان عدد من المبادئ العملية والعلمية فى المحاسبة تتركز اساساً على مبدأ الاستمرار كما سنرى فيما بعد .

ولكن هذا المبدأ لايعنى استمرار العمل فى المشروع دون التوقف للحظة معينة لتحديد نتائج اعماله ومعرفة اثر هذه العمليات على مركزه المالى . وهنا نشأت فكرة الفترة المالية أو الفترة المحاسبية، وهى الفترة التى يتم فى نهايتها تحديد نتائج اعمال المشروع خلالها ومركزه المالى فى نهايتها تحديد نتائج اعمال المشروع خلالها ومركزه المالى فى نهايتها . ولا تؤثر هذه الفكرة على مبدأ الاستمرار . فتوقف حياة المشروع للحظة معينة مامو إلى توقف افتراضى أو دفتري فى حين ان حياة المشروع الفعلية مستمرة طبقاً لمبدأ الاستمرار .

وعلى هذا الاساس يتم تحديد فترات محاسبية أو مالية خلال حياة المشروع يتم خلالها حياة المشروع يتم خلالها تحديد نتائج اعماله ومركزه المالى . وقد جرى العرف على اعتبار الفترة المحاسبية سنة كاملة اثني عشر شهرا - الا انه فى ظروف خاصة يمكن تحديد نتائج الاعمال فى فترات اقل أو اكثر من سنة طبقا لاحتياجات اصحاب المشروع لهذه البيانات .

### ثالثا: المصطلحات المحاسبية:

جرى العرف المحاسبى على استخدام عدة مصطلحات علمية معينة عند القيد فى البفاتر المحاسبية أو اعداد البيانات المحاسبية وبالرغم من انه خلال دراستنا للمحاسبة المالية سوف نواجه عدیدا من هذه المصطلحات إلا اننا سوف نتعرض فى هذا المقام الى بعض هذه المصطلحات الرئيسية والتي ستقابل القارئ فى الجزء الاول من هذا الكتاب . وهذه المصطلحات هى :

١. رأس المال : وهو حق صاحب المشروع لدى المشروع هو عبارة عن المبالغ التى يقوم صاحب المشروع باستثمارها فيه وقد اشرنا سابقا الى ان المشروع يعتبر شخصية اعتبارية مستقلة عن اصحابه . ولهذا فإن اية مبالغ يقدمها صاحب المشروع للاستثمار فى المشروع يمكن اعتبارها جوازا كقرض منه لهذا المشروع . ولكن نظرا لان هذه المبالغ تختلف فى طبيعتها عن القرض التى يحصل عليها المشروع من الغير ، حيث لا يمكن تسديدها فى حياة المشروع بعكس اموال الغير التى يجب تسديدها ، فقد اتفق تسميتها برأس المال .

ويستخدم رأس المال فى بداية حياة المشروع فى شراء وتأسيس المشروع لشروع وشراء البضائع المختلفة التى يبدأ بها عملياته وامداده بالنقدية السائلة لمقابلة

المصروفات المختلفة اللازمة لادارته .

٢- الاصول : هى كل ما يمتلكه المشروع من الممتلكات الملموسة أو غير الملموسة مثل الاراض والمباني والبضائع المختلفة والديون والنقدية وما شابه ذلك .

وتنقسم الاصول الى قسمين رئيسيين :

### ١ - اصول ثابتة :

وهى ما يمتلكه المشروع بصفة دائمة بغرض الاستعمال والاستخدام فى تحقيق اهداف المشروع وليس بغرض البيع وتحقيق الربح مثل المباني والاراضى والعدات .

### ب - اصول متداولة :

وهى ما يقوم المشروع بامتلاكه بغرض وتحقيق الربح أو تلك الناتجة عن عمليات المشروع التى يقوم بها لهذا الغرض مثل البضائع والديون لدى الغير والنقدية .

### ٢ - الخصوم :

وهى التزامات المشروع للغير ، أو حقوق الغير لدى المشروع وتمثل فى القروض التى يحصل عليها المشروع من الغير والديون للغير الناتجة عن عمليات المشروع نظير شراء بضائع أو مقابل خدمات .

### ٤ - الربح والخسارة :

الربح هو الفائض الناتج عن زيادة إيرادات المشروع عن مصروفاته .

اما الخسارة فهي العجز الناتج عن زيادة مصروفات المشروع عن ايراداته . واجمال الربح هو قيمة الزيادة في الايرادات الناتجة عن مبيعات البضاعة عن تكاليف شرائها بما في ذلك المصروفات المباشرة التي تحملها المشروع في سبيل الحصول عليها مثل مصروفات نقل المشتريات والرسوم الجمركية وما الى ذلك . اما اجمالي الخسارة فهي زيادة هذه المصروفات ( تكاليف الشراء ) من ايرادات المبيعات .

اما صافي الربح فهو قيمة الزيادة في اجمالي الربح عن اجمالي المصروفات الاخرى التي يتحملها المشروع في سبيل تحقيق اهدافه مثل اجور العمال ومهايا الموظفين ومصروفات الاضاعة والابوات الكتابية وما الى ذلك . وصافي الخسارة هي قيمة الزيادة في هذه المصروفات عن اجمالي الربح .

#### ٥- العمليات المالية:

العمليات المالية هي المعاملات التي يقوم المشروع باتمامها وينتج عنها تبادل قيمه ماله معينه أو التزام يتبادل قيمة ماله معينه أو سلع أو خدمات لها قيمة مالية معينه .

#### ٦- القيد المحاسبي:

القيد المحاسبي هو تسجيل لعملية مالية في دفتر محاسبي طبقا لقواعد القيد والتسجيل في الدفاتر المحاسبية .

#### ٧- الحساب:

الحساب هو سجل ملخص العمليات المالية التي تمت بين المشروع وشخص معين أو بالنسبة لاصل من الاصول أو احد الخصوم .

#### ٨- الميزانية أو قائمة المركز المالي:

الميزانية هي كشف مبين فيه عناصر الاصول وعناصر الخصوم ورأس المال وحيث ان المشروع قد امتلك اصوله عن طريق اموال حصل عليها اما من اصحاب المشروع عن طريق رأس المال أو طريق قروض من الغير، فمن الطبيعي ان يتساوى مجموع هذه الممتلكات أو الاصول مع مجموع الالتزامات لاصحابه والغير أو الحضور ورأس المال. ولهذا فان كشف الميزانية لابد وان يكون في حالة توازن مستمر أو تساوى دائم بين مجموع الاصول ومجموع الخصوم ورأس المال. ولهذا سمي بالميزانية. أو قائمة المركز المالي .

وقد أطلق على تساوى مجموع الاصول مع مجموع الخصوم ورأس المال معادلة الميزانية وهي :

$$\text{مجموع الاصول} = \text{رأس المال} + \text{مجموع اخصوم}$$

#### ٩- المصروفات:

المصروفات هي كل ما ينفقه المشروع في سبيل تحقيق اهدافه . وتشمل هذه المصروفات كل ما ينفق في شراء البضائع أو في سبيل ادارة المشروع بشكل عام .



الإيرادات هي كل ما يحصل عليه المشروع نتيجة بيع البضائع أو أداء الخدمات التي يقوم المشروع من أجلها. كما تشمل كل ما يحصل عليه المشروع من إيرادات عن طريق عمليات أخرى غير متعلقة بالبيع أو أداء الخدمات مثل الإيرادات المحصلة من الاستثمارات في أسهم أو سندات أو فوائد بنوك وما شابه ذلك .

### الفصل الثالث

### المستندات والدفاتر المحاسبية

أوجب العرف المحاسبى والقانون أن يحتفظ المشروع التجارى بكل ما يؤيد حدوث العمليات المالية، وهى ما تسمى بالمستندات وكذلك مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية لقيد هذه العمليات أولا بأول ، بحيث يتمكن المشروع فى نهاية كل فترة محاسبية من استخراج نتائج أعماله عن هذه الفترة ومركزه المالى فى نهايتها وفيما يلى شرح مختصر لهذه المستندات و السجلات والدفاتر الواجب الاحتفاظ

#### أولا : المستندات :

المستندات هى الاوراق المثبتة او المؤيدة لحدوث عمليات البيع ، والمدفوعات النقدية يصاحبها صدور ايصالات دفع ، من الخزينة او شيكات البنك ، كما تصدر ايصالات من الخزينة لكل عملية تحصيل نقدي او ايصالات ايداع من البنك لكل عملية ايداع مبالغ فى حساب المشروع لدى البنك .

ويعتبر المستند اساس القيد فى الدفاتر المحاسبية فكل قيد محاسبى لابد وان يكون مصدره مستند رسمى معتمد من الجهات المعنية خارج المشروع وداخله وبذلك ، يعتبر أى قيد فى الدفاتر بنون مستندات قيداً غير صحيح من الناحية القانونية ، فلا يعتد به فى حالة نشوب خلاف بين المنشأة والغير أو للتحقق من صحة حدوث العملية من عدمه .

## ثانيا : الدفاتر والسجلات المحاسبية :

تنقسم الدفاتر المحاسبية الى فرعين اساسيين :

### دفاتر القيد الاولى ودفاتر القيد النهائي :

#### ١ - دفاتر القيد الاولى :

دفاتر القيد الاولى هي الدفاتر التي تسجل فيها العمليات المالية مباشرة من واقع المستندات، تمهيدا لترحيلها الى دفاتر القيد النهائي . ففى دفاتر القيد الاول تسجل العمليات اولا بأول طبقا للتسلسل التاريخى لحدوثها . وتنقسم هذه الدفاتر بنورها الى قسمين .

#### ١- دفتر التسديدة :

وهو اول دفتر تقيد فيه العمليات المالية التى يقوم بها المشروع من واقع المستندات ويكون القيد فيه بصورة تفصيلية بحيث يوضح فيه جميع البيانات الخاصة بالعلية والتي قد يحتاجها المشروع فيما بعد اذ دعت الضرورة ذلك .

ولا يشترط فى هذا الدفتر اى شروط خاصة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الفنية المحاسبية. كما لا يشترط اتباع نظام معين فى طريقة القيد أو البيانات الواجب ادراجها فيه .

#### ٢- دفتر اليومية :

دفتر اليومية هو دفتر قيد اولى تسجل فيه العمليات المالية التى يقوم بها المشروع اولا بأول .

ويعتبر دفتر اليومية اول دفتر محاسبى منتظم ولهذا نص قانون تنظيم الدفاتر التجارية على ان يحتفظ المشروع التجارى بهذا الدفتر . فقد ورد فى مادته الاولى على ضرورة امساك دفتر اليومية الاصلى . ثم اتبع ذلك فى المادة الثانية بأن : تقيد فى دفتر اليومية الاصلى جميع العمليات المالية التى يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية : ويتم هذا القيد يوميا وبالتفصيل .

ونظرا لاهمية هذا الدفتر من الناحية القانونية، فقد نص القانون على شروط معينة يجب توافرها فى دفتر اليومية سواء من الناحية الشكلية أو من ناحية نظام القيد فيه .

فمن الناحية الشكلية فقد نص قانون تنظيم الدفاتر التجارية فى مادته الخامسة على ضرورة تسجيل الدفاتر التجارية بقوله :

ويتعين قبل استعمال دفترى اليومية والجرد ان تنصر كل صفحة من صفحاتها وان يوقع على كل ورقة فيها الموثق الواقع فى دائرة اختصاصه المحل التجارى فاذا انتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر ان يقدمها الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك بعد آخر قيد .

كما يتعين على التاجر وورثته فى حالة وقف نشاط المحل التجارى تقييم الدفترين المشار اليهما الى الموثق .

للتأشير فى المجالات لمقدمة بغير رسوم .

أى انه يجب ان تتوافر الشروط التالية :

١ . ان تكون صفحات الدفتر مرقمة ترتيبا متسلسلا .

٢ . ان تسجل كل صفحة فى الشهر العقارى ويكون موقعا عليها من

الموثق المختص .

٣ . عند انتهاء صفحات الدفتر، يجب تقديمها الى الموثق للتوقيع عليها

بعد آخر قيد .

اما من الناحية الفنية ونظام القيد، فقد اشار القانون الى انه يجب ان تكون الدفاتر المنصوص عليها فى هذا القانون خالية من كل فراغ أو كتابه فى الحواشى أو كشط أو تحشير فيما بين ذلك ( المادة الخامسة ) .

وبهذا يجب ان تتوافر الشروط الفنية التالية :

١ . يجب ان تكون القيود متسلسلة دون فراغ بينها .

٢ . يجب ان تخلو الدفاتر من الكشط والتحشير فما بين سطور القيد أو تغيير منه . فاذا حدث خطأ فى قيد معين يجب احداث التعديل طبقا للطرق الفنية المحاسبية التى سوف يشار اليها عند مناقشة تصحيح الاخطاء .

### ٢. دفتر الاستاذ :

ويضم هذا الدفتر مجموعة جداول معدة بطريقة معينة ويسمى كل جدول فى هذا الدفتر حساب Count ، ويشمل الحساب جميع للعمليات المالية التى تمت مع شخص معين أو طرف من اطراف التعامل فى العمليات المالية .

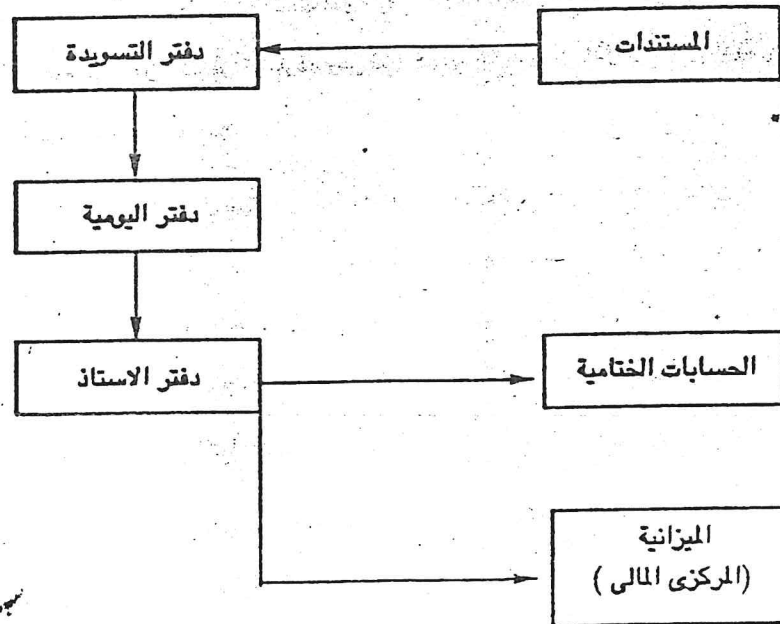
ويقيد فى هذا الدفتر من دفتر اليومية، وتسمى عملية، القيد فى هذه لحالة الترحيل وترجع اهمية هذا الدفتر فى انه يمثل محصله التعامل مع الاشخاص

خارج المشروع وكذلك اثر العمليات المالية على اصول وخصوم المشروع .

وبهذا الشكل تستخدم البيانات المستخرجه من دفتر الاستاذ فى اعداد الحسابات الختامية لتحديد نتائج اعمال المشروع خلال الفترة المحاسبية واثر هذه العمليات على مركزه المالى فى نهاية مدة الفترة .

وعلى هذا تكون دورة القيد المحاسبى فى الدفاتر على الشكل التالى :

### دورة القيد المحاسبى



## الفصل الرابع

### نظرية القيد المزدوج

فى الفصول الثلاث الاولى استعرضنا اهمية المحاسبة المالية فى المشروعات التجارية باختلاف طبيعة اعمالها واشكالها القانونية. وبيننا ان من اهداف المحاسبة المالية تسجيل العمليات المالية التى يقوم بها المشروع التجارى تسجيلا منتظما طبقا لقواعد وطرق علمية معينة ويترتب على هذا التسجيل تمكّن المشروع التجارى من تحديد اثر العمليات المالية على اطراف التعامل . وفى النهاية يتمكن المشروع من حساب نتائج هذه العمليات من ربح أو خسارة ، ومن ثم ، تحديد اثرها على المركز المالى للمشروع أى على اصوله وخصومه .

وفى هذا الفصل سنتناول النظرية التى يعتمد عليها القيد والتسجيل فى الدفاتر المحاسبية فى المشروع التجارى وهى نظرية القيد المزدوج. ومن الواجب فى هذا المجال التاكيد بأن فهم هذه النظرية بقواعدها واسسها يترتب عليه قدرة القارئ على فهم القيد المحاسبى وبالتالي قدرته على معالجة المشاكل الخاصة بتسجيل العمليات المالية فى الدفاتر المحاسبية أيا كانت .

لقد سبق فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ان عرفنا العمليات المالية بأنها المعاملات التى يقوم المشروع التجارى باتمامها وينتج عنها تبادل قيمة مالية معينة أو التزام بتبادل قيمة مالية معينة أو تبادل سلع أو خدمات لها قيمة مالية معينة. ويعنى هذا التعريف ان العملية المالية هى عملية تبادل قيمة مالية والتبادل يتطلب وجود طرفين طرف يعطى القيمة المالية وطرف آخر يتسلم هذه القيمة المالية أى ان كل عملية مالية

لا بد وان يكون لها طرفين. فمثلا اذا تسلم المشروع التجارى بضاعة بقيمة معينة. فمن المنطق ان نفترض ان هناك طرفا آخر اعطى المشروع هذه البضاعة وطرف آخر تسلم هذه البضاعة فاذا دفع المشروع قيمة فائتا نستطيع ان نميز طرفى العملية، طرف اعطى النقود وطرف آخر تسلم هذه القيمة من النقود . وهكذا بالنسبة لكل العمليات التى يقوم المشروع بانجازها فى سبيل تحقيق الهدف .

ونظرية القيد المزدوج تعتمد اساسا على هذه الفكرة ، أى فكرة وجود طرفين لكل عملية مالية، طرف مستلم للقيمة وطرف آخر معطى لهذه القيمة. فاذا امكن تمييز طرفى العملية المالية الى طرف معطى وطرف مستلم، امكن بالتالى تسجيل هذه العملية فى دفاتر المشروع التجارى . فطبقا لهذه النظرية يعتبر الطرف المستلم للقيمة مدينا بهذه القيمة ، والطرف المعطى لهذه دائنا بها .

وعلى هذا ، وطبقا لنظرية القيد المزدوج، يجب تسجيل طرفى كل عملية مالية .

وبمعنى آخر يجب تسجيل كل عملية مرتين فى الدفاتر . فالتسجيل الاول يختص باستلام القيمة والتسجيل الاخر يختص باعطاء هذه القيمة . فيسجل الطرف المدين (المستلم) والطرف الدائن ( المعطى ) .

وحتى تسهل عملية تمييز الاطراف المستلثة ( المدينه) والاطراف المعطيه (الدائنه) فى العمليات المالية التى يقوم المشروع باتمامها يجب ان نتذكر القرض الاساسى السابق ذكره فى الفصل الثالث من هذا الكتاب ، وهو فرض الشخصيه المعنويه المستقلة للمشروع التجارى . فالمشروع التجارى مستقل تماما من صاحب المشروع حتى ولو كان هو مدير المشروع . وبالتالي اذا قام صاحب المشروع بعملية مالية معينة فلا يعتبر صاحب المشروع فى حد ذاته طرفا فى هذه العملية. وهنا يظهر

امامنا سؤال محدد وهو: من يكون الدائن؟ تخفى في العملية اذا لم يكن هو صاحب المشروع هل يكون المشروع نفسه؟ والاجابة على هذا بالنفى، فلا يعتبر المشروع طرفا في العملية.

فاذا افترض احمد حسن محلا تجاريا وقام باقتراض ٢٠٠ جنيه من محمد على فمن يكون الطرف المستلم للقيمة المدفوعة ومن يكون الطرف المعطى لهذه القيمة؟

من الواضح في هذه العملية ان الطرف المعطى للقيمة هو محمد على وبالتالي فهو الطرف الدائن. اما الطرف المستلم للقيمة أي الطرف المدين فهو غير واضح فطبقا لفرض الشخصية المستقلة للمحل التجاري لا يعتبر صاحب المشروع هو الطرف المستلم لهذه القيمة، كما لا يعتبر المحل نفسه هو هذا الطرف فلا يوجد في الدفاتر حساب باسم المحل التجاري. فمن يكون اذن الطرف المستلم (المدين) في هذه العملية اذا لم يكن صاحب المحل أو المحل؟

للإجابة على هذا السؤال يجب ان يكون لدينا فرض آخر، وهو ان نفترض ان اصول المحل التجاري (ممتلكاته وحقوقه) وكذلك خصوم المحل (التزاماته تجاه الغير) عبارة عن اشخاص يقوم التعامل بينهم وبين بعضهم أي ان العملية المالية يفترض لها انها قامت بين اصل من اصول المحل واصل آخر أو بين خصم من خصوم المحل وخصم آخر أو بين اصل وخصم من اصوله وخصومه. وكما سبق ان ذكرنا بأن اصول المشروع أو المحل التجاري هي ممتلكاته ممثلة في الآلات والمعدات والآثار والبضاعة والنقدية وما إلى ذلك، وان خصوم المحل عبارة عن التزاماته تجاه الغير مثل قروض من الغير ودائون وعلى هذا يمكن تفسير العملية التي قام بها محل احمد حسن بصورة أخرى طبقا لهذا القرض فالعملية التي تمت عبارة عن استلام المحل المبلغ ٢٠٠

جنيه نقدا كقرض من محمد على. فالطرف المعطى هو محمد على وجميع دائننا أي خصم من خصوم المحل اما الطرف المدين فهو في هذه الحالة الطرف الذي تسلم المبلغ النقدي وهو هنا ليس صاحب المحل بل هو الصندوق أو خزانة المحل التي يحتفظ فيها بأصل من اصوله وهو النقدية أي أن الاصل (النقدية) هو الذي تسلم القيمة ويصبح مدينا بها والخصم (الدائن محمد على) هو الذي اعطى هذه القيمة ويصبح دائننا بها

ونأخذ مثالا آخر لتوضيح كيفية التعرف على طرفي العملية المالية طبقا لنظرية القيد المزدوج.

فاذا فرض ان المحل التجاري اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ودفع ثمنها نقدا، فمن يكون الطرف المدين والطرف الدائن في هذه العملية.

هذه العملية عبارة عن استلام بضاعة واعطاء نقدية في مقابلها أو تبادل بضاعة بنقدية من خزانة المحل. فاذا اعتبرنا البضاعة كشخص يستلم والخزانة أو الصندوق كشخص يعطى طبقا للفرض السابق، فالطرف المستلم للقيمة هو البضاعة كأصل من اصول المحل وبالتالي تعتبر البضاعة هي الطرف المدين. اما الطرف المعطى للقيمة فهو صندوق أو خزانة المحل وبالتالي يعتبر الصندوق هو الطرف الدائن.

وهكذا يمكن تفسير العمليات المالية وتحديد اطرافها المدينة والدائنة طبقا لنظرية القيد المزدوج. فالطرف المعطى للقيمة وهو الطرف الدائن، والطرف المستلم لهذه القيمة هو الطرف المدين. وقد سمي هذا التفسير بطريقة تشخيص العمليات أو طريقة الاخذ والعاطى.

اما التفسير الثاني الذي يعتمد على فرض ان العمليات المالية تتم بين الاصول المختلفة بعضها البعض، أو بين الاصول والخصوم فيسمى بنظرية الميزانية. فالعملية

تكون بين أصل وأصل آخر . فالأصل المعطى للقيمة يصبح دائننا بها والأصل المستلم لهذه القيمة يصبح مدينا بنفس القيمة .

أو قد تكون العملية بين أصل من الأصول وأحد الخصوم . فالطرف المعطى للقيمة ( أصلا كان أو خصم ) يصبح دائننا به ، والطرف المستلم لهذه القيمة ( خصما كان أو أصل ) يصبح مدينا بها .

وقد تطور هذا التفسير الثانى بحيث أصبح يسمى بنظرية معادله الميزانية ( أو معادلة المركز المالى ) كأساس للقيود المزبوج . وهذا التطوير يعتمد فى أساسه على أثر العملية على الأصول والخصوم . وطبقا لهذه المعادلة فإن كل عملية مالية يترتب عليها إما نقص فى أصل وزيادة ممتثلة فى أصل وزيادة ممتثلة فى أصل آخر ،

أو نقص فى أصل من الأصول ونقص ممتثلة فى أحد الخصوم ، أو زيادة فى أصل وزيادة ممتثلة فى أحد الخصوم . وسبب ذلك أن هناك توازن أساسى بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم ورأس المال أى مجموع الأصول = مجموع الخصوم + رأس المال .

باعتبار أن رأس المال مضافا إليه أى مبالغ أخرى يحصل عليها المشروع من الغير فى شكل قروض أو ما شابه ذلك تكون المصدر الوحيد للأموال التى يقتنى بها أصوله أو ممتلكاته ويجب أن يستمر هذا التوازن بين الأصول ومجموع الخصوم ورأس المال طيلة حياة المشروع وفى كل لحظة من لحظات حياته . ولهذا فإن العملية المالية التى يقوم بها المشروع لأبد وأن تؤثر تأثيرا مزبوجا على هذا التوازن أو على معادله الميزانية .

ومثال ذلك : إذا قام المحل بشراء اثاث جديد بمبلغ ٢٠٠ جنيه ودفع قيمته نقدا

فما أثر ذلك على معادله المركز المالى أو المعادلة الميزانية فى هذا المحل ؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول أن أثر هذه العملية هو أثر مزبوج فقد تأثر أصل من الأصول بأن زادت قيمته وهو الاثاث ، كما تأثر أصل آخر بأن نقصت قيمته وهو الصندوق أو خزانة المحل التى قامت بدفع المبلغ النقدي . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الأصل الذى زادت قيمته الذى تسلم القيمة فى هذه العملية وبالتالي يعتبر طرفا دائننا ، وقيمته مدينا ، والقيمة مديونيته التى أزداد بها . أما الأصل الذى نقصت قيمته فهو الذى أعطى هذه القيمة وبالتالي يعتبر طرفا دائننا ، وقيمته دائنيته هى القيمة التى نقص بها ومن هذا المثال نخرج بقاعدة عامة للتفرقة بين الأطراف المدينة والأطراف الدائنة فى العمليات المالية . فإذا ترتب على العملية المالية زيادة فى أحد الأصول ونقصا فى أصل آخر . فالأصل الذى زادت قيمته يعتبر مدينا بقيمه هذه الزيادة ، أما الأصل الذى نقصت قيمته فيعتبر دائننا بقيمه هذا النقص .

وكقاعدة عامة أيضا فإن الأصول بطبيعتها مدينة ، حيث أنها تنشأ فى الأصل نتيجة استلام قيمة مالية معينة ، فعند شراء الات ، فإن الآلة تسلم القيمة المدفوعة فى شرائها وتصبح بذلك مدينة بها . وعند إيداع مبلغ فى الخزينة ، فتصبح الخزينة مدينة بها . وعند شراء بضاعة فتصبح البضاعة مدينة بقيمة الشراء .

أما بالنسبة للخصوم فالأمر يختلف . فالخصوم هى التزامات على المحل تجاه الغير :

وتنشأ هذه الالتزامات عادة نتيجة أن شخصا خارج المحل أعطاه قيمة معينة ولم يتسلم قيمة ممتثلة مقابل ما أعطاه . وبهذا يترتب على عطاء نشوء حق له لدى المحل ، أو التزام له على المحل ، أى يصبح أحد الخصوم فيه ، وبمعنى آخر يصبح هذا الشخص دائننا للمحل بقيمة حقه أو قيمة ما أعطاه له . فإذا ترتب على عملية مالية أن



زاد حق هذا الشخص لدى المحل أو زاد التزام المحل تجاهه، فمعنى ذلك أن هذا الشخص يصبح دائنًا للمحل بقيمة الزيادة في حقه : وينفس الطريقة فإنه إذا ترتب على عملية مالية معينة نشوء التزام جديد على المحل نتيجة حصوله على قيمة مماثلة، فيصبح هذا الالتزام طرفًا دائنًا، حيث ترتب على نشوئه زيادة في خصوم المحل .

ومثال ذلك إذا اشترى المحل بضاعة من يوسف خليل بمبلغ ٤٠٠ جنيه ولم يدفع قيمتها (أى على الحساب) فإن طرفى هذه العملية هما البضاعة ويوسف خليل . الطرف الأول وهو البضاعة وقد تسلم قيمة معينة وهى قيمة البضائع فتصبح البضاعة كأصل مدينة بهذه القيمة . فقد ترتب هذه العملية زيادة فى أصل (البضاعة) ، وحسب القاعدة السابق ذكرها فإن الزيادة فى أصل تعتبر مدينة . أما الطرف الآخر وهو يوسف خليل فقد أعطى قيمة معينة ولم يستلم شيئاً فى المقابل وبالتالي يصبح دائنًا بقيمة ما أعطاه ، ويمكن القول أيضا أنه قد ترتب على العملية المالية نشأة التزام جديد تجاه يوسف خليل ، أى أن التزام المحل أو خصومه قد زادت نتيجة لهذه العملية . وبالتالي يصبح الخصم الذى زادت قيمته أو الذى استجد على المحل دائنًا بقيمة الزيادة فيه أو بقيمته .

وكقاعدة عامة فإنه إذا ترتب على العملية المالية زيادة فى خصم من الخصوم، فإن هذا الخصم يصبح دائنًا بقيمة الزيادة فيه وكذلك، إذا ترتب على العملية المالية نشأة التزام جديد على المحل فيصبح هذا الالتزام دائنًا بقيمته .

أما إذا ترتب على العملية المالية أن نقص أحد الخصوم ، فيصبح هذا الخصم مدينة بقيمة النقص . ومثال ذلك إذا قام المحل بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه نقداً ليوسف خليل سداده الجزء من حقه ، فمعنى ذلك أن يوسف خليل وهو أحد الخصوم قد تسلم قيمة معينة وبالتالي يصبح مدينة بقيمة ما تسلمه . أما الطرف الآخر فى هذه العملية وهو

ويختصر فإنه طبقاً لنظرية القيد المزدوج، فإن كل عملية مالية لها طرفان طرف مدين وطرف دائن . وللتمييز بين هذين الطرفين تطبق القواعد التالية :

### أولاً - طبقاً لطريقه تشخيص الحسابات :

الطرف المعطى لقيمه ماليه يصبح طرفاً دائنًا ، الطرف المستلم لقيمه ماليه يصبح طرفاً مدينًا .

### ثانياً - طبقاً لطريقه معادلة الميزانية :

أ - إذا ترتب على عملية مالية زيادة فى أصل أو نشأة أصل جديد ، فيعتبر الأصل الذى زادت قيمته أو الذى نشأ هو الطرف المدين بقيمة الزيادة، أو بقيمته .

ب - إذا ترتب على العملية نقص فى أصل ، فيصبح الأصل الذى نقصت قيمته دائنًا بقيمة النقص .

ج - إذا ترتب على العملية زيادة فى خصم بقيمة معينة أو نشأة خصم جديد، فيصبح الخصم الذى زادت قيمته، أو الذى نشأ، دائنًا بقيمة .

د - إذا ترتب على العملية نقص فى خصم من الخصوم فيصبح الخصم الذى نقصت قيمته مدينة بقيمة النقص .

تسجيل العمليات المالية طبقاً لنظرية القيد المزدوج :

بعد تمييز طرفى العملية المالية الى طرف مدين وطرف دائن، يقتضى القيد طبقاً لنظرية القيد المزدج أن يسجل الطرفان فى الدفاتر المحاسبية .

وعلى هذا الاساس، جرى العرف على تسجيل العملية المالية فى دفتر اليومية الذى تسجل فيه العمليات اولا بأول من واقع دفتر التسوية (انظر الفصل الثالث) كما يلى :

من الطرف المدين

إلى الطرف الدائن

أى ان العملية قد ترتب عليها ان احد الاطراف قد اصبح مطلوبا منه قيمة معينة وهى القيمة التى اصبح مدينا بها، وهذه القيمة هى تلك القيمة المطلوبة للطرف الآخر أى الطرف الدائن . ويسمى هذا القيد بقيد اليومية .

وبعد تسجيل العملية فى دفتر اليومية ، أى بعد اجراء قيد اليومية بالشكل المشار اليه ، ويتم ترحيله ( أو نقله ) الى دفتر الاستاذ . وكما اشرنا سابقا، فإن هذا الدفتر يحتوى على جداول أو ما اتفق على تسميتها حسابات، وعلى هذا الاساس يتم اعداد حساب أو فتح حساب مستقل لكل طرف من اطراف قيد لليومية . فيفتح حساب للطرف الدائن وحساب آخر للطرف المدين . وهو ما سيتم شرحه بالتفصيل فيما بعد .

الا انه يكفى فى هذا المجال ملاحظة ان العملية المالية الواحدة قد تم تسجيلها بطريقة مزبوجة فقد سجل احد اطرافها كطرف مدين والطرف الآخر كطرف دائن .

## تطبيقات عملية محلولة

١ - قام محل احمد حسنى للاقمشة بالعمليات المالية التالية :

أ - اشترى اثاث بمبلغ ١٠٠ جنيه نقدا .

ب - اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه على الحساب من يوسف حسن .

ج - دفع مبلغ ١٠٠ جنيه نقدا الى عبد الله على .

د - استلام مبلغ ١٠٠ جنيه نقدا من محمد بهجت .

والمطلوب : تمييز الاطراف المدينة والدائنة لهذه العمليات وبيان اسباب ذلك .

الحل :

أ - طرفى العملية هما الاثاث والنقدية . الطرف المدين هو الاثاث الذى تسلم القيد والطرف الدائن هو النقدية الذى اعطى هذه القيمة . ويكون قيد اليومية فى هذه الحالة :

من الاثاث ( الطرف المدين )

الى النقدية ( الطرف الدائن )

ويمكن تمييز طرفى العملية طبقا لنظرية معادلة المركز المالى كما يلى :

الطرف المدين هو الاثاث حيث ان الاثاث هو اصل من اصول المشروع وترتب على العملية زيادة فى قيمة الاصول باضافة عنصر الاثاث الى اصول المشروع وطبقا للقاعدة العامة فانه اذا ترتب على العملية زيادة فى الاصول فيعتبر الاصل مدينا بقيمة الزيادة .



الطرف الدائن هو النقدية أو خزانة المشروع . فقد ترتب على العملية ان نقصت الخزانة بالقيمة المدفوعة وطبقا للقاعدة العامة فانه اذا ترتب على العملية نقص في الاصول فيعتبر الاصل دائنا بقيمة النقص .

ب - يقصد بلفظ ( على الحساب ) ان المحل لم يدفع قيمة البضاعة . وبالتالي فان طرفي العملية هما البضاعة ويوسف حسن . الطرف المدين في هذه الحالة هو البضاعة والطرف الدائن هو يوسف حسن الذي اعطى هذه القيمة . وبطريقة اخرى . فان الاصول قد زادت بقيمة البضاعة التي تم شراؤها والزيادة في الاصول تعتبر مدينة . اما يوسف حسن فهو الطرف الدائن وذلك لانه اصبح التزاما جديدا على المحل أي زادت خصوم المحل . وطبقا للقاعدة العامة فان الزيادة في الخصوم تعتبر دائنة .

ويكون قيد اليومية في هذه الحالة كما يلي :

٢٠٠ من البضاعة ( الطرف المدين )

٢٠٠ الى يوسف حسن ( الطرف الدائن )

ج - طرفي العملية هما النقدية وعبدالله على . الطرف المدين فيها هو عبدالله على . والسبب في ذلك هو ان عبد الله على قد تسلم قيمة مالية معينة فيصبح مدينا بها . اما الطرف الدائن فهو النقدية التي اعطت قيمة مالية معينة ، فتصبح بذلك دائنة بقيمة ما اعطت .

وبطريقة اخرى فان النقدية كاصل من الاصول قد نقصت نتيجة لعملية الدفع ، والنقص في الاصول يعتبر دائنا . اما عبدالله على فقد كان احد خصوم المحل ويقام المحل بدفع مبلغ له أي أن التزام المحل تجاهه قد نقص . أي ترتب على

العملية نقص في الخصوم وطبقا للقاعدة العامة فالنقص في الخصوم يعتبر مدينا .

ويكون قيد اليومية في هذه الحالة :

١٠٠ من عبد الله على ( الطرف المدين )

١٠٠ الى النقدية ( الطرف الدائن )

د - طرفي العملية هما النقدية ومحمد بهجت الطرف المدين هو النقدية حيث انها تسلمت قيمة مالية معينة . والطرف الدائن هو محمد بهجت الذي اعطى هذه القيمة الى النقدية .

وبطريقة اخرى ، فقد ترتب على العملية ان زادت الاصول ، ممثله في النقدية ومن ناحيه اخري نقص اصل آخر الممثل في حق المحل لدى محمد بهجت والذي قام بتسديده نقدا . أي ان العملية قد اثرت على أصل بالزيادة وأصل آخر بالنقص . والأصل الذي زادت قيمته يعتبر مدينا بقيمة الزيادة ، والأصل الذي نقصت قيمته يعتبر دائنا بالنقص . ويكون القيد في دفتر اليومية كما يلي :

٣٠٠ من النقدية

٢٠٠ الى محمد بهجت

٢- أجرى ماهر الكاشف العمليات التالية في محله التجاري لبيع الاوتو الكهربائية خلال شهر مايو :

في اول مايو : اشترى اثاث بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ودفع قيمته نقدا .

فى ٢ منه : باع بضاعه بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقداً .

فى ٣ منه : اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقداً .

فى ٤ منه : اشترى بضاعه بمبلغ ٥٠٠ جنيه على الحساب الى مراد عويس .

فى ٥ منه : اشترى بضاعه بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب من مصطفى حسن .

فى ٦ منه : اشترى الآلات بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقداً .

#### والمطلوب:

بيان الاطراف المدينة والاطراف الدائنة فى العمليات السابقة وبيان سبب المديونية فى كل حالة، وقيود اليومية فى كل حالة .

#### الحل:

(١) الطرف المدين الاثاث والسبب زيادة فى الاصول ( الاثاث ) . الطرف الدائن النقدية والسبب النقص فى الاصول ( والنقدية ) .

القيد :

من الاثاث

الى النقدية

( ٢ ) الطرف المدين النقدية والسبب زيادة فى الاصول ( النقدية حيث ان النقدية المقبوضة اضيفت الى الخزينة . الطرف الدائن البضاعة والسبب نقص فى الاصول ( البضاعة ) حيث ان البضاعة المباعة خرجت من المحل .

القيد :

من النقدية

الى البضاعة

(٣) الطرف المدين البضاعة والسبب زيادة فى الاصول ( البضاعة ) حيث ان البضاعة بالمحل قد زادت بقيمة البضاعة المشتراه .

الطرف الدائن النقدية والسبب نقص فى الاصول ( النقدية ) حيث ان القيمة خرجت من نقدية المحل .

القيد :

من البضاعة

الى النقدية

(٤) الطرف المدين مراد عويس والسبب زيادة فى الاصول ( حق للمحل لدى مراد عويس ) الذى تسلم البضاعة . الطرف الدائن البضاعة والسبب نقص فى الاصول ( البضاعة ) التى خرجت من المحل .

القيد :

من مراد عويس

الى البضاعة

(٥) الطرف المدين البضاعة والسبب زيادة فى الاصول ( البضاعة ) التى دخلت المحل . الطرف الدائن مصطفى حسن والسبب زيادة فى الخصوم ( الدائن مصطفى حسن )

( الذى اعطى المحل البضاعة ولم يتسلم ثمنها .

والقيد :

من البضاعة

الى مصطفى حسن

(٦) الطرف المدين الآلات والسبب نقص فى الاصول ( النقدية ) وهو المبلغ الذى خرج  
من خزانة المحل

والقيد :

من الآلات

إلى النقدية

## تطبيقات عملية متنوعة

### السؤال الاول :

اليك العمليات التى قام بها محمود حمدي خلال شهر يونيو :

فى اول يونيو : اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه نقدا .

فى ٢ منه : باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه نقدا .

فى ٥ منه : اشترى بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه من هانى طلبه على الحساب .

فى ٧ منه : دفع مبلغ ٢٠٠ جنيه الى هانى طلبه سدادا لجزء مما له نقدا .

فى ٩ منه : باع بضاعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه الى عبد الوهاب محمود على الحساب

فى ١٠ منه : حصل نقدا مبلغ ٢٠ جنيه من عبد الوهاب محمود سدادا لجزء

مما عليه . فى ١٢ منه : اشترى اثاث للمحل بمبلغ ١٠٠ جنيه نقدا .

فى ١٥ منه : اشترى الآت للمحل بمبلغ ٢٠٠ جنيه على الحساب من جلال فؤاد .

فى ١٨ منه : سدد المحل مبلغ ١٠٠ جنيه الى جلال فؤاد سدادا لجزء مما عليه

والمطلوب :

تحديد الاطراف المدينة والاطراف الدائنة فى العمليات السابقة وبيان اسباب

المديونية والدائنية فى كل حالة .

### السؤال الثانى :

يبدأ راشد عطية اعماله برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه . وخلال شهر ابريل ١٩٨٥

اجرى المعايير الاتية :

### السؤال الثالث :

اذكر العمليات التي تكون اطرافها كما يلي :

(١) الآت (مدينة) والنقدية ( دائنة).

(٢) الآلات (دائنة) والنقدية ( مدينة).

(٣) البضاعة ( مدينة) والنقدية ( دائنة).

(٤) احمد محسن ( دائن ) والنقدية ( مدينة).

(٥) البضاعة ( مدينة) وعلى النحاس ( دائن).

(٦) النقدية (دائنة) مصطفى حسن . مدين .

(٧) البضاعة ( مدينة ) وحامد محمود ( دائن ) ..

### السؤال الرابع :

المطلوب تكون معادلة المركز المالي ( معادله الميزانية ) من البيانات الاتية في كل حالة :

(١) ١ - اصول المحل العربي للمعدات الالية :

..... الآت - ٥٠٠٠ اثاث - ١٠٠٠٠ بضاعة - ٥٠٠٠ نقدية بالخرينة .

ب - خصوم المحل :

دائنون ١٠٠٠٠ جنيه

ج - رأس المال ٢٠٠٠٠ جنيه

في ٤/١ اشترى الآت بمبلغ ٥٠٠ جنيه على الحساب من عادل الهامى .

في ٤/٢ اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقدا .

في ٤/٤ باع بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا .

في ٤/٥ اشترى اثاث بمبلغ ٢٠٠ جنيه على الحساب من عمرو الدسوقي .

في ٤/٦ دفع نقدا مبلغ ٢٠٠ جنيه الي عادل الهامى سدادا لجزء مما له لدى المحل .

في ٤/٧ اشترى بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه على الحساب من منحت السيد .

في ٤/٨ دفع مبلغ ١٠٠ جنيه نقدا الي عمرو الدسوقي سدادا لجزء مما له لدى المحل .

في ٤/٩ دفع نقدا باقى المستحق لعادل الهامى .

في ٤/١٥ باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠ جنيه الي ماهر الكاشف على الحساب .

في ٤/١٧ سدد ماهر الكاشف ما عليه نقدا .

في ٤/١٩ سدد ما عليه نقدا الي منحت السيد .

### والمطلوب :

تحديد الاطراف المدينة والدائنة في العمليات السابقة وبيان اسباب ذلك ، مع

اجراء قيود اليومية اللازمة .

(٢) اصول وخصوم شركة الحسن للاتمشة :

اراضى ٢٠٠٠٠ - مبانى ٢٠٠٠٠ - دانتون ١٥٠٠٠٠ - بضاعة ٢٠٠٠٠ -  
مدينون ١٠٠٠٠ - نقدية بالخزينة ٢٠٠٠٠ رأس المال ٨٥٠٠٠٠ .

(٣) اصول وخصوم شركة العزيز لتجارة الابوية :

مبانى ٤٠٠٠٠ - بضاعة ٦٠٠٠٠ - نقدية بالخزينة ٥٠٠٠ - اثاث ١٠٠٠٠ -  
رأس المال ؟؟؟

### السؤال الخامس:

" ان كل عملية مالية لها اثر مزدوج . فقد تؤثر على اصل بالزيادة واصل آخر  
بالنقص أو يكون اثرها زيادة فى أحد الخصوم وزيادة أحد الاصول "

اشرح باختصار هذه العبارة مؤيدا شرحك ببيان اثر العمليات التالية على

المركز المالى لمحات حسن خطاب الذى يتكون من :

١٠٠٠٠ مبانى - ١٠٠٠٠ الآت - ١٥٠٠ بضاعة - ٢٠٠٠٠ نقدية بالخزينة -  
٥٠٠٠ لمحسن (دائن) - ٢٠٠٠ يوسف احمد (مدين) - ٥٢٠٠٠٠ رأس  
المال

(١) اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقدا .

(٢) اشترى الآت بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب من محسن .

(٣) باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نقدا .

(٤) دفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا الى محسن سداد لجزء مما له لدى المحل .

(٥) حصل مبلغ ١٠٠٠ جنيه نقدا من يوسف احمد سداد لجزء مما عليه .

(٦) باع بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه الى يوسف احمد على الحساب .

(٧) باع بضاعة الى خليل السيد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب .

(٨) اشترى بضاعة من احمد حسنين بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب .

### السؤال السادس:

المطلوب تحليل العمليات الآتية الى اطرافها المدينة والدائنة مع بيان اسباب  
الديونية والدائنية :

(١) بدأ حسين عمر اعماله التجارية برأس مال قدره ٦٠٠٠ جنيه اودعها خزينة  
المحل .

(٢) دفع ايجار المحل عن شهر مايو مبلغ ١٠٠ جنيه نقدا .

(٣) اشترى اثاث المحل بمبلغ ٥٠٠ جنيه دفعت نقدا .

(٤) اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه على الحساب من فهمى .

(٥) باع بضاعة قيمتها ١٢٠٠ جنيه على الحساب الى محسن .

(٦) باع بضاعة قيمتها ٢٠٠ جنيه الى سمير وقبض القيمة نقدا .

(٧) اشترى بضاعة قيمتها ٢٠٠ جنيه وسدد القيمة نقدا .

(٨) سدد محسن ما عليه نقدا .

(٩) دفع المحل ما عليه لفهمى نقدا .

(١٠) دفع مصروفات مياه وكهرباء قدرها ٢٠ جنيه نقداً .

### السؤال السابع:

فيما يلي تأثير بعض العمليات التي قام بها التاجر محمد على المياوي خلال شهر يونيو على المركز المالي والمطلوب بيان هذه العمليات وتحديد اطرافها المدينة والدائنة:

- |                      |                                     |
|----------------------|-------------------------------------|
| (١) نقص في النقدية   | وزيادة في الالات .                  |
| (٢) نقص في النقدية   | وزيادة في البضاعة .                 |
| (٣) زيادة في النقدية | ونقص في البضاعة .                   |
| (٤) زيادة في البضاعة | وزيادة في الخصوم .                  |
| (٥) نقص في الخصوم    | ونقص في النقدية .                   |
| (٦) زيادة في الاثاث  | وزيادة في الخصوم .                  |
| (٧) نقص في النقدية   | وزيادة في الخصوم المباني والاراضى . |

### السؤال الثامن:

المطلوب بيان الاطراف المدينة والدائنة في العمليات الاتية من وجهة نظر كل من البائع والمشتري :

- (١) اشترى حسنى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه من يسرى ودفع القيمة نقداً .
- (٢) باع سمير بضاعة إلى خليل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وحصل القيمة نقداً .
- (٣) اشترى منير بضاعة قيمتها ٢٠٠ جنيه من فريد ولم يدفع قيمتها .

(٤) باع تونس بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى حمدي ولم يقبض قيمتها .

(٥) اشترى مرسى الات قيمتها ٥٠٠٠ جنيه من شركة المحارث والهندسة ولم يدفع قيمتها .

(٦) باع منصور بضاعة قيمتها ٤٠٠٠ جنيه إلى محبوب وقبض قيمتها نقداً .

## الفصل الخامس

### تسجيل العمليات المالية في دفاتر اليومية في

#### المشروع الفردي

المشروع الفردي هو أحد الاشكال القانونية التي تتخذها المشروعات التجارية، والمقصود به هو ذلك المشروع الذي يمتلك رأس المال فيه شخص واحد . وفي هذه الظروف يتميز هذا المشروع بسمات واضحة عن باقي الاشكال القانونية للمشروعات . ففي المشروع الفردي، يقوم صاحب المشروع في الغالب بإدارته بنفسه ، أو بتأجير خدمات اشخاص خارجين تحت اشرافه . وكذلك فان صاحب المشروع الفردي يكون مشنولا مسئولية كاملة عن التزامات المشروع تجاه الغير . ويتضمن ذلك أنه في حالة عدم قدرة اموال المشروع على سداد التزاماته، فان الاموال الخاصة لصاحب المشروع تكون ضمانا لسداد هذه الالتزامات . كما ان صاحب المشروع الفردي هو المستفيد الوحيد بأرباحه والمحتمل بخسائره . وفي امكان صاحب المشروع الفردي سحب اية مبالغ من خزانة المشروع دون قيود أو حدود على المبالغ التي يمكن سحبها كما ان له الحرية الكاملة في اضافة اية اموال اخرى الى اموال المشروع لاستثمارها فيه .

وفي الفصول السابقة بينا انواع الدفاتر والسجلات التي يتعين على المشروع التجاري عامة الاحتفاظ بها . وتبين ان هذه الدفاتر والسجلات تتكون من دفاتر يومية تسجل فيها العمليات المالية أولا بأول حسب تسلسلها التاريخي ، ودفتر استاذ ترحل اليه هذه القيود اليومية . كما تناول الفصل الرابع نظرية القيد في الدفاتر المحاسبية وهي نظرية القيد المزدوج وكيفية تحديد الاطراف المدينة والدائنة في كل العمليات المالية

التي يجريها المشروع التجاري .

وفي هذا الفصل سوف نتناول بالتفصيل انواع العمليات المالية التي يقوم بها المشروع الفردي وكيفية تسجيلها في دفتر اليومية، على ان نتناول عملية الترحيل الى دفتر الاستاذ في فصل لاحق .

#### اولا : العمليات المالية في المشروع الفردي :

يمكن تلخيص العمليات التي يقوم بها المشروع التجاري الفردي لتحقيق اهدافه فيما يلي :

##### (1) عمليات رأسمالية :

وهي العمليات التي يكون الغرض منها بناء القوة الانتاجية للمشروع، أو استكمال الكيان الذاتي للمشروع حتى يتمكن من تحقيق اهدافه ، سواء أكانت هذه الاهداف عبارة عن شراء وبيع سلع معينة، أو اداء خدمات معينة بمقابل معين، أو تصنيع سلع أو خدمات .

وتتكون هذه العمليات مما يلي :

##### ١ . عمليات تكوين رأس مال :

وهي تخصيص مبالغ معينة أو ممتلكات معينة لاستثمارها في المشروع التجاري . فقد بدأ صاحب المشروع أعماله بتخصيص مبلغ نقدي معين للاستثمار في هذا المشروع ويستخدم هذا المبلغ الذي يسمى رأس المال في شراء الارض والمباني والالات والمعدات التي يستخدمها المشروع في تحقيق اهدافه . كما يوفر اموالا سائلة لتمويل عمليات الشراء والبيع والمصروفات المختلفة التي تنشأ عن العمليات التي يقوم بها



لتحقيق الربح . وقد يتكون رأس مال المشروع الفردي من مجموعة من الممتلكات التي يخصصها صاحب المشروع للاستثمار في المشروع . ويكون مجموع قيمة هذه الممتلكات أو رأس مال المشروع أو حق صاحب المشروع وتصبح هذه الممتلكات عند تخصيصها له أصول هذا المشروع .

كما قد يخصص صاحب المشروع مجموعة من الممتلكات والتزاماته الشخصية ليبدأ بها مشروعه التجارى . وفى هذه الحالة فإنه طبقا لمعادلة المركز المالى التي تقول ان مجموع الاصول = مجموع الخصوم + رأس المال فإنه يمكن استنتاج أى :

$$\text{رأس المال} = \text{مجموع الاصول} - \text{مجموع الخصوم}$$

وعلى هذا فإنه فى حالة تخصيص مجموعة من الاصول والخصوم ليبدأ بها المشروع اعماله التجارية، فإن رأس المال هو صافى طرح مجموع الاصول ناقصا مجموع الخصوم أو ما جرى العرف على تسميته بصافى الاصول .

ونظرا لان حياة المشروع التجارى تبدأ بتخصيص رأس المال المستثمر فإن اول عملية يجب تسجيلها فى الدفاتر المحاسبية هى عملية قيد رأس المال أو عملية تكوين رأس المال .

## ٢ . عمليات شراء اصول أو اضافة ممتلكات جديدة :

المقصود بعمليات شراء اصول هو حيازه ممتلكات جديدة للاستعمال الدائم فى المشروع وليس بغرض البيع وتحقيق الربح . وتعتبر هذه العمليات من العمليات الرأسمالية نظرا لانها تمثل استثمارا دائما لرأس المال فى المشروع، ومثال ذلك شراء الات ومعدات للاستعمال فى المحل التجارى وشراء اثاث مثل المكاتب لموظفى المحل أو شراء مباني لتكون مقرا لاعماله .

## (ب) عمليات دورية أو عمليات تجارية أو عمليات ايرادية :

ويقصد بالعمليات الدورية أو العمليات التجارية أو العمليات الايرادية تلك العمليات التي يقوم بها المشروع التجارى بغرض تحقيق الربح، أو تحقيق إيرادات للمشروع . وتشكل هذه العمليات الجانب الاعظم من عمليات المشروع المالية . ومثال هذه العمليات ما يلى :

(١) شراء بضائع بغرض البيع وتحقيق الربح .

(٢) بيع بضائع بغرض تحقيق الربح .

(٣) مصروفات فى سبيل الشراء أو البيع ، أو مصروفات عامة كإنجور العمال والموظفين ، ومصروفات المياه والكهرباء ومصروفات الانوات الكتابية وما الى ذلك .

(٤) إيرادات مختلفة من اوجه نشاط المشروع الاخرى بخلاف الإيرادات الناتجة عن مبيعات البضاعة . مثل ايراد استثمارات فى اسهم أو سندات، أو إيرادات عن تأجير عقارات للغير .

## ثانيا : القيد بدفتر اليومية :

دفتر اليومية هو سجل تاريخي للعمليات المالية التي يقوم بها المشروع .

وتسجل كل عملية بالكامل فى هذا الدفتر ، أى يتم تسجيل طرفي كل عملية المدين والدائن وكذلك بعض التفاصيل الهامة المتعلقة بهذه العملية . وجرى العرف على تسمية هذا الدفتر بدفتر القيد الاصلى، وذلك بسبب انه اول دفتر تقيد به العملية المالية بطريقة مأسبية منتظمة طبقا لقواعد القيد المزوج . ويكون مصدر القيد فى هذا



الدفتر هو دفتر التسوية .

وتبدو صفحة دفتر اليومية كما يلي :

بيان	مبالغ مدينة		مبالغ دائنة		رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ
	عليه	جنيه	عليه	جنيه				
من الطرف المدين الى الطرف الدائن ( بيان ايضاحي )								
المجموع								

وكما هو واضح من الشكل السابق ، تحتوى كل صفحة من دفتر اليومية

البيانات التالية :

(١) المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة لكل قيد .

(٢) القيد المحاسبي والذي بين طرفي العملية المدين والدائن . مع بيان ايضاحي

لشرح البيانات الاساسية للعملية .

(٣) رقم القيد وهو رقم مسلسل .

(٤) رقم المستند المؤيد للعملية بطرقها المدين والدائن .

(٥) رقم صفحة الأستاذ ويبين رقم الصفحة في دفتر الأستاذ التي تحتوى على الحساب الخاص بكل طرف من اطراف القيد .

(٦) تاريخ قيد العملية في الدفتر .

فاذا توافرت هذه البيانات في دفتر اليومية فانه بذلك يعطى شرحا كاملا لكل عملية بمجرد النظر للقيد فيه . ويمكن تلخيص فوائد دفتر اليومية فيما يلي :

(أ) يمثل دفتر اليومية سجلا تاريخيا منظما للعمليات المالية .

(ب) يعطى دفتر اليومية صورة متكاملة من العمليات المالية والاطراف التي تأثرت بها .

ويصلح دفتر اليومية بشكله السابق بيانه للمشروعات الصغيرة الفردية التي تقوم باجراء عدد محدود من العمليات المالية يوميا . ولا شك انه في عالم المشروعات الكبيرة والتي تتعقد عملياتها اليومية بشكل كبير ، فان الاحتفاظ بدفتر يومية بالشكل المبين .

اعلاه قد يثير مشاكل كثيرة من ناحية العبء الكتابي وعدد الصفحات التي يحتويها الدفتر . ولذلك يلزم لمثل هذه المشروعات اشكال اخرى من دفتر اليومية لتتناسب حجم عملياتها ولتخفيف العبء الكتابي ، وهو ما سنقوم بشرحه في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

### أنواع القيود بدفتر اليومية:

يجرى المشروع في اليوم الواحد عدة عمليات مالية يلزم تسجيلها أولا بأول في دفتر اليومية. وفي كل حالة ، يتم تمييز اطراف كل عملية ، ويحدد الطرف المدين والطرف الدائن، ويجرى قيد اليومية اللازمة بالشكل السابق بيانه كما يلي :

مبالغ مدينه	مبالغ مدينه	بيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		من الطرف المدين الى الطرف الدائن ( بيان ايضا )				

ويسمى قيد اليومية في هذه الحالة بالقيد البسيط، وذلك لأن كل طرف من اطراف القيد يمثل طرفا واحدا فهناك طرف واحد مدين وطرف واحد دائن .

### مثال على العمليات المالية ذات القيد البسيط:

قام محمد ابو عمارة بالعمليات المالية التالية :

في ٨٥/٥/١١ اشترى بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقدا .

في ٨٥/٥/١٢ باع بضاعة بمبلغ ٥٠٠ جنيه نقدا .

في ٨٥/٥/١٣ اشترى آلات بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من محمد الحداد على الحساب.

في ٨٥/٥/١٤ اشترى اثاث بمبلغ ٥٠٠ جنيه على الحساب من مجدى الحداد .

### والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية محمد ابو عمارة .

### الحل:

مبالغ مدينه	مبالغ مدينه	بيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
١٠٠٠	١٠٠٠	من البضاعة الى النقدية (مشتريات بضاعة نقدا)	١			٨٥/٥/١١
٥٠٠	٥٠٠	من النقدية الى البضاعة (مبيعات بضاعة نقدا)	٢			٨٥/٥/١٢
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من الآلات الى محمد الحداد (مشتريات الآلات على الحساب من محمد الحداد)	٣			٨٥/٥/١٣
٥٠٠	٥٠٠	من الآثاث الى مجدى الحداد (شراء اثاث على الحساب)	٤			٨٥/٥/١٤

### الحل:

لو اتبعنا الطريقة العادية لاجراء قيود اليومية فى هذه الحالة، أى اجراء قيود بسيطة، فتجرى القيود كما يلى :

دفتر يومية الحاج أمين محمود

٨٥/١/١		٢١٢	من الالات الى النقدية (شراء الات حاسبة نقدا )	١٠٠٠	١٠٠٠
٨٥/١/١		٢١٣	من البضاعة الى النقدية (شراء بضاعة نقدا )	٥٠٠	٥٠٠

وكما يتضح من القيود اعلاه فان العمليتان تشتركان فى طرف واحد وهو الطرف الدائن أى النقدية، كما انهما حدثا فى نفس اليوم وعلى التوالى .

وفى مثل هذه الظروف جرى العرف على ادماج العمليتان فى قيد يومية واحد يطلق عليه بالقيد المركب . ويتم ذلك بتوحيد الطرف المشترك ( سواء اكان هذا الطرف هو الطرف المدين أو الطرف الدائن ) .

ففى المثال السابق فان العمليتان تشتركان فى الطرف الدائن وهو النقدية . وفى هذه الحالة يمكن اجراء قيد يومية واحد لاثبات العمليتين كما يلى :

ويسمى كل قيد من القيود السابقة بالقيد البسيط وهو عادة الوضع السائد بالنسبة لقيد العمليات المختلفة فى دفتر اليومية المحل التجارى . طالما ان هذه العمليات لا تشترك فى طرف معين ، سواء اكان هذا الطرف مدينا أو دائنا .

ولكن يحدث فى بعض الاحيان ان يقوم المحل التجارى باجراء عمليتين تجاريتين أو اكثر فى يوم واحد ويكون احد أطرف هذه العمليات طرفا مشتركا فيها . فمثلا قد يقوم بدفع القيمة نقدا فى الحالتين . وهنا تشترك العمليتان فى الجانب الدائن وهو النقدية وفى هذه الحالة، وتسهيلا على كاتب الحسابات يمكن الجمع بين العمليتين فى قيد واحد . فاذا فرض ان قيمة البضاعة الاولى ١٠٠ جنيه وقيمة البضاعة الثانية ٢٠٠ جنيه اصبح القيد كما يلى :

٢٠٠ من البضاعة

٣٠٠ الى النقدية

كما قد يحدث ان تشترك عمليتان مختلفتان فى احد اطراف القيد . ومثال ذلك مما يلى :

فى اول يناير ١٩٨٥ قام الحاج امين محمود بشراء الات قيمتها ١٠٠٠ جنيه ودفع قيمتها نقدا .

وفى نفس اليوم اشترى بضاعة للمحل بمبلغ ٥٠٠ جنيه ودفع القيمة نقدا .

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر الحاج امين محمود .

الحل :

(أ) في حالة اثبات القيود البسيطة :

### دفتر يومية محلات عبد الفتاح

٨٥/٥/١		١	من الآلات الى محمود حمدي شراء الآلات على الحساب	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٥/١		٢	من الآلات الى محمود حمدي شراء آثاث على الحساب	١٠٠٠	١٠٠٠
٨٥/٥/١		٣	من محمود حمدي الى نقدية سداد جزء من حساب محمود حمدي نقدا	١٥٠٠	١٥٠٠

ويتضح من ذلك انه قد أجرى ثلاث قيود يومية لاثبات العملية السابقة.

(ب) في حالة اتباع طريقة القيد المركب :

يلاحظ ان العملية التي قام بها عبد الفتاح تحتوي على شراء الآلات واثاث من محمود حمدي ، وفي هذه الحالة نجد ان الطرف الدائن وهو محمود حمدي هو طرف مشترك في الحالتين . وبالتالي يمكن اجراء قيود اليومية كما يلي :

### دفتر يومية الحاج أمين محمود

٨٥/١/١		١	من مذكورين من الآلات من البضاعة الى النقدية (شراء آلات حاسبة وبضاعة نقدا)	١٥٠٠	١٠٠٠ ٥٠٠
--------	--	---	--	------	-------------

وقد سمي هذا القيد بالقيد المركب نظرا لتعدد احد اطرافه، حيث يلاحظ ان الطرف المدين يتكون من طرفين الآلات والبضاعة.

كما يمكن ان يكون القيد المركب مركبا في طرفيه أي الطرف المدين والطرف الدائن .

مثال :

في اول مايو ١٩٨٥ قام عبد الفتاح بشراء الآلات قيمتها ٢٠٠٠ جنيه، واثاث قيمته ١٠٠٠ جنيه من محلات محمود حمدي ودفع له مبلغ ١٥٠٠ جنيه سداد لجزء من حسابه .

والمطلوب :

اثبات قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفاتر عبد الفتاح .

### دفتر يومية عبد الفتاح

٢٠٠٠	من مذكورين من الآلات من الآثاث				
	الى مذكورين الى النقدية	١٥٠٠			
	الى محمود حمدي ( شراء الآلات وآثاث من محمود زكى وسداد ) ( نصف القيمة نقدا والباقي على الحساب )	١٥٠٠			

وهكذا يصبح قيد اليومية قيда مركبا من طرفيه .  
ويلاحظ انه في حالة تعدد حسابات احد طرفي القيد أو كلاهما تعنون المجموعة بكلمة " مذكورين " . فاذا كان الطرف المتعدد الجوانب هو الطرف المدين تصنون المجموعة بكلمة " من مذكورين " اما اذا كان الطرف المتعدد الجوانب هو الطرف الدائن فتعنون المجموعة بكلمة " الى مذكورين "

### تسجيل عمليات تكوين رأس المال :

سبق ان عرفنا رأس المال بأنه حق صاحب المشروع لدى المشروع ونظرا لان المشروع التجاري الفردي يبدأ حياته بما يقدمه صاحب المشروع من اموال أو ممتلكات للاستثمار فيه ، فان اول ما يسجل بدفاتر المشروع هو عملية تسليم رأس المال له أو تخصيص صاحب المشروع لمبلغ معين أو مجموعة ممتلكات لتكوين رأس مال هذا المشروع .

٨٥/٥/١	١	من مذكورين من الآلات من الآثاث	٢٠٠٠ ١٠٠٠
		الى محمود حمدي ( شراء الآلات وآثاث )	٢٠٠٠
٨٥/٥/١	٢	من محمود حمدي من محمود حمدي الى النقدية ( سداد جزء من حساب محمود زكى نقدا )	١٥٠٠ ١٥٠٠

ويسمى القيد الاول بالقيد المركب اما القيد الثاني فهو قيد بسيط . ونظرا لان المحل قد اجري هذه العمليات في نفس اليوم فيمكن اجراء قيد واحد مركب لاثباتها في دفتر اليومية . ويتم ذلك باعتبار ان الطرف المدين مكون من طرفين وهما الآلات والآثاث ، والطرف الدائن فيمثل طرفين ايضا ، الطرف الاول وهو النقدية ويمثل قيمة المبلغ المدفوع نقدا لمحمود حمدي ، والطرف الثاني وهو محمود حمدي ويمثل باقي المستحق له لدى المحل .

وبذلك يكون قيد اليومية كما يلي :

ولم هذه فان قيد اليومية الاول في دفتر يومية المشروع أو المحل التجاري هو قيد رأس المال، مسجلا ما سله المشروع من صاحبه في بداية حياته .

وتتعد الاشكال التي يتكون منها رأس المال في هذه الحالة، وبمعنى آخر يختلف تكوين رأس مال المشروع طبقا لما يقدمه صاحب المشروع للاستثمار فيه .

فقد يبدأ صاحب المحل اعمال المحل التجاري بتخصيم مبلغ نقدي كـ رأس مال في بداية حياة المشروع . وهو بهذا قد يودع هذا المبلغ في خزانة المحل ويقوم بالصرف منه على عمليات المشروع .

مثال:

في ٨٥/١/١ بدأ علاء ابراهيم اعماله التجارية، بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقدا .

والمطلوب:

اجراء قيد اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم .

الحل:

دفتر يومية محلات علاء ابراهيم

٨٥/١/١				١	من النقدية الى رأس المال قيمة ما بدأنا به اعمالنا التجارية	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
--------	--	--	--	---	---	-------	-------

وبهذا يسجل المبلغ الذي خصصه علاء ابراهيم لبدأ اعماله التجارية على انه رأس المال في المحل التجاري .

ومثال ذلك ما يلي :

مثال:

في ١٩٨٥ ١/١ بدأ هشام ابراهيم اعماله التجارية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه اودعها في حساب خاص بالمحل لدى البنك الاهلي المصري .

والمطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم .

دفتر يومية هشام ابراهيم

٨٥/١/١				١	من البنك الى رأس المال قيمة ما بدأنا به اعمالنا التجارية اودع بالبنك الاهلي بالبنك الاهلي المصري حساب رقم —	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
--------	--	--	--	---	--	-------	-------

ومنا اعتبر البنك طرفا مدينا لاستلامه قيمة المبلغ لديه، ورأس المال الذي يمثل صاحب المحل طرفا دائنا .

وقد يتراعى لصاحب المشروع أن يودع جزء من المبلغ المخصص للمحل في حساب خاص لدى البنك والجزء الاخر يقيه كـ نقدية سائلة في خزانة المحل .



مثال ذلك :

فى ١٩٨٤/٥/١ بدأ محمد على النياوى اعماله التجارية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه،  
قام بأيداع ١٥٠٠٠ جنيه منها لدى البنك الاهلى المصرى فى حساب خاص للعمل  
وأحتفظ ببقية المبلغ فى خزانة المحل .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر محلات محمد على النياوى .

الحل :

يتطلب الحل تكوين قيد مركب كما يلى

دفتر يومية محمد على النياوى

١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١	٨٤/٥/١
٥٠٠٠	من مكورين من البنك من النقدية		
	الى رأس المال		
	قيمة ما بدأنا به اعمالنا التجارية وأيداع المبلغ المعين فى حساب رقم بالبنك الاهلى المصرى والمبلغ الباقي فى خزانة المحل		

ومن الممكن ان يبدأ صاحب المشروع اعماله التجارية بأن يخصص مجموعة من  
ممتلكاته للاستخدام فى المشروع بالاضافة الى مبلغ نقدي لمقابلة مصروفات المشروع  
فى بداية حياته . وفى هذه الحالة يصبح رأس مال المشروع هو مجموعة قيمة هذه  
الممتلكات والنقدية ، وتصير هذه الممتلكات اصولا للمشروع .

مثال ذلك :

بدأ نبيل الدمرداش اعماله التجارية فى اول يناير ١٩٨٥ بأن خصص للمحل ما يلى :  
٥٠٠٠ جنيه اراضى - ١٠٠٠٠ جنيه مباني - ٦٠٠٠ جنيه آلات - ٤٠٠٠ جنيه تقديه .

والمطلوب :

اجراء القيود اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر نبيل الدمرداش .

الحل :

(١) فى حالة استخدام القيود البسيطة :

دفتر يومية نبيل الدمرداش

٥٠٠٠	٥٠٠٠	١	٨٤/١/١
	من الارضى الى رأس المال قيمة الاراضى المخصصة للمحل		
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢	٨٤/١/١
	من المباني الى رأس المال قيمة المباني المخصصة للمحل		
٦٠٠٠	٦٠٠٠	٣	٨٤/١/١
	من الآلات الى رأس المال قيمة الآلات المخصصة للمحل		
٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤	٨٤/١/١
	من التقديه الى رأس المال قيمة التقديه المخصصة للمحل		

ولاشك ان استخدام طريقة القيود البسيطة فى هذه الحالة ينشأ عنه تكرار كبير  
للطرف الدائن وهو رأس المال كما انه يمثل عبأ كبير على عاتق كاتب الحسابات .  
ولذلك يفضل فى هذه الظروف استخدام القيود المركبة .

(ب) باستخدام طريقة القيد المركبة:

٨٤/٥/١			١	من مذكورين من الاراضى من المباني من الآلات من التقديرة الى رأس المال قيمة ما بدأ به أعمالنا التجارية	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٦٠٠٠ ٤٠٠٠
--------	--	--	---	--	-------	-------------------------------

ومن ناحية أخرى، قد يخصص صاحب المشروع للاستثمار في مشروعه بعض الممتلكات كما قد يحول اليه بعضا من التزاماته الشخصية. وبالتالي تصبح هذه الممتلكات أصول للمشروعات كما تصبح هذه الالتزامات خصوما له .

وطبقا لمعادلة الميزانية فإن رأس مال المشروع في هذه الحالة يكون :

رأس مال = مجموع الأصول - مجموع الخصوم

أو كما سبق ان ذكرنا يصبح رأس المال مساويا لصافى الأصول وصافى الأصول هو أيضا يساوى مجموع الأصول ناقصا مجموع الخصوم .

مثال:

فى ١٩٨٥/٧/١ بدأ سيد مطر أعماله التجارية . وقد قرر عندئذ ان يخصص

للمحل الممتلكات التالية :

١٠٠٠٠ اراضى - ٢٠٠٠٠ مباني - ١٥٠٠٠ بضاعة - ٢٥٠٠٠ جنيه نقدية

بالصندوق - ١٥٠٠٠ نقدية بالبنك الاهلى المصرى .

كما قرر أن يحول بعض دائئية الى المحل كما يلى : ٥٠٠٠ محمد على ( دائئ )

- ٨٠٠٠ وفاء الدين ( دائئ ) .

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر سيد مطر .

الحل:

دفتر يومية سيد مطر

(١) طبقا لطريقة القيد البسيطة:



دفتر يومية سيد مطر

(ب) طبقا لطريقة القيد المركبة :

٨٤/٧/١		١	من مذكورين من الاراضى من المباني من البضاعة من النقدية من البنك الى رأس المال مجموع الاصول التى بدأنا بها اعمالنا التجارية	١٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ١٥٠٠٠ ٢٥٠٠٠ ١٥٠٠٠ ٨٥٠٠٠	
			من رأس المال الى مذكورين الى محمد على (دائن) الى وفاء الدين (دائن) مجموع الخصوم التى بدأنا بها اعمالنا التجارية	١٢٠٠٠ ٥٠٠٠ ٨٠٠٠	

ويمكن اجراء قيد يومية واحدة بدلا من القيدتين السابقين كما يلي :

٨٤/٧/١		١	من مذكورين من الاراضى من المباني من البضاعة من النقدية من البنك الى مذكورين الى محمد على (دائن) الى وفاء الدين (دائن) الى رأس المال قيمة ما بدأنا به اعمالنا التجارية من أصول وخصوم	١٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ١٥٠٠٠ ٢٥٠٠٠ ١٥٠٠٠ ٢٥٠٠٠ ٢٠٠٠ ٨٠٠٠ ٧٧٠٠٠	
--------	--	---	--	---	--

٨٥/٧/١			من الاراضى الى رأس المال (الاراضى المخصصة للمحل)	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٨٥/٧/١		١	من المباني الى رأس المال (المباني المخصصة للمحل)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٨٥/٧/١			من البضاعة الى رأس المال (البضاعة المخصصة للمحل)	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٨٥/٧/١			من النقدية الى رأس المال (النقدية المخصصة للمحل)	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
٨٥/٧/١			من البنك الى رأس المال (حساب البنك المخصص للمحل)	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٨٥/٧/١			من رأس المال الى محمد على (دائنتون محولون الى المحل)	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٨٥/٧/١			من رأس المال الى وفاء الدين (دائنتون محولون الى المحل)	٨٠٠٠	٨٠٠٠

ويظهر القيد الأخير بصورة واضحة تطبيقاً عملياً لمعادلة المركز المالي، حيث تبين أن رأس المال هو صافي الأصول أو عجز الأصول ناقصاً مجموع الخصوم حيث أن إجمالي الأصول هو ٨٥٠٠٠ جنيه وإجمالي الخصوم هو ١٢٠٠٠ جنيه وبالتالي فإن صافي الأصول أو رأس المال يساوي ٧٢٠٠٠ جنيه .

وبمقارنة الحل بطريقة القيد البسيطة بالحل بطريقة القيد المركبة يتضح مدى الاختصار في العبيء الكتابي ومدى وضوح تكوين رأس المال .  
وعلى هذا الأساس يفضل دائماً في مثل هذه الظروف أن تستخدم طريقة القيد المركبة عند إجراء قيود اليومية .

#### عمليات شراء أصول للمشروع:

قد تتطلب إدارة المشروع حياة أصول جديدة للمساعدة في القيام بالعمليات التجارية . وفي هذه الحالة فإن شراء الأصل لا يعتبر مشتريات بضاعة لأن الغرض من شراؤه هو الاحتفاظ به للاستخدام الداخلي في أعمال المحل وليس لغرض البيع وتحقيق الربح . ولهذا فإن الأصل المشتري يثبت منفرداً باسمه ومميزاً تمييزاً واضحاً كأصل يحتفظ به المشروع .

فمثلاً إذا كان المشروع يقوم على أساس شراء وبيع الأقمشة، فعند شرائه لمكاتب تستخدم لموظفي المحل فلا يعتبر هذا الشراء تعاملًا في بضاعة بل يثبت المكاتب كأثاث للمحل .

#### مثال:

قامت محلات محمود بالعمليات التالية خلال شهر يونيو ١٩٨٥ :

في ٦/١١ اشترت مكاتب لموظفيها بمبلغ ٢٠٠ جنيه نقداً .

في ٦/١٢ اشترت آلات محاسبية لقسم الحسابات بالمحل بمبلغ ٢٠٠ جنيه نقداً .

في ٦/١٢ اشترت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نقداً .

#### والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفتر يومية محمود جبر .

#### الحل :

#### يومية محلات محمود جبر

٨٥/٦/١١				من الاثاث ( مكاتب ) الى النقدية	٢٠٠	٢٠٠
٨٥/٦/١٢				( شراء مكاتب للموظفين ) من الالات المحاسبية الى النقدية	٢٠٠	٢٠٠
٨٥/٦/١٢				( شراء الات محاسبية لقسم الحسابات نقداً ) من البضاعة الى النقدية ( مشتريات البضاعة نقداً )	١٠٠٠	١٠٠٠

## الفصل السادس

### دفتر الاستاذ

فى الفصل الخامس ، تعرضنا للقيد فى دفتر اليومية الاصلى ، الذى تسجل فيه العمليات المالية أولا بأول حسب تسلسلها التاريخى ، مع التفاصيل اللازمة لهذه العمليات ، ولا شك ان لهذا التسجيل التاريخى للعمليات المالية للمشروع اهمية كبيرة من حيث وجود بيانات تفصيلية عن كل عملية مالية بها المشروع .

ولكن هذا التسجيل التاريخى ، برغم اهميته ، ينشأ عنه صعوبات معينة اذا اراد المشروع حصر عملياته مع طرف معين أو مع اطراف معينة لتحديد الموقف المالى لكل منها ، وتظهر هذه الصعوبات خاصة اذا تعددت العمليات مع احد الاطراف بحيث يكون هذا الطرف مدينا فى بعضها ، ودائنا فى البعض الآخر . فاذا اراد المشروع معرفة ما اذا كانت محصله هذه العمليات مع هذا الطرف أو صافى هذه العمليات قد نتج عنها مديونية أو دائنية معينة، فان استنتاج هذه البيانات من دفتر اليومية يترتب عليه عمليات حسابية ضخمة ومجهود شاق . ومن هنا نشأت الحاجة الى مرحلة ثانية من مراحل مقيدتمكن المشروع من تلخيص عملياته مع كل طرف من اطراف القيد ، بحيث يمكن الحصول على البيانات اللازمة عن اجمالى العمليات مع كل هذه الاطراف والمحصلة النهائية لها . ويطلق على عملية تلخيص العمليات بعملية التبويب والتصنيف حيث تبويب عمليات المشروع فى جداول أو كشوف ، يتم تصميمها بطريقة معينة، والعمليات التى تتم مع شخص معين عن تلك التى تجرى مع شخص آخر . ويسمى الدفتر الذى يحتوى على هذه الجداول بـ دفتر الاستاذ وهو يعتبر دفتر القيد النهائى . حيث ان مراحل القيد فى المحاسبة تنتهى بتسجيل العمليات فيه .

وتسمى عملية التسجيل فى دفتر الاستاذ، أو بالآخرى عملية نقل قيود اليومية الى دفتر الاستاذ بعملية الترحيل . اما الجداول أو الكشوف التى يحتوىها دفتر الاستاذ والتى يتم الترحيل اليها من دفتر اليومية فتسمى حسابات الاستاذ .

#### حسابات الاستاذ:

حسابات الاستاذ هي عبارة عن جداول أو كشوف ، يتم تصميمها بطريقة مناسبة ، لترحيل العمليات المالية التى تم قيدها بـ دفتر اليومية .

وتعد الحسابات بطريقة معينة بحيث يمكن ترحيل العمليات الدائنة والعمليات المدينة اليها . ويخصص حساب لكل طرف من اطراف قيد ، كما تحتوى صفحة الاستاذ على حساب واحد وعلى هذا الاساس يمكن ان يكون رقم الصفحة التى تحتوى الحساب المعين هي نفسها رقم الحساب فى دفتر الاستاذ .



وعلى هذا النمط ، اذا كان الحساب خاصا بشخص معين واسمه على سبيل المثال احمد محمد ، فيسجل على الحساب الخاص به في دفتر الاستاذ ما يلي :

ح / احمد محمد

### فتح الحسابات بدفتر الاستاذ :

طبقا لنظرية القيد المزدوج ، فكل عملية لها طرفان ، طرف مدين وطرف دائن ، ويتم تسجيل الطرفان في قيد اليومية في دفتر اليومية الاصلى وعلى هذا الاساس ، يخصص حساب مستقل لكل طرف ، أى حساب للطرف الدائن وحساب للطرف المدين وتسمى عملية تخصيص الحسابات بدفاتر الاستاذ بعملية فتح الحسابات وبهذا ، يمكن القول بأن كل قيد يومية يترتب عليه فتح حسابين ، حساب لكل طرف فيه .

### تحديد بسيط في قيود اليومية السابقة :

طلما أن لكل طرف من اطراف قيد اليومية حساب يخصص له في دفتر الاستاذ ، فمعنى ذلك انه اذا كان احد الاطراف مدينا فيعتبر حسابه مدينا ، واذا كان الطرف الآخر دائنا فمعنى ذلك ان حسابه دائن .

فالطرف المدين مطلوب منه قيمة ، والطرف الدائن مطلوب له قيمة . والقيمة المطلوبة من الطرف المدين يمكن التعبير عنها بأية مطلوبة من حسابه . وكذلك بالنسبة للقيمة .

المطلوبة الى الطرف الدائن ، فهي مطلوبة لحسابه أو الى حسابه .

ولذلك ، فبدلا من كتابة قيد اليومية بالطريقة السابقة استخدامه في الفصل السابق

أى :

من الطرف المدين

الى الطرف الدائن

تعدل هذه الطريقة بحيث يجرى القيد كما يلي :

من حساب الطرف المدين

الى حساب الطرف الدائن

ويمكن اختصارها :

من ح/ الطرف المدين

الى ح/ الطرف الدائن

### ترحيل قيود اليومية الى حسابات الاستاذ :

عند ترحيل قيد اليومية الى الحسابات المختصة في دفتر الاستاذ تتبع الخطوات التالية :

### الخطوة الاولى :

يفتح حساب لكل طرف من اطراف قيد اليومية . فيفتح حساب باسم الطرف المدين وحساب باسم الطرف الدائن . واذا كان قيد اليومية قيدا مركبا ، يفتح حساب لكل بند من بنود القيد فاذا كان الطرف المدين هو الطرف المركب ، فيفتح حساب لكل بند من بنوده ، وكذلك الحال بالنسبة للطرف الدائن اذا كان هو ايضا مركبا .

فاذا فرض ان العملية شراء الات على الحساب من حسنى حسين بمبلغ ١٠٠٠ ج فيكون قيد اليومية كما يلي :

### حساب النقدية

وهكذا بالنسبة لجميع قيود اليومية للعمليات التي يقوم بها المشروع .

### الخطوة الثانية:

ترحيل كل طرف من اطراف القيد الى الحساب المخصص بدفتر الاستاذ، ويتم هذا الترحيل كما يلي :

نفترض ان قيد اليومية هو:

xx من حـ / الطرف المدين

xx الى حـ / الطرف الدائن

وعلى هذا يفتح حسابين - حساب للطرف المدين وحساب للطرف الدائن ونرى حساب الطرف المدين يقيد في الجانب المدين من هذا الحساب انه مدين الى حـ / الطرف الدائن كما يلي :

حـ / الطرف المدين

مدين	دائن
xx	الى حـ / الطرف الدائن

أى أن الطرف المدين مطلوب منه قيمة معينة الى الطرف الدائن .

وبهذا المعنى ينقل الطرف الاخر للقيد - في هذه الحالة الطرف الدائن - الى الجانب المدين لحساب الطرف المدين.

١٠٠٠	من حـ / الآلات	١	٨٥/٥/١٥
١٠٠٠	الى حـ / حسنى حسين ( مشتريات الآلات على الحساب من حسنى حسين )		

ففى هذه الحالة يفتح حسابين في دفتر الاستاذ ، حساب للطرف المدين وهو حساب الآلات وحساب للطرف الدائن وهو حساب حسنى حسين .

واذا كانت العملية التي قام بها المشروع هي كما يلي :

وفى ٨٥/٥/١٠ دفع المشروع مصروفات تليفون وتلفراف قيمتها ٥٠ جنيها نقدا .

كما دفع فى نفس اليوم مصروفات صيانة معدات قيمتها ١٠٠ ج نقدا .

فيكون قيد اليومية فى هذه الحالة كما يلي :

٥٠	من مذكورين	٨٥/٥/١٠
١٠٠	من حـ / مصروفات تليفون وتلفراف	
	من حـ / مصروفات صيانة معدات	
١٥٠	الى حـ / النقدية ( دفع مصروفات نقدا )	

فى هذه الحالة تفتح الحسابات التالية فى دفتر الاستاذ :

حساب مصروفات التليفون والتلفراف

حساب مصروفات صيانة معدات



الحل:

دفتر يومية محسن سعيد

١٠٠٠	من حـ / الآلات	الى حـ / يوسف سعد	اول يونيو
١٠٠٠	(مشتريات الآلات على الحساب من يوسف سعد)		

دفتر الاستاذ

حـ / الآلات

دائن

مدين

١٠٠٠	الى حـ / يوسف سعد	اول يونيو
------	-------------------	-----------

أى ان حساب الآلات - وهو الطرف المدين فى قيد اليومية - مدين بمبلغ

١٠٠٠ جنيه الى يوسف سعد ويعنى آخر ان حـ / الآلات مطلوب منه قيمة ١٠٠٠

جنيه الى حـ / يوسف سعد

حـ / يوسف سعد

	١٠٠٠	من حـ / الآلات	اول يونيو
--	------	----------------	-----------

اما بالنسبة للطرف الاخر للقيد ، حـ / الطرف الدائن فيفتح له حساب ينقل الى الطرف الدائن منه الجزء الاول من القيد . ويعنى آخر يكتب فى الجانب الدائن من الحساب - من حـ / الطرف المدين . ويعنى ذلك ان الطرف الدائن مطلوب له قيمة معينة من الطرف المدين . ويكون حساب الطرف الدائن كما يلى :

حـ / الطرف الدائن

دائن

مدين

xx	من حـ / الطرف المدين
----	----------------------

ومكذا بالنسبة لكل قيد من القيود فى دفتر اليومية حيث يتم تسجيل قيد اليومية ثم يرحل طرفه الى الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ .

مثال:

فى اول يونيو اشترى محسن سعيد آلات ١٠٠٠ جنيه من يوسف سعد على

الحساب .

والمطلوب:

اجراء قيد اليومية الازم لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية محسن سعيد وترحيله

الى الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ .

أى أن يوسف سعد الطرف الدائن فى قيد اليومية - دائن بمبلغ ١٠٠٠ جنيه  
عملية شراء الآلات ويعنى آخر أن ح/ يوسف سعد مطلوب له قيمة ١٠٠٠ جنيه من  
ح/ الآلات .

وبهذه الطريقة يكون قد تم ترحيل قيد اليومية الى الحسابات المختصة بدفتر  
الاستاذ وكما هو فى المثال السابق فقد تم فتح حساب لكل طرف من اطراف القيد ،  
بجعل حساب الطرف المدين لدينا الى الطرف الدائن ، وحساب الطرف الدائن دائنا  
من الطرف المدين .

مثال (٢) :

نفترض أن محسن سعيد - فى المثال السابق - قد دفع ما عليه الى يوسف  
سعد نقداً فى ٢ يناير ، فالمطلوب إجراء قيد اليومية اللازم لاثبات ما تقدم وترحيله الى  
الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ .

الحل :

دفتر يومية محسن سعيد

١٠٠٠	من ح/ يوسف سعد	٢ يناير
١٠٠٠	الى ح/ النقدية	
	سداد ما علينا الى يوسف	
	سعد نقداً	

الحسابات فى دفتر الاستاذ :

فى هذه الحالة ، يفتح حساب النقدية فى دفتر الاستاذ ويجعل دائنا بالقيمة التى  
دفعها . اما حساب يوسف ويجعل دائنا بالقيمة التى دفعها . اما حساب يوسف سعد

فقد سبق فتحه عند إجراء عملية شراء الآلات وعلى هذا الاساس يرسل اليه - فى  
جايه المدين انه قد تسلم مبلغ معين من النقدية ، أى يجعل لدينا الى ح/ النقدية .

وتكون الحسابات كما يلى :

ح/ يوسف سعد

١٠٠٠	الى ح/ النقدية	١٠٠٠	من ح/ الآلات	اول يونيو
------	----------------	------	--------------	-----------

ح/ النقدية

	من ح/ يوسف سعد	١٠٠٠	٢ يونيو
--	----------------	------	---------

مثال (٣) :

فى ٥ ابريل ١٩٧٥ باع هشام ابراهيم بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه الى محمد  
المنياوى .

وفى ٧ ابريل سدد محمد المنياوى ما عليه نقداً الى هشام ابراهيم .

والمطلوب :

(١) اثبات ما تقدم فى دفتر يومية هشام ابراهيم .

(٢) ترحيل قيود اليومية الى دفتر الاستاذ لحلات هشام ابراهيم .

الحل :

دفتر يومية هشام ابراهيم

٥ ابريل	٢٠٠٠	من حـ / محمد المنيأوى الى حـ / البضاعة مبيعات بضاعة الى محمد المنيأوى على الحساب
٧ ابريل	٢٠٠٠	من حـ / النقدية الى حـ / محمد المنيأوى سداد محمد المنيأوى ما عليه نقدا

الترحيل الى دفتر الأستاذ :

يترتب على القيد الاول فى دفتر اليومية، يتم فتح الحسابين التاليين :

حـ / محمد المنيأوى

٤/٥	٢٠٠٠	من حـ / يوسف سعد
-----	------	------------------

حـ / البضاعة

٤/٥	٢٠٠٠	من حـ / محمد المنيأوى
-----	------	--------------------------

ثانيا : يترتب على القيد الثانى فى ابريل فتح حساب النقدية مدينا بالقيمة النقدية المقبوضة ٢٠٠٠ جنيه اما الطرف الدائن فقد سبق فتح حساب له عند اجراء القيد الاول وهو حساب محمد المنيأوى .

وتظهر الحسابات كما يلى :

حـ / النقدية

٤/٧	٢٠٠٠	الى حـ / محمد المنيأوى
-----	------	------------------------

اما حساب محمد المنيأوى فيظهر كما يلى :

حـ / محمد المنيأوى

٤/٧	٢٠٠٠	من حـ / النقدية
٤/٥	٢٠٠٠	الى حـ / البضاعة

أى ان حساب محمد المنيأوى قد جعل مدينا نتيجة لعملية المبيعات فى القيد الاول فى هذا المثال فى ٤/٥، ثم اصبح دائنا نتيجة للقيد الثانى فى ٤/٧ . ومعنى ذلك انه بمجرد فتح حساب لعنصر معين أو لشخص معين، فإن كل العمليات التى يكون احد أطرافها هذا العنصر أو هذا الشخص يجب تسجيلها فى هذا الحساب .

## ترصيد حسابات الاستاذ :

يقصد بالترصيد استخراج صافى العمليات التى تم تسجيلها فى حسابات الاستاذ فقد اتضح فى الصفحات السابقة، فانه يتم تسجيل العمليات الخاصة بطرق معين فى حسابه فى دفتر الاستاذ سواء اكان هذا الطرف مدينا أو دائنا فى هذه العمليات . وبذلك يتم تسجيل المبالغ المدين بها هذا الطرف أى صاحب الحساب فى الجانب المدين لحسابه ، والمبالغ الدائن بها فى الجانب الدائن من هذا الحساب .

وحتى يمكن معرفة صافى العمليات المدينة والدائنة التى اجراها المشروع من طرف معين ، يستخرج مجموع العمليات المدينة ومجموع العمليات الدائنة فى حساب هذا الطرف وباجراء عملية طرح المجموع الاصغر من المجموع الاكبر يكون الناتج هو صافى العمليات . ويسمى هذا الناتج رصيد الحساب .

فإذا كان مجموع الجانب الدائن اكبر من مجموع الجانب المدين للحساب ، كان الرصيد رصيدا دائنا . اما اذا كان مجموع الجانب المدين اكبر من مجموع الجانب الدائن كان الرصيد رصيدا مدينا .

وعند اجراء عملية الترسيد فى الحساب فى دفتر الاستاذ تتبع الخطوات التالية:

١- يجمع الطرف المدين فى الحساب وكذلك الطرف الدائن بالقلم الرصاص

٢- يستخرج الفرق بين الجانب الاكبر والجانب الاصغر .

٣ - يوضع الفرق تحت مجموع الجانب الاصغر، ليظهر كانه المتمم الحسابى لهذا الجانب حتى يتساوى مجموعه مع الجانب الاكبر .

٤ - يسجل المجموع المتساوى للجانبين - بعد وضع المتمم الحسابى للجانب

الاصغر وذلك أسفل جانبي الحساب .

ويسمى هذا المتمم الحسابى برصيد الحساب . وعندما يظهر هذا المتمم الحسابى فى الجانب المدين ( أى ان الجانب المدين هو الجانب الاصغر ) يكون رصيد الحساب هو رصيد دائن اما اذا ظهر المتمم الحسابى فى الجانب الدائن فيكون الرصيد رصيد مدين .

وكقاعدة عامة ، عند الترسيد يظهر الرصيد فى الجانب المعاكس . وبمعنى آخر ، عند ترصيد الحساب يظهر الرصيد المدين فى الجانب الدائن، اما الرصيد الدائن فيظهر فى الجانب المدين .

وفيم يلى خطوات ترصيد الحساب كما تظهر فى حساب فرضى :

مدين	د/ المدين	دائن
١٠٠٠ الى ح - /	١٠٠٠ من ح - /	
٢٠٠٠ الى ح - /	١٠٠٠ من ح - /	
٢٠٠٠ الى ح - /		
٦٠٠٠ (١)	٢٠٠٠ (١)	
	٤٠٠٠ (٢) ، (٣)	
	رصيد مدين	
٦٠٠٠ (٤)	٦٠٠٠ (٤)	

(١) جمع الجانبين .

(٢) استخراج الفرق بين الجانبين (الرصيد) .

(٣) وضع الفرق فى الجانب الاصغر.

(٤) جمع الجانبين بعد اضافة الفرق الى الجانب الاصغر .

ولاحظ في الحساب اعلاه ان مجموع الجانب المدين اكبر من مجموع الجانب الدائن. ولهذا ظهر المتعم الحسابي (٤٠٠٠) في الجانب الدائن. ويسمى هذا المتعم الحسابي رصيد مدين. والسبب في ذلك ان الحساب اعلاه مدين بمبلغ اكبر من المبالغ الدائن به. أى ان صفى عملياته أنه مدين بالفرق بين قيمة العمليات التي كان فيها طرفا مدينا وقيمة العمليات التي كان فيها طرفا دائنا. والنتائج النهائية لهذه العمليات جميعها انه مدين بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه قيمة هذا الفرق.

والشكل التالي يبين مثالا لحساب يكون الرصيد فيه رصييدا دائنا :

مدين	د/ الدائن	دائن
٤٠٠٠ الى د / -	٨٠٠٠ من د / -	
٥٠٠٠ الى د / -	٧٠٠٠ من د / -	
٩٠٠٠ (١)	١٥٠٠ (١)	
٦٠٠٠ رصيد دائن		
(٢) ، (٣)	(٤)	
١٥٠٠٠		

ومن هذا الشكل نجد ان مجموع المبالغ في الجانب الدائن اكبر من مجموع المبالغ في الجانب المدين بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه.

أى ان قيمة العمليات التي كان فيها هذا الحساب طرفا دائنا اكبر من قيمة العمليات التي كان فيها طرفا مدينا وبالتالي فهو دائن بقيمة الفرق بين القيمتين. ويصبح رصيد الحساب رصييدا دائن. ولاحظ ان الرصيد الدائن قد ظهر عند الترسيد في الجانب المعاكس لطبيعته أى في الجانب المدين.

### اعادة فتح الحساب :

يترتب على عملية ترصيد الحساب عدم امكانية ترحيل أى قيود جديدة اليه . واذا اردت ترحيل قيود جديدة اليه يجب اجراء ما يسمى باعادة فتح الحساب . وتتم هذه العملية بنقل رصيد الحساب الى الجانب الصحيح له . فإذا كان رصيد الحساب قد ظهر عند الترسيد في الجانب المدين أى رصيد دائن . فيتم اعادة فتح الحساب بنقل هذا الرصيد الى الجانب الدائن اما اذا ظهر رصيد الحساب - عند الترسيد - في الجانب المدين ويتم هذا النقل بدون اجراء أى قيود في الدفاتر ، حيث يتم النقل في نفس الحساب طريقة آلية .

فإذا اردنا فتح د/ المدين اعلاه فبتم ذلك كما يلي :

مدين	د/ المدين	دائن
١٠٠٠ الى د / -	١٠٠٠ من د / -	
٢٠٠٠ الى د / -	١٠٠٠ من د / -	
٢٠٠٠ الى د / -	٢٠٠٠	
٦٠٠٠ رصيد مدين	٤٠٠٠ رصيد مدين	
٤٠٠٠ (منقول)	٦٠٠٠ (مرحل)	

وبعد اجراء عملية ترحيل الرصيد الى جانبه الصحيح في الحساب يمكن للمشروع ترحيل أى قيود جديدة اليه حيث اعتبر الحساب حسابا مفتوحا

مثال:

قام نبيل الدمرداش بالعمليات التالية خلال شهر مارس ١٩٨٤.

في اول مارس دفع رأس المال نقدا ٤٠٠٠ جنيه .

في ٢ منه اشترى اثاث للمحل على الحساب من يوسف بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

في ٣ منه اشترى آلات بمبلغ ٢٠٠٠ نقدا .

في ٤ منه سدد مبلغ ٥٠٠ جنيه ليوسف نقدا .

في ٥ منه اشترى ادوات كتابية للمحل بمبلغ ٢٠٠ جنيه نقدا .

في ٦ منه باع جزء من الآلات بمبلغ ٦٠٠ جنيه على الحساب الى خليل .

والمطلوب:

(١) تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية نبيل الدمرداش .

(٢) ترحيل قيود اليومية الى حسابات الاستاذ المختصة وترصيدها .

الحل:

اولا : دفتر يومية نبيل الدمرداش :

٨٤/٣/١	١	من ح / النقدية	٤٠٠٠	٤٠٠٠
		الى ح / رأس المال	٤٠٠٠	
		قيمة ما بدأنا به اعمالنا التجارية		
٢/٢	٢	من ح / الاثاث	١٠٠٠	١٠٠٠
		الى ح / يوسف	١٠٠٠	
		شراء اثاث للمحل على الحساب		
٢/٣	٣	من ح / الآلات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
		الى ح / النقدية	٢٠٠٠	
		شراء آلات للمحل نقدا		
٢/٤	٤	من ح / يوسف	٥٠٠	٥٠٠
		الى ح / النقدية	٥٠٠	
		سداد جزء مما علينا ليوسف نقدا		
٢/٥	٥	من ح / ادوات كتابية	٢٠٠	٢٠٠
		الى ح / النقدية	٢٠٠	
		شراء ادوات كتابية للمحل		
٢/٦	٦	من ح / خليل	٦٠٠	٦٠٠
		الى ح / الآلات	٦٠٠	
		بيع جزء من الآلات نقدا		



ثانيا : الترحيل الى حسابات الاستاذ :

ح / رأس المال

٤٠٠٠	رصيد دائن (مرحل)		٤٠٠٠	من ح / النقدية	١	٨٤/٣/١
			٤٠٠٠			
٤٠٠٠				رصيد دائن		

ح / النقدية

٤٠٠٠	الى ح /	١	٨٤/٣/١	٢٠٠٠	من ح / الآلات	٣	٨٤/٣/٣
	رأس المال			٥٠٠	من ح / يوسف	٤	٨٤/٣/٤
				٢٠٠	من ح / ابوات كتابية	٥	٨٤/٣/٥
				١٣٠٠	رصيد مدين (مرحل)		
٤٠٠٠				٤٦٠٠			
١٩٠٠	رصيد مدين منقول						

ح / الآلات

١٠٠٠	الى ح / يوسف	٢	٨٤/٣/٢	١٠٠٠	رصيد مدين (مرحل)		
١٠٠٠				١٠٠٠			
١٠٠٠	رصيد مدين (منقول)						

ح / الآلات

٢٠٠٠	الى ح /	٣	٨٤/٣/٣	٦٠٠	من ح / خليل		
	النقدية			١٤٠٠	رصيد مدين مرحل		
٢٠٠٠				٢٠٠٠			
١٤٠٠	رصيد مدين منقول						

ح / يوسف

٥٠٠	الى ح / النقدية	٤	٨٤/٣/٤	١٠٠٠	من ح / الآلات		
٥٠٠							
١٠٠٠				١٠٠٠	رصيد مدين مرحل		
				٥٠٠			

ح / ابوات كتابية

٢٠٠	الى ح / النقدية	٥	٨٤/٣/٥	٢٠٠	رصيد دائن (مرحل)		
٢٠٠				٢٠٠			
٢٠٠	رصيد منقول						

٦٠٠	الى ح/ الالات	٦٠٠	رصيد مدين	٦	٨٤/٣/٦
٦٠٠		٦٠٠	(مرحل)		
٦٠٠	رصيد مدين	٦٠٠			
	منقول				

ويلاحظ في المثال السابق ان الحسابات قد اعيد فتحها بعد ترصيدها بأن نقلت الارصدة الى الجانب الصحيح لها . ففي حساب النقدية ظهر الرصيد ( المتمم الحسابي ) في الجانب الدائن واعد فتح الحساب بنقل الرصيد الى الجانب الصحيح له وهو الجانب المدين . اما ح/ يوسف فقد ظهر الرصيد في الجانب المدين ، حيث ان مجموع الجانب الدائن له اكبر مجموع من الجانب المدين منه . وعند اعاده فتح حسابه ، نقل الرصيد الى الجانب الصحيح أي الجانب الدائن وهكذا الحال بالنسبة لباقي الحسابات المفتوحة .

كما يلاحظ ان الرصيد في هذه الحسابات يمثل صافي العمليات التي تمت مع صاحب الحساب ، أو الطرف الذي يمثل الحساب فقد اتضح ان صافي عمليات النقدية هو مبلغ ١٩٠٠ جنية خلال الفترة . كما ان صافي العمليات مع حسين يوسف هو انه ما زال دائنا للمحل بمبلغ ٥٠٠ جنية وهو قيمة الرصيد الدائن لحسابه .

### انواع الحسابات بدفتر الاستاذ :

تنقسم حسابات الاستاذ من حيث طبيعة المبالغ المرحلة اليها وصاحب الحساب الى ثلاثة انواع رئيسية :

### أولاً : الحسابات الشخصية :

تمثل الحسابات الشخصية حسابات المدينين والدائنين ، حيث يتم فتح حساب شخصي لكل مدين ولكل دائن في دفتر الاستاذ يسجل فيه عمليات هذا الشخص مع المشروع واستخراج صافي هذه العمليات .

### ثانياً : الحسابات الحقيقية أو حسابات الأصول :

وتختص هذه الحسابات بأصول المشروع أو الممتلكات الحقيقية للمشروع فيتم فتح حساب لكل أصل من أصول المشروع كالأراضي والمباني والآثاث والبضاعة والنقدية وما الى ذلك من انواع الأصول التي يمتلكها . ويسجل في حساب الأصل كل ما يتعلق بهذا الأصل من حيث قيمة شراؤه أو أي عمليات أخرى تؤثر في قيمته .

### ثالثاً : الحسابات الاسمية (حسابات المصروفات والإيرادات) :

وتتكون هذه الحسابات من مجموعة الحسابات التي تفتح في دفتر الاستاذ لعناصر المصروفات والإيرادات في المشروع . وكمثال لعناصر المصروفات التي يفتح لها حسابات في دفتر الاستاذ هي المشتريات ومصروفات الصيانة وأجور العمال ومصروفات الأدوات الكتابية والإيجار المدفوع .

ومن أمثلة حسابات الإيرادات حساب المبيعات وحساب إيرادات العقارات المؤجرة للغير وحساب إيرادات الأسهم والسندات التي يحصل عليها المشروع وحساب الخصم المكتسب الذي يحصل عليه من دائنيه .

وبالرغم من هذا التقسيم الا انه توجد بعض الحسابات المشتركة ، أي التي تشترك في صفتين معاً . فمثلاً حساب المبيعات هو حساب اسمي وحقيقي في نفس الوقت . فهو حساب اسمي نظراً لانه يمثل إيرادات للمشروع ، وهو في نفس الوقت

حساب حقيقى لانه يمثل تعاملًا فى البضاعة التى هى احد اصول المشروع .

ولكن هذا التقسيم يجب النظر اليه من حيث طبيعة العنصر الذى يحتويه الحساب . فاذا كان اصلا من الاصول التى لا تمثل ايرادات للمشروع فهو حساب حقيقى ، أما اذا كانت طبيعته المبالغ المرحلة الى الحساب تمثل - فى النهاية - ايرادا أو مصروفات للمشروع فيجب اعتبارها حسابات اسميه .

### ٢- تصوير حسابات الاستاذ فى شكل حسابات ذات الرصيد الجارى :

فى الامثلة السابقة استخدام حساب الاستاذ نو الجانيين - جانب مدين وجانب دائن . الا ان هذا الحساب قد لا يكون مناسبًا فى كثير من الحالات التى تتعدد فيها العمليات مع حساب معين ، والتي يتطلب الامر لاجاد الرصيد اجراء عمليات حسابيه كثيرة . كما أن الحسابات التى يجرى امساكها بطريقة آلية باستخدام الآلات الحاسبة أو الحاسب الالى لا يتناسب معها شكل حساب الاستاذ نو الجانيين .

ففى مثل هذه الحالات يستخدم حساب الاستاذ نو الرصيد الجارى ، ويظهر كما

يلى :

ح / .....

تاريخ	بيان	مدين	مدين	رصيد	
				مدين	دائن

وفى هذا الحساب ، يتم ترحيل العمليات من دفتر اليومية أولا بأول ويستخرج الرصيد بعد كل عملية مباشرة .

ومثال ذلك ، يمكن تصوير حساب النقدية فى المثال السابق كما يلى :

ح / النقدية

تاريخ	بيان	دائن	مدين	رصيد	
				مدين	دائن
٢/١	ح / رأس المال		٤٠٠٠		٤٠٠٠
٢/٣	ح / الآلات	٢٠٠٠			٢٠٠٠
٢/٤	ح / يوسف	٥٠٠			١٥٠٠
٢/٥	ح / انوات كتابية	٢٠٠			١٢٠٠

وبهذه الطريقة ، يمكن معرفة رصيد الحساب بعد كل عمية مباشرة ، دون الحاجة الى اجراء عمليات الترسيد التى يجب اجرائها فى حالة الحساب نو الجانيين .

## الفصل السابع ميزان المراجعة

بانتهاى قيد العمليات المالية فى دفتر اليومية وترحيلها الى الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ. تنتهى مراحل القيد التاريخى فى الدفاتر المحاسبية، وتبدأ مرحلة تحديد نتائج هذه العمليات من ربح أو خسارة الا انه يجب التأكد ، قبل حساب هذه النتائج ، من أن عمليات القيد فى دفتر اليومية والترحيل الى دفتر الاستاذ قد تمت طبقاً للقواعد والاسس المحاسبية من جهة ، ولم تحدث اخطاء حسابية عند القيد والترحيل من جهة اخرى .

### الوسيلة الاولى للتحقق - ميزان القيود :

طبقاً لقواعد القيد باتباع نظرية القيد المزوج، فان العملية المالية يتم قيدها مرتين مرة من حيث اثرها على الطرف المدين لهذه العملية ، ومرة اخرى من حيث اثرها على الطرف الدائن لها . وكل بنفس القيمة أى أن هناك توازن بين المبلغ الذى يتأثر بها الطرف المدين والمبلغ الذى يتأثر به الطرف الدائن نتيجة للعملية المالية . وهكذا بالنسبة لجميع العمليات المالية التى يقوم بها المشروع التجارى . وبهذه الطريقة فان مجموع المبالغ المدينة للعمليات المالية المسجلة فى دفتر اليومية، لابد وان يتساوى مع مجموع المبالغ الدائنة فى هذا الدفتر .

وعلى هذا الاساس، يكون لدينا الوسيلة الاولى للتحقق من صحة القيود فى دفتر اليومية، وانها تمت طبقاً للقواعد المتعارف عليها للقيد تبعاً لنظرية القيد المزوج، أى يتساوى مجموع المبالغ للطراف المدينة مع مجموع المبالغ فى الاطراف الدائنة ويتم هذا التحقق فى نهاية كل صفحة من صفحات دفتر اليومية، حيث تجمع خاتمة المبالغ المدينة

### ١ . بطاقات أو سجلات لحصر الحالة المالية لكل شخص :

وتسمى هذه البطاقة عادة بطاقة حالة مالية وتسجل فيها العلقات الخاصة بالفرد وتأثيرها على معاملته المالية . ويبدأ القيد فى هذه البطاقة عند بدء التعيين حيث يتحدد العبا المالى الذى سيتحصله المشروع فى سبيل الحصول على هذا الجهد الانسانى وتطور هذا العبا من حيث الزيادة أو النقص والتغيير فى طبيعته .

ولهذا يجب ان تحتوى هذه البطاقة على البيانات الآتية كحد ابنى :

١ . اسم الشخص ورقمه .

٢ . مهنته أو حرفته والوظيفة التى يشغلها .

٣ . بيانات عن حالته الاجتماعية .

٤ . بيانات عن استحقاقاته الثابتة (كالاجر أو الماهية الاصلية) .

٥ . بيانات عن الاستقطاعات الثابتة (كالضرائب والتأمينات) .

وتستخدم هذه البطاقات كأساس لحساب صافى استحقاقات العامل تمهيداً لاجراء الصرف، كما تستخدم لحساب اجمالى الاستحقاق لحساب تكلفة استخدام مجهودات العامل. ويكون التعديل فى البيانات التى تحملها هذه البطاقة بناء على قرارات معتمدة من السلطات المختصة .

ويتوقف عدد الصور المحررة من هذه البطاقة على التنظيم الإدارى فى المشروع الخاص بقسم الأجور . فإذا كانت شئون العاملين منفصلة عن اقسام حسابات الاستحقاقات واقسام مراجعة الاجور، فتحرر بطاقة الحالة المالية من اصل وصورتين يحفظ الاصل فى ادارة شئون العاملين وصورة فى قسم الاستحقاقات وصورة فى قسم المراجعة .

أما إذا اختصت ادارة شئون العاملين بحساب الاستحقاقات فتحرر بطاقة الحالة المالية من اصل وصورة ويحتفظ قسم مراجعة الأجور بالإدارة بالصورة

## ٦ . بطاقات الوقت (سركى) :

تستخدم هذه البطاقة فى حصر الوقت الذى يستنفذ كل عامل فى المشروع .  
فيقيد بهذه البطاقة وقت دخول وخروج العامل وبهذا يتحدد الوقت الإجمالى  
المستنفذ من العامل والذى على أساسه يحسب العبا الإجمالى الذى يتحمله  
المشروع فى سبيل استخدام هذا العامل، أى اجمالى استحقاقاته .

ولهذا يجب أن تحتوى البطاقة على البيانات الآتية كحد أدنى :

(أ) اسم العامل ورقمه .

(ب) حرفته والقسم الذى يعمل به .

(ج) وقت دخوله المصنع ووقت خروجه منه بعد الانتهاء من العمل .

(د) بيانات عن الوقت العادى والاضافى .

وفى اثبات بيانات الوقت على هذه البطاقة يفضل عادة ان يقوم موظف مختص  
بعملية القيد وذلك لتشديد عملية الرقابة .

وفى بعض المشروعات قد تحتوى بطاقة الوقت على بيانات الاستحقاقات  
الخاصة بالعامل . ولكن الاتجاه الحديث هو الفصل بين هذه البيانات فى  
بطاقتين - بطاقة وقت وقائمة استحقاقات .

ومن بطاقات الوقت يقوم قسم مراقبة الوقت بعمل ملخص شامل وذلك بتفريغ  
بيانات البطاقات الفردية فى سجل حضور وانصراف العمال، وتخصص كل  
صفحة فى السجل لعنبر واحد من عناير المصنع . وبذلك تحصر مد عمال كل  
عنبر فى صفحته . هذه الصفحة تقيد فى دراسة حالة العمل بالعنبر المختص  
من حيث مدى انتظام عماله ورقابة المشرف عليه .

مجموع الارصدة الدائنة المستخرجة من الحسابات الاخرى .

وعلى هذا الاساس يتم استخراج ارصدة الحسابات بنفتر الاستاذ، واعداد  
كشف يحتوى على هذه الارصدة بحيث تسجل الارصدة المدينة فى خانة، والارصدة  
الدائنة فى الخانة الاخرى، ويسمى هذا الكشف ميزان المراجعة بالارصدة .

ويبدو ميزان المراجعة بالارصدة كما يلى :

### ميزان المراجعة بالارصدة

رقم صفحة الاستاذ	اسم الحساب بنفتر الاستاذ	ارصدة دائنة		ارصدة مدينة	
		جنية	ليم	جنية	ليم
	/ .....			xx	x
	/ .....	xx	x	xx	x
	/ .....				
	/ .....	xx	x		
	/ .....	xx	x		
	المجموع	xx	x	xxx	x

ويعتبر ميزان المراجعة بالارصدة الخطوة الاولى لاستخراج نتائج عمليات  
المشروع ، حيث يستخدم فى اعداد حسابات النتيجة أى حساب المتاجرة وحساب  
الارياح والخسائر . كما تستخدم البيانات الواردة فيه عند اعداد الميزانية العمومية  
للمشروع، كما سيرد ذكره فيما بعد .

وكقاعدة عامة بالنسبة للتمييز بين الارصدة المدينة والارصدة الدائنة للحسابات

فان :

(أ) حسابات الاصول ارصنتها في العادة ارصدة مدينة .

(ب) حسابات الخصوم ارصنتها في العادة ارصدة دائنة .

(ج) حساب رأس المال رصيده في العادة رصيد دائن .

(د) حسابات المصروفات ارصنتها في العادة ارصدة مدينة .

(هـ) حسابات الايرادات ارصنتها في العادة ارصدة دائنة .

ويمكن الجمع بين كشفي ميزان المراجعة بالجاميع وميزان المراجعة بالارصدة

في كشف واحد كما يلي :

ميزان المراجعة بالجاميع والارصدة

رقم صفحة الاستاذ	اسم الحساب في دفتر الاستاذ	ميزانية المراجعة بالارصدة		ميزانية المراجعة بالجاميع	
		دائن	مدين	دائن	مدين
	..... / ح		xx	xx	xx
	..... / ح	xx		xx	xx
	..... / ح	xx		xx	xx
	..... / ح		xx	xx	xx
	..... / ح		xx	xx	xx
	..... / ح	xx		xx	xx
	المجموع	xxx	xx	xxx	xxx

ميزان المراجعة لمحات نبيل الدراندش .

من الحسابات في المثال في نهاية الفصل السابق يمكن استخراج موازين

المراجعة التالية :

اولا : ميزان المراجعة بالجاميع :

اسم الحساب	مجموع الجانب المدين	مجموع الجانب المدين
ح / رأس المال	٤٠٠٠	-
ح / النقدية	٢٧٠٠	٤٠٠٠
ح / الاثاث	-	١٠٠٠
ح / الآلات	٦٠٠	٢٠٠٠
ح / يوسف	١٠٠٠	٥٠٠
ح / ابوات كتابية	-	٢٠٠
ح / خليل	-	٦٠٠
	٨٣٠٠	٨٣٠٠

ثانيا : ميزان المراجعة بالارصدة :

اسم الحساب	مجموع الجانب المدين	مجموع الجانب المدين
ح / رأس المال	٤٠٠٠	١٣٠٠
ح / النقدية		١٠٠٠
ح / الاثاث		١٤٠٠
ح / الآلات		٥٠٠
ح / يوسف	٥٠٠	٢٠٠
ح / ابوات كتابية		٦٠٠
ح / خليل		٤٥٠٠
	٤٥٠٠	٤٥٠٠



### موازنين المراجعة والافطاء :

يعتبر توازن ميزان المراجعة ، سواء اعد هذا الميزان بالمجاميع أو الارصدة ، دليلا اوليا أو مبدئيا على صحة القيد والترحيل فى الدفاتر المحاسبية الا انه قد تحدث اخطاء فى القيود فى دفتر اليومية أو فى الترحيل الى الحسابات المختصة فى دفتر الاستاذ ، وبالرغم من ذلك يحدث التوازن بين جانبي الميزان ومعنى ذلك ان توازن جانبي الميزان لا يعنى بالضرورة صحة العمليات المالية خلال الفترة المحاسبية وترحيلها الى دفتر الاستاذ .

ومن ناحية أخرى، قد تؤثر الأخطاء التي حدثت في القيد أو عند الترحيل على توازن جانبي الميزان، بحيث يختلف مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن .  
ويجب في هذه الحالة البحث عن هذه الأخطاء التي تسببت في عدم التوازن وتصحيحها قبل البدء في مرحلة إعداد الحسابات الختامية .

وفيما يلي أنواع الأخطاء في القيد والترحيل:

اولا: اخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة:

الايخطاء التى لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة هى اخطاء فى اسم الحساب  
واخطاء فنية فى نوع الحساب واخطاء حسابية متعادلة، واخطاء حذف عملية بكاملها.

(١) خطأ في اسم الحساب:

قد تحدث أخطاء عند القيد في دفتر اليومية في أسماء الحسابات المدينة أو الدائنة فقد يشتري المشروع آلات من مورد اسمه حسن على الحساب ويجرى قيد العملية على أن اسم المورد هو حسين وليس حسن . وفي هذه الأحوال فإن توازن ميزان المراجعة لن يفتل ، نظراً لأن القيد سليم من الناحية الفنية. فقد قام المشروع

**بقيد العملية كما يلي :**

١٠٠٠	١٠٠٠	من حـ / الالات الى حـ / حسين مشتريات بخساعة من حسين على الحساب
------	------	---

وقد تم ترحيل القيد الى حسابات الاستاذ المخصصة بطريقة سليمة كما يلي :

١ / الألات

			مدین	۱۰۰۰
			لی هـ / حسین	
			رسید مدین	۱۰۰۰
				۱۰۰۰
			هـ / حسین	

۱۰۰۰	رصيد دائن	۱۰۰۰	من ح / الالات
۱۰۰۰			

وتظهر هذه الارصدة في ميزان المراجعة كما يلي :

ارصدة مدينة	ارصدة دائنة	اسم الحساب	رقم صنفه
١٠٠٠	١٠٠٠	ح / الآلات	
		ح / حسين	

وعلى هذا ، فالتوازن الحسابي قائم باتباع مبادئ القيد المزدوج وتوازن طرفي ميزان المراجعة، اذ استبدل دائن بدائن آخر - حسين بدلا من حسن .

### تصحيح الخطأ :

ولتصحيح هذا الخطأ، لابد ان يجعل حسين مدينا بالقيمة التي جعل بها دائنا بطريق الخطأ ويجعل حسن دائنا بالقيمة التي حذفت من حسابه . ويتم ذلك باجراء قيد يومية في دفتر اليومية ونرسله في دفتر الاستاذ كما يلي :

قيد اليومية لتصحيح الخطأ

١٠٠٠	من ح / حسين				
١٠٠٠	الى ح / حسن				
	تصحيح الخطأ في قيد اليومية				
	رقم بتاريخ ...				

التحويل الى دفتر الاستاذ :

١٠٠٠	رصيد دائن	ح / حسن	
		من ح / حسين	١٠٠٠
			١٠٠٠

ح / حسين

١٠٠٠	رصيد دائن	من ح / الآلات	١٠٠٠
١٠٠٠			١٠٠٠
١٠٠٠	إلى ح / حسن	رصيد دائن	١٠٠٠
١٠٠٠			١٠٠٠

بهذه الطريقة أعيد فتح ح / حسين - وجعل مدينا الى ح / حسن وبذلك أقفل حسابه ولم يصحح دائنا. اما حسن فقد فتح حساب له وجعل دائنا بالقيمة التي استردت من ح / حسين .

### (٢) خطأ في نوع الحساب :

قد يحدث مثلا أن يجري قيد احد الاصول على انه عنصر من عناصر المصروفات، وبهذه الطريقة فلن يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، الا أنه خطأ فنيا في نوع الحساب. فقد يشتري المشروع اثاث للمحل ويخطئه كاتب الحسابات ويقوم بقيده في الدفاتر على انه ادوات كتابية، وهذا الخطأ بالرغم أنه لن يؤثر على التوازن الحسابي، الا انه يمثل خطأ فنيا حيث اعتبر احد عناصر اصول المشروع (الاثاث) على انه احد مصروفاته (ادوات كتابية) فاذا فرض ان المشروع

اشترى اثاث بمبلغ ٢٠٠ جنيه نقداً، وقيد بالخطأ كما يلي :

٢٠٠	من حـ / ادوات كتابية								
٢٠٠	الى حـ / النقدية								
	شراء ادوات كتابية نقداً								

ورحل الى حسابات الاستاذ كما يلي :

حـ / ادوات كتابية

٢٠٠	الى حـ / النقدية								
٢٠٠	رصيد مدين								

حـ / النقدية

	من حـ / ادوات كتابية								

وتمصحح الخطأ :

يجرى قيد يومية يتم بواسطة تحويل المبلغ من الحساب الخطأ الى الحساب الصحيح ، وفي هذه الحالة يحول المبلغ من حساب ادوات كتابية الذي رحل اليه خطأ الى حساب الاثاث وهو الصواب الصحيح كما يلي :

الترحيل الى الاستاذ :

حـ / ادوات كتابية

٢٠٠	من حـ / الاثاث								
٢٠٠	الى حـ / ادوات كتابية								
	تصحح الخطأ في قيد اليومية								
	رقم —								

حـ / ادوات كتابية

٢٠٠	الى حـ / النقدية								
٢٠٠	رصيد مدين								
٢٠٠									
٢٠٠	من حـ / الاثاث								
٢٠٠									

حـ / الاثاث

٢٠٠	الى حـ / ادوات كتابية								
٢٠٠	رصيد مدين								
٢٠٠									

وهكذا اعيد فتح حساب ادوات كتابية وجعل دائناً بالقيمة المرحلة اليه بطريق الخطأ، وفتح حساب للاثاث جعل مديناً بالقيمة .

(٣) اخطاء حسابية متعادلة (خطأ متعادل في المبلغ) :

وقد يخطئ كاتب الحسابات عند القيد سواء بدفتر اليومية ، أو عند الترحيل الى

### تصحيح الخطأ :

يجرى قيد يومية يلغى به القيد الخطأ ، ثم تقيد العملية بالمبلغ الصحيح بقيد آخر ويتم ترحيل هذه القيد الى الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ .

#### قيود اليومية

١٢٥	من حـ / النقدية	٢			
١٢٥	الى حـ / اجور عمال				
	القائه قيد اليومية رقم - بسبب				
	الخطأ في المبلغ				
١٢٥	من حـ / اجور عمال	٢			
١٢٥	الى حـ / النقدية				
	تصحيح قيد اليومية السابق الفاقه				

#### حساب الاستاذ

#### حـ / اجور عمال

١٢٥	الى حـ / النقدية	١	١٢٥	من حـ / النقدية	٢
١٢٥	الى حـ / النقدية	٢	١٢٥	رصيد مدين	
٢٦٠			٢٦٠		

#### حـ / النقدية

١٢٥	إلى حـ / اجور	٢	١٢٥	من حـ / اجور العمال	١
	العمال			من حـ / اجور العمال	٢

دفتر الاستاذ بكتابة المبلغ بقيمة اكبر أو اقل مما يجب في كلا الطرفين ولن يؤثر مثل هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة .

### الخطأ :

دفع المحل اجور عمال قيمتها ١٢٥ جنيها نقدا . وقام كاتب الحسابات بقيد المبلغ على انه ١٢٥ جنيها وتم ترحيل القيد لحسابات الاستاذ بهذه القيمة كما يلي :

#### قيد اليومية

١٢٥	من حـ / اجور عمال	١			
١٢٥	الى حـ / النقدية				
	اجور عمال دفعت نقدا				

#### حسابات الاستاذ

#### حـ / عمال

١٢٥	الى حـ / النقدية				
-----	------------------	--	--	--	--

#### حـ / النقدية

١٢٥	من حـ / اجور عمال				
-----	-------------------	--	--	--	--

وبهذه الطريقة تم تصحيح رصيد حساب اجور العمال وكذلك المبالغ المرحلة الى حساب النقدية .

وقد يكون الخطأ قد حدث فى قتيدين مختلفين ، ولكن الخطأ فى المبلغ متساو فى كلا القتيدين . فمثلا قد يقوم المشروع بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه الى سرور سداد لحقه لديه ، ويخطئ كاتب الحسابات بقيد المبلغ على انه ٢٠٠ جنيه فى حساب سرور فقط كما يلى

٢٠٠	٢٠٠	من حـ / سرور				
		الى حـ / البنك				
		سداد ما علينا الى سرور				

وفى تاريخ لاحق ، يقوم المشروع بقبض مبلغ ١٢٠٠ جنيه من ماهر الكاشف . ويخطئ كاتب الحسابات بقيد المبلغ على انه ١٢٠٠ جنيه فى حساب ماهر الكاشف فقط كما يلى :

١٢٠٠	١٢٠٠	من حـ / النقدية				
		الى حـ / ماهر الكاشف				
		سداد ماهر الكاشف ما عليه نقدا				

وبذلك يظهر ان مجموع الجانب المدين متعادل مع مجموع الجانب الدائن بالنسبة للقيتين السابقين وهو ١٥٠٠ لكلا الجانبين .

### تصحيح الخطأ :

لتصحيح هذا الخطأ ، تجرى قيود يومية لالغاء القيود الخطأ ، ثم يتم تسجيل قيود جديدة بالمبالغ الصحيحة وترحيلها الى دفاتر الاستاذ . وتكون قيود التصحيح كما يلى :

٢٠٠	٢٠٠	من حـ / البنك				
		الى حـ / سرور				
		الغاء قيد اليومية رقم -				
		الخطأ فى المبلغ				
٢٠٠	٢٠٠	من حـ / سرور				
		الى حـ / البنك				
		القيد الصحيح بدلا من القيد				
		اليومية الخطأ رقم -				
١٢٠٠	١٢٠٠	من حـ / ماهر الكاشف				
		الى حـ / النقدية				
		الغاء قيد اليومية رقم - الخطأ				
		فى المبلغ				
١٢٠٠	١٢٠٠	من حـ / النقدية				
		إلى حـ / ماهر الكاشف				
		القيد الصحيح بدلا من قيد				
		اليومية الخطأ رقم -				

#### (٤) اخطاء الحذف :

وتشمل اخطاء الحذف عدم قيد عملية من العمليات باكملها ، ومثال ذلك عدم قيد عملية مشتريات نظرا لعدم العثور على فاتورة الشراء ، أو ان يسهو كاتب الحسابات عن قيد احد المصروفات .

وفي هذه الحالة، يجري قيد اليومية اللازم لاثبات العمليات المحتوفة، ويعاد فتح الحسابات في دفتر الأستاذ لترحيل هذه القيود اليها، أو فتح حسابات جديدة اذا استلزم الامر .

#### ثانيا : اخطاء تؤثر في توازن ميزان المراجعة :

اذا اختلف مجموع جانبي ميزان المراجعة، فقد يكون سبب اخطاء حسابية أو محاسبية متعددة منها :

(أ) خطأ في جمع جانبي الميزان، ولذلك تراجع عملية الجمع .

(ب) خطأ في تصنيف الارصدة الى مدين ودائن في الميزان فقد يدمج احد الارصدة المدينة في خانة الارصدة الدائنة أو العكس. ولذلك تراجع عملية تصنيف الارصدة في الميزان .

(ج) خطأ حسابي في عملية الترصيد . فقد يحدث ان يحسب رصيد احد الحسابات أو أكثر بطريقة خاطئة نتيجة لخطأ في عملية حساب المتعم الحسابي لهذه الحسابات لذلك تراجع عمليات الترصيد للحسابات في دفتر الأستاذ .

(د) نسيان احد الارصدة في دفتر الأستاذ وعدم ادماجه في ميزان المراجعة . ولذلك تراجع الارصدة المدرجة مع الحسابات المدرجة في موازين المراجعة

للالعوام السابقة (هـ) خطأ في جمع جانبي الحسابات تمهيدا لاجراءات عملية الترصيد . ولذلك تراجع عمليات جمع الجوانب المدينة والجوانب الدائنة للحسابات .

(و) خطأ في الترحيل من اليومية الى الأستاذ . فقد يحدث ان يرسل طرف مدين الى الجانب الدائن من حسابه أو العكس، أو خطأ في ترحيل المبالغ من اليومية الى الأستاذ . لذلك تراجع عمليات الترحيل للتأكد من صحة الترحيل الى الجوانب الصحيحة للحسابات ومن صحة المبالغ المرحلة .

فاذا ظهر ان الفرق الظاهر في الميزان يرجع الى احد هذه الاخطاء يتم تصحيحها بقيود يومية أو مباشرة في الحسابات التي حدثت فيها الاخطاء طبقاً لطبيعة الخطأ . فاذا كانت الأخطاء اخطاء حسابية في الجمع والترصيد يتم التصحيح في الحسابات مباشرة . اما الاخطاء التي تحدث في دفتر اليومية فيتم تصحيحها بقيود تصحيح مناسبة لكل حالة .

ولا شك ان عملية المراجعة بالطريقة التفصيلية السابق الإشارة اليها تستدعي مجهودات ونفقات كبيرة . ولهذا قد يفضل في حالة ما اذا كان الفرق الظاهر بالميزان بسيطاً - ان يفتح ما يسمى بالحساب المعلق .

يرحل اليه الفرق ، حيث يتم تسويته اذا اكتشفت اسبابه في فترة محاسبية لاحقة . الا انه في جميع الاحوال يجب اجراء مراجعة سريعة للمجالات التي يحتمل ان تكون سببا لهذا الفرق قبل ترحيله الى الحساب المعلق، خشية ان يكون الفرق البسيط الظاهر هو محطة اخطاء ضخمة حدثت بينها مقاضة .

وسوف نناقش عمليات التصحيح عن طريق الحساب المعلق في الجزء الثاني من



## الفصل الثامن

### عمليات الشراء والبيع فى مشروع تجارى وعمليات المصروفات والايرادات

#### اولا : عمليات المشتريات :

يقصد بعمليات الشراء جلب البضائع أو السلع من موردين خارج المشروع بغرض اعدادها للبيع . وفى سبيل ذلك يعد المشروع سلسلة معينة من الاجراءات لاتمام عمليات الشراء . وتختلف هذه الاجراءات باختلاف حجم المشروع وحجم مشترياته .

ففى المشروعات الصغيرة - وخاصة المشروعات الفردية - يتم الشراء عادة بطريقة مباشرة . فيقوم صاحب المشروع أو من ينوب عنه بداسة اسواق الشراء واختيار الموردين المناسبين لتوريد كميات البضائع اللازمة للمشروع بالشروط المناسبة . وعند اختيار مورد معين يصدر المشروع امر توريد لهذا المورد مبينا فيه الكميات الواجب توريدها وتاريخ التوريد من حيث الاسعار ومكان التسليم والطرف الذى يتحمل مصروفات نقل هذه الكميات من محل المورد الى المشروع والمواصفات الواجب توافرها فى البضاعة الموردة وما الى ذلك من الشروط التى يتم الاتفاق عليها . وعند توريد البضاعة الى المشروع ، يتم استلامها وفحصها لتحديد مدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة والكميات المتفق عليها - وعند الاستلام النهائى يتم تسجيل الكميات المستلمة فى الدفاتر بالاسعار المتفق عليها .

اما فى المشروعات الكبيرة ، فتتميز بضخامة حجم عمليات الشراء فيها وتعدد انواع البضائع التى تتعامل فيها ولهذا فان اجراءات الشراء تتعدد تبعا لذلك . وفى

العادة يتم تحديد الموردين المناسبين عن طريق مناقصات عامة ، حيث يتقدم الموردون عطاءاتهم ، أو عروضهم ، لتوريد البضائع اللازمة للمشروع ، وبناء على إجراءات معينة يتم اختيار الموردين المناسبين وإصدار أوامر التوريد لهم . وبالمثل فهناك إجراءات أخرى يجرى اتماها عند استلام البضائع في مخازن المشروع حتى يتم الاستلام النهائي والتزام المشروع بدفع قيمة البضائع المستلمة الى الموردين .

ويتم الدفع، مهما كان حجم المشروع ، اما فورا بناء على فاتورة المورد وذلك عن طريق دفع نقدية الى المورد أو تحرير شيك لصالحه على حساب المشروع بالبنك أو تأجيل دفع القيمة لفترة معينة طبقا لاتفاق بين المشروع والمورد المختص .

#### (أ) المشتريات النقدية:

وتسمى المشتريات بالمشتريات النقدية إذا قام المشروع بدفع قيمتها فور استلامها نقدا أو بشيك على البنك وفي هذه الحالة يصبح الطرف المدين في هذه العمليات هو المشتريات اما الطرف الدائن فهو اما النقدية اذا تم الدفع نقدا ، أو البنك اذا تم الدفع بشيك على البنك .

#### مثال:

تمت العمليات التالية في محلات محمد نجيب خلال شهر مايو ٨٥ :

في ٥ مايو اشترى بضاعة من حسن مرسى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ودفع القيمة نقدا  
البنك .

في ٧ مايو اشترى بضاعة من يوسف سعد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ودفع القيمة نقدا .

في ٩ مايو اشترى بضاعة من عبده سعيد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ودفع نقداً .

#### والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية محمد نجيب .

#### الحل:

يومية محمد نجيب

٨٥/٥/٥		١	من حـ / المشتريات الى حـ / النقدية ( مشتريات بضاعة من حسن مرسى ودفع القيمة نقدا )	١٠٠٠	١٠٠٠
٨٥/٥/٧		٢	من حـ / المشتريات الى حـ / النقدية ( مشتريات بضاعة من عبده سعيد ودفع القيمة نقدا )	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٧/٩		٣	من حـ / المشتريات الى حـ / النقدية ( مشتريات بضاعة من يوسف سعد نقدا )	٢٠٠٠	٢٠٠٠

ويتضح من المثال السابق اننا لم نستعمل كلمة البضاعة وصارت البضاعة المشتراه تسمى مشتريات .

#### (ب) المشتريات الاجله:

وتسمى المشتريات بالمشتريات الاجله اذا قام المشروع بتأجيل دفع قيمتها الى وقت لاحق لوقت الاستلام ، ويعنى آخر تعتبر المشتريات مشتريات اجله اذا لم يتم دفع القيمة فورا سواء نقدا أو بشيك .

وفي هذه الحالة ، ينشأ التزام على المشروع بقيمة هذه المشتريات ، ويصبح المورد دائناً بقيمتها ، وبالتالي يصير احد خصوم المشروع وتسمى في بعض الاحوال مشتريات على الحساب .

#### مثال :

قامت محلات محمد سعيد بالعمليات التالية خلال شهر يونيو ١٩٨٥ :

في ٦/٨ اشترى بضاعة من حسن خليل بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولم يدفع قيمتها بعد .

في ٦/٩ اشترى بضاعة من يوسف عيسى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ودفع نصف على الحساب .

في ١٢ / ٦ اشترى بضاعة السيد مرسى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ودفع نصف القيمة نقدا والباقي

#### والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية محلات محمد سعيد .

#### الحل :

دفتر يومية محلات محمد سعيد

٨٥/٦/٨		١٢٢	من د / المشتريات الى د / حسن خليل ( مشتريات بضاعة من حسن خليل على الحساب )	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٦/٩		١٢٣	من د / المشتريات الى د / يوسف عيسى ( مشتريات يوسف عيسى على الحساب )	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٦/١٢		١٢٤	من د / المشتريات الى مذكورين الى د / النقدية الى د / السيد مرسى ( مشتريات من السيد مرسى دفع نصف ثمنها نقدا والباقي على الحساب )	٢٠٠٠ ٢٠٠٠	٤٠٠٠

ومن المثال السابق نرى ان المشتريات الاجله يترتب عليها نشأة التزام على المشروع ممثلا في شخص المورد الذي قام بتوريد البضاعة ولم يتسلم قيمتها ، ويكون الالتزام في حدود القيمة التي لم تدفع للمورد كما هو اوضح في القيد رقم (١٢٤) في ٨٥/٦/١٢ في المثال اعلاه . فقد قام المحل بدفع نصف قيمة المشتريات نقدا وبذلك اصبحت النقدية دائنة بالقيمة المدقوعة ، ونشأ التزام بالقيمة التي لم تدفع وبذلك اصبحت المورد السيد مرسى دائنا بهذه القيمة .

### (ج) مردودات المشتريات:

قد يقوم المشروع باستلام كمية من البضاعة المشتراة دون فحص دقيق وعند الاستخدام قد يكتشف ان هناك كمية من هذه البضاعة غير مطابقة للمواصفات . وفي هذه الظروف قد يتم الاتفاق بين المشروع والمورد على انه في حالة اكتشاف هذه البضاعة الغير مطابقة للمواصفات يمكن للمشروع اعادتها أو ردها واسترداد قيمتها . اذا تم الرد خلال فترة معينة .

وقد يكون الاتفاق بين المشروع والمورد على استلام الكمية الموردة دون فحص، على ان يكون في امكان المشروع ان يرد الى المورد اية كمية من هذه البضاعة غير مطابقة للمواصفات ، واسترداد قيمتها .

فاذا قام المشروع برد كميته من مشترياته الى المورد سميت هذه العملية مردودات مشتريات .

وفي حالة مردودات المشتريات قد يتسلم المشروع قيمتها نقداً، وبذلك يجرى القيد التالي :

من النقدية

الى مردودات المشتريات

اما اذا لم يتم تحصيل قيمة البضاعة الموردة فورا ، فتعتبر مردودات مشتريات آجلة . ويجرى القيد التالي :

من المورد ( الذي ردت اليه البضاعة )

الى مردودات المشتريات

ويلاحظ في حالة مردودات المشتريات النقدية والاجله ، ان مردودات المشتريات قد اعتبرت طرفاً دائناً والسبب في ذلك انها بضاعة خرجت من المحل وبالنسبة الى نقصت قيمة البضاعة الموجودة بالمحل بقيمة البضاعة الموردة، اي ان الاصول ممثلة في البضاعة قد نقصت وطبقا للقاعدة العامة فالاصل يعتبر دائناً بقيمة النقص فيه .

### مثال:

اجرت محلات السيد خليل العمليات التالية خلال شهر مايو ١٩٨٥ :

في ١٥/٥ اشترى بضاعة من فتحى الحداد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب .

في ١٦/٥ ردت محلات السيد خليل بضاعة الى فتحى الحداد قيمتها ٥٠٠ جنيه لعدم مطابقتها للمواصفات ، ولم تسلم قيمة هذه المردودات .

في ١٧/٥ اشترى بضاعة من امين محمود بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ودفعت قيمتها نقداً .

في ١٨/٥ ردت محلات السيد خليل بضاعة الى امين محمود لعدم مطابقتها للمواصفات قيمتها ٧٠٠ جنيه وحصلت قيمتها نقداً .

### والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفاتر السيد خليل .

## الحل:

### دفتر يومية محلات السيد خليل

٨٥/٥/١٥	٤١٢	من حـ / المشتريات الى حـ / فتحى الحداد ( مشتريات على الحساب من فتحى الحداد )	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٥/١٦	٤١٣	من حـ / فتحى الحداد الى حـ / مبرودات المشتريات ( مبرودات البضاعة الى فتحى الحداد لعدم مطابقتها للمواصفات	٥٠٠	٥٠٠
٨٥/٥/١٧	٤١٤	من حـ / المشتريات الى حـ / النقدية ( مشتريات بضاعة من امين محمود وتم دفع القيمة نقدا	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٥/١٨	٤١٥	من حـ / النقدية الى حـ / مبرودات المشتريات ( مبرودات البضاعة المشتراة من امين محمود لعدم مطابقتها للمواصفات واستلام القيمة نقدا	٧٠٠	٧٠٠

ولهذا يجب على محاسب التكاليف عند تصميم المجموعة الدفترية أن يقوم بتحديد مامية حسابات المراقبة التى يجب فتحها فى دفتر الأستاذ العام (فى حالة نظام الاندماج) أو دفتر أستاذ التكاليف (فى حالة نظام الانفصال).

فعند تصميم دليل الحسابات بالمنشأة يجب تحديد ويحصر حسابات المراقبة اللازمة وتحديد طبيعتها وكذلك الحسابات الفرعية التى ترتبط بها والموجودة فى دفتر المساعدة.

ولهذا، على سبيل المثال، توجد حسابات المراقبة التالية:

حـ/ مراقبة مواد

حـ/ مراقبة مصروفات صناعية غير مباشرة

حـ/ مراقبة مصروفات إدارية.

حـ/ مراقبة مصروفات تسويقية

حـ/ مراقبة بضاعة تحت التشغيل أو حـ/ مراقبة أوان انتاج

حـ/ مراقبة بضاعة تامة الصنع

وهكذا...

وسوف يتضح استخدام هذه الحسابات عند شرح نظم القيد المتبعة، أى نظام الاندماج ونظام الانفصال.

### أولا : نظام الاندماج :

يعتمد هذا النظام على استخدام مجموعة واحدة من الدفاتر لخدمة أغراض المحاسبة المالية وأغراض محاسبة التكاليف معا من حيث التحليل والتفصيل.

وفى هذه الحالة تستخدم مجموعة الدفاتر اليومية المساعدة المعروفة فى نظام المحاسبة المالية مثل يومية المشتريات ويومية النقدية ويومية المبيعات وخلافه، إلى جانب

مجموعة يوميات مساعدة أخرى تهدف إلى خدمة أغراض التكاليف. وهي تلك اليوميات التي سبق التعرض لها في نورات المحاسبة عن تكلفة المواد والعمل مثل يومية المواد المتصرفة والمرتجعة والمحولة، وملخصات الأجور والقوائم التحليلية للمصروفات غير المباشرة.

وتعتبر مجموعة الدفاتر اليومية المساعدة هذه أساساً للتقيد في يومية مركزية في نهاية مدد معينة يتفق عليها، وتكون عادة فترات قصيرة، على أن يتم ترحيل هذه القيد المركزية إلى دفتر الأستاذ العام.

ويجانب اليوميات المساعدة، تمسك عادة عدة دفاتر أستاذ مساعدة حتى يكمل التحليل والتفصيل الذي تتطلبه محاسبة التكاليف لإمداد الإدارة بالبيانات المناسبة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الدفاتر المساعدة سواء أكانت يومية مساعدة أو أستاذ مساعد قد لا تكون في شكلها المتوقع أو وجود حسابات بالشكل التقليدي المعروف في حسابات الأستاذ العام. فقد تكون هذه الدفاتر المساعدة في شكل كشوف أو قوائم أو سجلات معدة بطريقة إحصائية.

وهكذا نجد أن المجموعة الدفترية في ظل نظام الاندماج قد تحتوى على الدفاتر الآتية:

### (ب) المبيعات الآجلة:

تسمى عمليات البيع بالمبيعات الآجلة إذا لم يتسلم المحل قيمة هذه المبيعات نقداً أو بشيك، ويعنى آخر، إذا كان الاتفاق بين المحل والمشتري على تأجيل دفع قيمة المبيعات إلى فترة لاحقة متفق عليها فتعتبر هذه المبيعات مبيعات آجلة.

وينشأ عن عمليات المبيعات الآجلة طرفان، طرف دائن وطرف مدين الطرف الدائن هو نفس الطرف الدائن في المبيعات النقدية وهو المبيعات حيث ترتب على العملية خروج بضاعة من المحل أى نقص في أحد الأصول وهو البضاعة. أما الطرف المدين فهو الطرف الذي تسلم هذه البضاعة وأصبح مديناً بقيمتها للمحل طالما أنه لم يدفع قيمتها فوراً، وهو في هذه الحالة العميل أو ما يسمى بالمدين.

وعلى هذا الأساس، فإنه في حالة إجراء عملية مبيعات آجلة، يجرى القيد التالي في دفتر اليومية.

من ح / العميل (اسم العميل)

إلى ح / المبيعات

### (ج) مبيعات المبيعات:

بعد اتمام عمليات البيع، يحدث في بعض الأحيان أن يقوم العميل برد جزء من البضاعة التي سبق وأن اشتراها من المشروع وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات أو لاي سبب من الأسباب. فإذا وافق المشروع على قبول هذه البضاعة من العميل سميت البضاعة المربودة مبيعات المبيعات وتمثل هذه العملية استلام بضاعة سبق بيعها، أى زيادة في أصول المحل ممثلاً في البضاعة، وبالتالي تصبح البضاعة مدينة بالقيمة المربودة. إلا أنه يجب تمييز هذه العملية وقيدتها باسمها المتفق عليه وهو مبيعات



## المبيعات .

ويقوم المشروع بسداد قيمة هذه البضاعة المرئونة - مرئونات المبيعات - الى العميل اما نقدا فور اسلامها ويجرى القيد التالى في دفتر اليومية :

من حـ / مرئونات المبيعات

الى حـ / النقدية

اولا يقوم بدفع القيمة فور استلام البضاعة المرئونة وبالتالى تعتبر مرئونات آجله ، ويصبح العميل الذى قام برد البضاعة دائنا بقيمتها . وفى هذه الحالة يجرى قيد اليومية التالى :

من حـ / المبيعات

الى حـ / العميل ( اسم العميل )

ويشكل عام ، اذا كانت المبيعات الاصلية مبيعات نقدية ، فعادة ما تكون مرئونات المبيعات نقدية ايضا الا اذا تبين غير ذلك . اما اذا كانت المبيعات الاصلية مبيعات آجاله ، فان مرئونات المبيعات منها يجب اعتبارها مرئونات مبيعات آجله . والسبب فى ذلك انه طالما ان العميل الذى اشترى بضاعة من المحل ولم يدفع ثمنها يصبح مدينا بقيمة هذه البضاعة وعلى ذلك فاذا قام هذا العميل برد جزء من هذه الضاعة للمحل فمن المنطق الا يقوم المحل بنفع قيمة هذه المرئونات اليه طالما ان قيمة المبيعات الاصلية لم تسدد بعد .

وتعتبر قيمة مرئونات المبيعات فى هذه الظروف تخفيضا للدين المستحق للمحل لدى هذا العميل ، فعند اجراء عملية المبيعات الآجلة اعتبر هذا العميل مدينا بقيمتها ،

وعند رده لجزء من هذه المبيعات يصبح دائنا بقيمة هذه المرئونات . وعند السداد يقوم هذا العميل بدفع الصافى للمحل .

## مثال:

فى شهر يونيو ١٩٨٥ اجرت محلات سيد مطر العمليات التالية :

فى ٦/١٢ باعت بضاعة الى محمد امين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب .

فى ٦/١٤ رد محمد امين بضاعة قيمتها ٥٠٠ جنيه الى المحل لعدم مطابقتها المواصفات .

فى ٦/١٨ سدد محمد امين ما عليه نقدا الى المحل .

## والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية سيد مطر .

## الحل:

### دفتر يومية سيد مطر

٥٨/٥/١٢		٢١٢	من حـ / محمد امين الى حـ / المبيعات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
			مبيعات على الحساب الى محمد امين بفاتورة رقم ...		
٥٨/٥/١٤		٢٠١	من حـ / مرئونات المبيعات	٥٠٠	٥٠٠
			الى حـ / محمد امين		
			رد محمد امين جزء من البضاعة المباعة فى ٦/١٢		
٨٥/٦/١٨		٤٢٠	من حـ / النقدية	١٥٠٠	٨٥٠٠
			الى حـ / محمد امين		
			سداد محمد امين لما عليه نقدا		

### ثالثا : الخصم التجارى والخصم النقدي :

فى التعامل التجارى بين التجار تكون الكميات المتعامل فيها من البضاعة كميات ضخمة وكذلك المبالغ المدفوعة نظير هذه البضائع ، ولهذا جرى العرف التجارى على ان تكون هناك معاملة خاصة بين هؤلاء التجار من حيث سعر البضاعة وطرق الدفع . ومن امثلة هذه المعاملة الخاصة حصول التجار على خصم من قيمة البضاعة عند الشراء وعلى شروط مجزية عند دفع قيمة هذا البضاعة ممثلا فى خصم آخر من القيمة الواجب دفعها . ويسمى الخصم الذى يحصل عليه التاجر من سعر الشراء بالخصم التجارى . اما الخصم الذى يحصل عليه عن دفع القيمة فيسمى بالخصم النقدي .

#### (أ) الخصم التجارى :

يقوم التاجر عادة باعلان اسعار البيع للبضاعة التى يتعامل فيها ، أو يقوم بطبع هذه الاسعار فى كتالوجات وتوزيعها على التجار . وتكون هذه الاسعار للتعامل فى الكميات الصغيرة للمستهلكين الصغار . اما بالنسبة للتعامل فى كميات كبيرة فقد جرى العرف التجارى على ان يسمح التاجر بخصم نسبة معينة من السعر المعلن . ويسمى هذا الخصم بالخصم التجارى أو خصم الكمية نظرا لانه يعطى على التعامل فى كميات ضخمة وفى هذه الحالة ، يحرر التاجر البائع فاتورة البيع بالسعر المعلن ، ثم يقوم بتخفيض القيمة بنسبة الخصم الذى سمح به المشتري . ويمثل السعر الصافى بعد الخصم القيمة التى يقوم المشتري بدفعها أو الالتزام بها قبل المحل .

وبهذا المعنى فان الخصم التجارى الذى يحصل عليه التاجر لا يقيد فى الدفاتر الا من خلال المذكرة الايضاحية التى يتم تدوينها بعد قيد اليومية لاثبات عملية البيع فى دفاتر البائع أو عملية الشراء فى دفاتر المشتري .

مثال :

فى ٧/١ اشترى احمد امين بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه من التاجر ، بيد متولى .  
وقد سمح له سيد متولى بخصم تجارى ١٠٪ من قيمة البضاعة .  
فى ٧/٢ سدد احمد امين ما عليه نقد الى سيد متولى .

#### والمطلوب :

- اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية احمد امين .
- اجراء قيد اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية متولى .

الحل :

#### (أ) دفتر يومية احمد امين (المشتري)

٨٥/٧/١			٢١٢	من حـ / المشتريات	٩٠٠
٨٥/٧/٢				الى حـ / سيد متولى	٩٠٠
				سيد متولى قيمتها ١٠٠٠ جنيه على الحساب بخصم تجارى ١٠٪	٩٠٠
				من حـ / سيد متولى	
				الى حـ / النقدية	٩٠٠
				سداد ما علينا الى سيد متولى نقداً	

ملحوظة :

يلاحظ ان المشتريات قد سجلت بالقيمة الصافية بعد خصم قيمة الخصم التجارى ، الذى ذكر فى المذكرة الايضاحية لقيد اليومية للعملية .

(ب) دفتر يومية سيد متولى (البائع)

٨٥/٧/١	١١٢	من د / احمد امين الى د / مبيعات مبيعات بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه على الحساب ل احمد امين بعد خصم تجارى ١٠ %	٩٠٠
٨٥/٧/٢	١٢٥	من د / النقدية الى د / احمد امين تحصيل القيمة المستحقة لنا لدى احمد امين نقدا	٩٠٠

ملحوظة :

يسجل البائع قيمة المبيعات الصافية بعد تخفيضها بقيمة الخصم التجارى  
الممنوع للمشتري ويقوم بتسجيل منح الخصم فى مذكرة قيد لليومية العملية .

وتظهر فاتورة البيع فى هذه الحالة كما يلى :

محلات سيد متولى للقمشة

التاريخ ٨٥/٧/١

السيد / احمد امين

بيان	كمية	سعر الوحدة	جملة
اتواب اقمشة صوفية متنوعة	١٠	جنيه ١٠٠	١٠٠٠
ناقصا ١٠ خصم تجارى			١٠٠
الصافى المطلوب سداؤه من السيد / احمد امين			٩٠٠

(ب) الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع :

قد يقوم التاجر ببيع بضاعة الى عميل على ان يتم دفع قيمتها فيما بعد ، أو  
خلال فترة معينة متفق عليها . وتسمى هذه العملية بالمبيعات الاجلة . وحتى يشجع  
البائع عملاقه على الدفع خلال الفترة المتفق عليها يقوم بمنحهم ما يسمى بالخصم  
النقدي أو خصم تعجيل الدفع .

وكما يدل عليه اسمه ، فان الفرض من خصم تعجيل الدفع هو تشجيع العملاء  
على سرعة السداد فى اقرب فرصه ممكنه خلال فترة السداد المتفق عليها ، حتى  
يحصل التاجر على اموال سائلة فى اسرع وقت ممكن .

ويمثل هذا الخصم تخفيضا للقيمة المدين بها العميل ، يمكنه الحصول عليه عند  
سداد القيمة المدين بها نقدا أو بشيك خلال فترة السداد المتفق عليها ، وبهذا الشكل .  
فان الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع يجرى قيده فى الدفاتر بعكس الخصم  
التجارى فبينما يمثل الخصم التجارى ما يسمح به التاجر من اسعار البيع المعلن عنها  
ويجرى تخفيضه من الفاتورة عند تحريرها ولا يمكن ظهوره الا كمذكروه ايضا حية مع  
قيد اليومية ، فان خصم تعجيل الدفع يمثل مسموحات من المبلغ المدين به العميل . يتم  
التنازل عنه الدائن لصالح المدين مقابل سداؤه لهذا الدين فورا أو خلال فترة السداد  
المتفق عليها . وعلى هذا الاساس يتم قيد خصم تعجيل الدفع عند تسجيل عملية القبض  
والدفع فى دفاتر اليومية لكل من الدائن والمدين .

خصم مسموح به وخصم مكتب :

عند التسجيل فى دفاتر يومية الدائن يسمى الخصم النقدي أو خصم تعجيل  
الدفع بالخصم المسموح به باعتباره سماحا أو تنازلا من الدائن لجزء من الدين .

اما في دفاتر المدين فيسمى خصم تعجيل الدفع بالخصم المكتسب باعتباره كسبا للمدين نظير تنازل الدائن عن جزء من دينه لصالحه.

#### مثال:

اتمت محلات حسين مطر العمليات التالية خلال شهر يوليو ١٩٨٥ :

في ٧/٢ اشترى بضاعة من محلات العريى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وسدد القيمة نقدا بعد ان حصل على خصم تجارى بنسبه ١٠٪ .

في ٧/٣ باعت بضاعة الى محلات العمرى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وحصل للقيمة نقدا بعد ان سمح للعمرى بخصم تجارى بنسبه ١٠٪ .

في ٧/٥ اشترت بضاعة من محلات المرسى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه على الحساب وبخصم تعجيل دفع ٢٠٪ اذا تم سداد القيمة خلال خمسة ايام من تاريخه .

في ٧/٧ باعت بضاعة الى محلات العيسى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وبخصم تعجيل دفع ١٠٪ اذا تم سداد القيمة خلال خمسة ايام من تاريخه .

في ٧/٩ سدد حسين مطر ما عليه نقدا الى محلات المرسى .

في ٧/١١ سددت محلات العيسى ما عليها نقدا .

#### والمطلوب:

اجراء القيود اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية حسين مطر .

#### الحل:

دفتر يومية حسين مطر

٨٥/٧/٢	١٢٠	من حـ / المشتريات الى حـ / النقدية	٩٠٠	٩٠٠
٨٥/٧/٣	٢٢١	( مشتريات بضاعة من محلات العريى بعد الخصم التجارى ١٠٪ وسداد الصافى نقدا	١٨٠٠	١٨٠٠
٨٥/٧/٥	٣١١	من حـ / النقدية الى حـ / المبيعات ( مبيعات بضاعة الى محلات العمرى بخصم ١٠٪ وتحصيل القيمة نقدا	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٧/٧	٤٠٠	من حـ / المشتريات الى حـ / محلات المرسى ( مشتريات بضاعة على الحساب من محلات المرسى بخصم نقدي ٢٠٪ اذا تم السداد خلال خمسة ايام من تاريخه	٤٠٠٠	٤٠٠٠
		من حـ / محلات المرسى الى حـ / المبيعات ( مبيعات بضاعة على الحساب الى محلات العيسى بخصم نقدي ١٠٪ اذا تم السداد خلال ٥ ايام من تاريخه	٤٠٠	٤٠٠

الـ ٢٧٠٠ جنيه .

وكذلك بالنسبة لعمليات محلات العيسى . فقد كان العيسى مدينا لدلات حسين  
مطر بمبلغ ٤٠٠٠ قيمة المبيعات . وعند السداد في خلال الفترة المتفق عليها سمح  
حسين مطر للعيسى بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه فقط واعتبر دينه مسددا بالكامل اما مبلغ ٤٠٠٠  
جنيه فقد اعتبره حسين مطر تنازلا منه للعيسى حتى يسدد ما عليه في الفترة المحددة  
وبشكل عام، فإن الخصم المكتسب يعتبر ايرادا للمحل وبذلك فهو دائما طرف  
دائن، اما الخصم المسموح به فيعتبر خسارة أو مصروفا بالنسبة للمحل وبذلك فهو  
دائما مدين .

#### رابعا: عمليات المصروفات والايرادات:

يترتب على عمليات المشروع التجارى اتفاق مجموعة من النفقات في سبيل  
الحصول على خدمات ضرورية لتحقيق اهدافه. بجانب عمليات الشراء والبيع فتحتى  
يتمكن المشروع من اجراء عمليات الشراء بالكفاية المطلوبة عليه ان يتحمل مجموعة من  
النفقات بجانب ثمن الشراء مثل نفقات نقل المشتريات ومرتببات رجال الشراء وعمال  
مخازن البضاعة والرسوم الجمركية والشحن في حالة البضائع المستوردة. وكذلك  
بالنسبة لعمليات البيع والتوزيع فهناك نفقات الاعلان والدعاية وموظفى البيع واماكن  
عرض البضاعة والانبوات الكتابية اللازمة لادارة المحل وتسجيل عملياته وما الى ذلك  
من عناصر المصروفات .

كما ان ايرادات المشروع قد لا تتحصر في - مبيعات البضاعة .

فهناك الخصم المكتسب السابق شرحه، وكذلك الايرادات الناتجة عن الاستثمارات  
خارج المشروع في اسهم أو سندات أو عن تأجير عقارات مملوكة للمحل للغير وما الى  
ذلك من مصادر الدخل الاخرى للمشروع .

١٨٥/٧/٩	٥٢٠	من حـ / محلات المرسى الى مذكورين الى حـ / النقدية الى حـ / خصم مكتسب سداد ما علينا الى محلات المرسى نقدا وحصولنا على الخصم المقرر	٢٧٠٠ ٢٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٧/١	٦٢٠	من مذكورين من حـ / النقدية من حـ / خصم مسموح به الى حـ / محلات العيسى تحصيل ما على محلات العيسى بعد السماح لهم بخصم نقدي ١٠٪ نظير السداد في الفترة المقررة	٤٠٠٠	٢٦٠٠ ٤٠٠

#### ملحوظة :

يلاحظ في حل المثال السابق ان الخصم التجارى لم يسجل في الدفاتر الا في  
الايضاحية لتقيد اليومية. اما الخصم النقدي أو خصم تعجيل الدفع فقد تم قيده  
بالدفاتر باعتباره تخفيضا في القيمة الواجب تحصيلها أو دفعها بالنسبة للدائن أو  
المدين . ففي حالة عملية محلات المرسى ، كانت محلات حسين مطر مدينة للمرسى  
بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه قيمة المشتريات . وعند السداد خلال الفترة المتفق عليها ، دفع  
حسين مطر ٢٧٠٠ جنيه نقدا فقط اما الباقي فقد اكتسبه نتيجة لدفعه في الميعاد المتفق  
عليه واعتبر خصما مكتسبا من محلات المرسى التي اعتبر حسابها خالصا بسداد مبلغ

## (٢) المصروفات:

المصروف هو مبلغ من المال يدفع في نظير خدمة أو منفعة يحصل عليها المشروع . فيقوم المشروع مثلا بدفع اجور لعماله نظير الحصول على خدماتهم في مجال عملهم . كما يحصل المشروع على الكهرباء والمياه نظير مبالغ نقدية يدفعها لمؤسسة الكهرباء ومؤسسة المياه . كما قد يدفع ايجارا لمبنى يستخدم كمقر للمحل التجارى اذا لم يكن يمتلك مبنى خاص به . كما يستخدم خدمات التليفونات نظير معينة ، والى ذلك من انواع المصروفات التي يقوم بدفعها في سبيل ادارة اعماله .

وعند قيد هذه العمليات في دفاتر المحل ، تعتبر المصروفات مدينة بالقيمة المدفوعة ، اما الطرف الدائن فهو النقدية أو خزينة المحل اذا تم الدفع نقدا أو البنك اذا تم الدفع بشيكات . وبهذه الطريقة يتم تسجيل كل مصروف باسمه كما يفتح له حساب خاص في دفتر الاستاذ كما سيتضح ذلك فيما بعد .

فاذا قام المحل بدفع ١٠٠ جنيه كأجور لعماله وكان الدفع نقدا من خزينة المحل ، كان الطرف المدين في هذه العملية هو اجور العمال والطرف الدائن هو النقدية . وبالمثل بالنسبة لجميع انواع المصروفات التي يتفقا المشروع .

### مثال:

قامت محلات سعيد عبد الوهاب بالعمليات التالية خلال شهر أغسطس ١٩٨٥ :

فى ٨/١ دفعت اجور العمال وقيمتها ٢٠٠ جنيه نقدا .

فى ٨/٢ دفعت فاتورة الكهرباء وقيمتها ٥٠ جنيه نقدا .

فى ٨/٥ دفعت فاتورة التليفون وقيمتها ١٠٠ جنيه نقدا .

فى ٨/٧ دفعت مصروفات اصلاح الاثاث وقيمتها ٢٠ جنيه نقدا .

فى ٨/٨ دفعت مصروفات نقل مشتريات قيمتها ٦٠ جنيه نقدا .

فى ٨/١٠ دفعت مصروفات نقل مبيعات قيمتها ٨٠ جنيه نقدا .

فى ٨/١٥ دفعت تبرعات الى جمعية خيرية قيمتها ١٥ جنيه نقدا .

فى ٨/٢٠ اشترت ادوات كتابية ومطبوعات قيمتها ٢٠٠ جنيه نقدا .

فى ٨/٣٠ ودفع ايجار المحل وقيمتها ٢٠٠ جنيه نقدا .

### والمطلوب:

اجراء القيود الازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية سعيد عبد الوهاب .



# الحل:

يومية سعيد عبد الوهاب

٨٥/٨/١	من حـ / اجور العمال الى حـ / النقدية قيمة اجور عمال المحل عن الشهر دفعت نقدا	٢٠٠	٢٠٠
٨٥/٨/٢	من حـ / مصروفات الكهرباء الى حـ / النقدية قيمة فاتورة الكهرباء عن الشهر دفعت نقدا	٥٠	٥٠
٨٥/٨/٣	من حـ / مصروفات التليفون الى حـ / النقدية قيمة فاتورة التليفون عن الربع الثالث من السنة دفعت نقدا	١٠٠	١٠٠
٨٥/٨/٧	من حـ / مصروفات اصلاح الاثاث الى حـ / النقدية قيمة مصروفات اصلاح الاثاث دفعت نقدا	٣٠	٣٠
٨٥/٨/٨	من حـ / مصروفات نقل المشتريات الى حـ / النقدية قيمة المصروفات نقل المشتريات من الاسكندرية دفعت نقدا	٦٠	٦٠
٨٥/٨/١٠	من حـ / مصروفات نقل المبيعات الى حـ / النقدية قيمة المصروفات نقل المبيعات	٨٠	٨٠
٨٥/٨/١٥	من حـ / التبرعات الى حـ / النقدية تبرعات ولي جمعية - الخيرية	١٥٠	١٥٠

٨٥/٨/٢٠	من حـ / مصروفات ابوات كتابية الى حـ / النقدية ( قيمة الابوات الكتابية المشتره بفاتورة رقم - دفعت نقدا	٢٠٠	٢٠٠
٨٥/٨/٣٠	من حـ / الايجار الى حـ / النقدية قيمة ايجار المحل نقدا	٢٠٠	

## (ب) الايرادات:

الدخول التي يحصل عليها المشروع نتيجة عملياته يمكن تسميتها بالايرادات وبالتالي فان ما يحصل عليه المشروع نتيجة مبيعاته للبضاعة يمكن تسميته بالايراد او ايراد المبيعات الا انه جرى العرف على تسمية ايراد المبيعات بالمبيعات وهو ما تم معالجته في الصفحات السابقة ، واصبح لفظ الايرادات يطلق على كل ما يحصل المشروع من دخل بخلاف المبيعات .

فقد يستثمر المشروع بعض امواله في سندات تعطي عائدا سنويا او في شراء اسهم في شركات مساهمة يحصل عن طريقها على جزء من ارباح هذه الشركات ، او قد يكون في حيازته بعض العقارات التي لا يحتاجها في اعماله الحالية فيقوم بتأجيرها للغير ويحصل بذلك على ايراد او دخل في نظير ذلك وعند قيد هذه العمليات في دفتر اليومية ، يعتبر الايراد الذي يحصل عليه المشروع طرفا دائنا ويفتح لكل ايراد حساب خاص باسمه يجعل دائنا بقيمة الايراد المستحق للمشروع، اما الطرف المدين فيختلف طبقا لكيفية تحصيل الايراد . فاذا كان التحصيل نقدا صارت النقدية هي الطرف المدين اما اذا كان التحصيل عن طريق البنك فيكون البنك هو الطرف المدين .

مثال:

قام وفاء الدين بتحصيل الإيرادات التالية لحلة التجارى خلال شهر مايو ١٩٨٥:

فى ٥/٥ حصل نقدا مبلغ ٢٠٠ ج قيمة ايجار العقار المؤجر لخليل .

فى ٥/٨ حصل نقدا مبلغ ٢٠٠ ج قيمة فوائد السندات .

فى ٥/٨ حصل ارباح الاسهم التى بلغت قيمتها ٥٠٠ ج نقدا .

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية وفاء الدين .

الحل:

يومية وفاء الدين

٨٥/٥/٥				من حـ / النقدية	٢٠٠
				الى حـ / إيرادات عقارات	٢٠٠
				تحصيل ايجار العقار المؤجر	
				لخليل نقدا	
٨٥/٥/٨				من حـ / النقدية	٢٠٠
				الى حـ / فوائد السندات	٢٠٠
				تحصيل فوائد السندات عن	
				الفترة نقدا	
٨٥/٥/٨				من حـ / النقدية	٥٠٠
				الى حـ / ارباح الاسهم	٥٠٠
				ارباح الاسهم فى شركة -	
				والمحصلة نقدا	

## الفصل التاسع

### العمليات النقدية

يطلق لفظ العمليات النقدية على العمليات التى تتضمن دفع أو قبض مبالغ

نقدية أو بشيكات على البنوك .

التعامل فى النقد السائل:

ويمثل التعامل فى النقد الورقى والمعدنى جزءا كبيرا من المعاملات المالية التى

تتم فى المشروعات الفردية وبين صغار التجار . وفى هذه الظروف تعبر المحاسبة عن

طرف العملية الذى قام بدفع أو قبض المبلغ النقدى بعدة اسماء . فقد يسمى بالصندوق

أو الخزينة أو النقدية . وفى بعض الأحيان يطلق على النقدية السائلة التى يحتفظ بها

المشروع فى خزينته بلفظ نقدية بالصندوق أو نقدية بالخزينة .

وعند القيد فى الدفاتر يمكن استخدام اية تسمية من المسميات السابق ذكرها

عند التعبير عن النقدية السائلة التى يتعامل فيها المشروع سواء بالقبض أو بالدفع . الا

انه يجب الاستمرار فى استخدام المسمى المختار فى جميع القيود . وقد اخترنا

استعمال لفظ النقدية فى هذا الكتاب عند قيد عمليات الدفع أو القبض نقدا بواسطة

خزينة المشروع . وبذلك فعند قبض مبالغ نقدية اعتبرنا ان النقدية هى الطرف الدائن .

وقد سبق ان اوردنا الكثير من الامثلة للعمليات التى تتم بطريق النقد وكيفية

قيدها فى دفتر اليومية ، ومثال ذلك فى عمليات تكوين رأس المال وفى عمليات الشراء

والبيع النقدية . ومن ذلك امكن ملاحظة انه فى حالة استلام أى مبالغ نقدية بواسطة

المشروع يجب اعتبار النقدية طرفا مدينا . اما فى حالة دفع اية مبالغ نقدية عن طريق

المشروع فيجب اعتبار النقدية طرفاً دائناً .

### التعامل مع البنك (الشيكات):

وفى كثير من المشروعات ، وخاصة فى العصر الحديث ، يقل التعامل فى النقد السائل وتزد نسبة التعامل مع البنوك وذلك بسبب خطورة الاحتفاظ بأموال سائلة بكميات كبيرة فى المشروع مما يعرضها للسرقة أو الضياع ، وكذلك لتوفير قدر اكبر من الرقابة على التعامل فى النقد . وتعتبر عمليات الدفع أو القبض عن طريق البنوك فى حكم العمليات النقدية حيث يتم الدفع - فور استلام البنك لأمر الدفع عن عملية كما يتم قبض الاموال السائلة المقدمة من العميل فور تقديمها .

ويبدأ التعامل مع البنك بقيام المشروع بفتح حساب باسمه لدى البنك المراد التعامل معه . وعند فتح الحساب ، يقوم البنك بتسليم المشروع دفتر اوامر دفع يسمى دفتر شيكات ويقوم البنك بطبع هذه الشيكات بمعرفته بصورة مميزة ، ويحتوى على البيانات اللازمة استيفاءها حتى يقبل البنك دفع قيمة الشيك طبقاً لأوامر العميل .

والشيك ما هو الا امر البنك بدفع مبلغ معين لشخص معين بمجرد تقديمه وحتى يتم ذلك يجب ان تتوافر فى الشيك البيانات التالية :

### ١ . التاريخ :

ويجب ان يكون التاريخ المحرر على الشيك هو تاريخ تقديمه للبنك أو تاريخ سابق للتقديم ، حتى يقبل البنك صرفه للعميل . فاذا كان تاريخ الشيك هو تاريخ لاحق لتاريخ التقديم ، يقوم البنك برفض الدفع وإعادة الشيك الى العميل .

### ٢ . المبلغ بالارقام والحروف :

وهو المبلغ الذى سوف يقوم البنك بدفعه ، ويجب تساوى المبلغ المحرر بالارقام مع المبلغ المكتوب بالحروف فاذا اختلف المبلغان حق للبنك رفض الشيك .

### ٣ . اسم المستفيد :

وهو الشخص الذى له حق استلام القيمة المبينة على الشيك وقد يكون المستفيد شخصاً طبيعياً أو شركة . كما قد يكون المستفيد هو صاحب الحساب نفسه ، أو قد يحضر الشيك لحامله ، وفى هذه الحالة يمكن لاي شخص صرف الشيك .

### ٤ . امضاء الساحب :

والساحب هو صاحب الحساب لدى البنك . ويقوم الساحب بالتوقيع على الشيك حتى يستطيع البنك مضاعفاته مع توقيع الساحب الذى يحتفظ به البنك . فاذا اختلفت التوقيعات - فللبنك الحق فى رفض دفع الشيك .

كما يحتوى الشيك على بيانات اخرى خاصة بالبنك مثل اسم البنك واسم فرع البنك المقترح لديه حساب العميل واسم العميل ورقم حسابه . ويلتصق بالشيك جزء يسمى كعب الشيك ، وهو الجزء الذى يحتفظ به العميل بعد تحرير الشيك وتسليمه للمستفيد . ويحتوى كعب البنك على بيانات مختصرة عن الشيك مثل التاريخ واسم المستفيد والمبلغ ورقم الشيك وذلك للرجوع اليها عند الحاجة والمتابعة ومراقبة حركة صرف الشيكات .

ويبدو الشيك كما يلى :

قيد عمليات الدفع أو القبض بشيكات في دفتر اليومية:

### (أ) الدفع بشيكات (الشيكات الصادرة):

إذا قام المشروع بدفع مصروفات معينة أو سدد ديونا معينة بتحرير شيك بالقيمة للشخص المستحق ، يعتبر حساب البنك دائنا بالقيمة المحرر بها الشيك .

فإذا كان المبلغ المحرر به الشيك هو قيمة مصروف معين أجرى القيد التالي :

من المصروف (اسم المصروف)

الى البنك

اما اذا كان المبلغ المدفوع بشيك هو سداد لدين معين على المشروع لدائن معين

اجرى القيد التالي :

من الدائن (اسم الدائن)

الى البنك

واذا قام المشروع بشراء بضاعة بقيمة معينة وسدد قيمتها فورا بشيك ، يجرى

القيد التالي :

من المشتريات

الى البنك

### (ب) تحصيل مبالغ شيكات (الشيكات الواردة):

قد يقوم المشروع بتحصيل مبالغ من عدينيه أو قيمة إيرادات أخرى معينة

بشيكات . ويتولى المشروع عادة ايداع هذه الشيكات في حساب لدى البنك الذي

رقم	التاريخ	رقم الشيك
.....	بنك .....	.....
.....	فرع .....	.....
.....	ادفعوا لامر .....	.....
.....	مبلغا وقدره .....	.....
.....	المبلغ بالارقام	امضاء الساحب

الشيك

كعب الشيك

ويسمى الحساب الذي يقوم بفتحته العميل لدى البنك بالحساب الجارى ، ومن مزاياه ان العميل يستطيع سحب أى مبالغ منه فى أى وقت يشاء . وهناك نوع آخر من الحسابات هو الودائع باخطار ، والتي تتطلب من العميل ان يخطر البنك قبل السحب بفترة معينة متفق عليها برغبته فى سحب مبلغ معين . وفى مقابل ذلك يقوم البنك باضافة فوائد بنسبة معينة الى حساب العميل . ويعتبر مثل هذا الحساب - الودائع باخطار - بمثابة استثمار للاموال التى يرى المشروع عدم حاجته اليها فى الوقت الحاضر الا انه يجب الاشارة ان التعامل العادى للمشروع فى حالة قبض أو دفع مبالغ عن طريق حسابه لدى البنك يتم عادة عن طريق الحساب الجارى . وعلى هذا الاساس ، فعند قيد العمليات فى دفاتر اليومية فسوف نعتبر ان حساب البنك هو الحساب الجارى ومنه تتم عمليات القبض وعمليات الدفع بشيكات . اما اذا قام المشروع بفتح حساب وديعة باخطار فيجب ان يفتح فى الدفاتر حساب خاص بهذا الاسم لتمييزه عن الحساب الجارى .

يتعامل معه .

الا ان المشروع قد يقوم بعدة تصرفات في الشيكات الواردة له ، ويترتب على كل تصرف قيود محاسبية معينة لتسجيل طبيعة هذا التصرف . كما قد يترتب على ايداع هذه الشيكات لدى البنك لتحصيلها وايداعها في الحساب الجارى للمشروع عدة نتائج . وفيما يلى التصرفات المختلفة في الشيكات الواردة وكيفية قيدها بالدفاتر .

#### (١) ايداع قيمة الشيك مباشرة في الحساب الجارى :

قد يقوم المشروع بارسال الشيك الوارد للبنك في نفس يوم استلامه للشيك ، ويقوم البنك بدورة ايداع قيمة الشيك مباشرة وفي نفس اليوم في حساب المشروع . وفي هذه الحالة يجب اعتبار البنك مدينا بقيمة الشيك .

مثال :

في ١٩٨٥/٨/٥ باعت محلات سمير البنى بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه واستلمت القيمة بشيك اودع مباشرة في الحساب الجارى للمحل لدى البنك .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفاتر محلات سمير البنى .

الحل :

#### يومية سمير البنى

٢٠٠٠	٢٠٠٠	من البنك الى المبيعات مبيعات بضاعة بشيك رقم - اودع في حسابنا الجارى لدى البنك	٨٥/٨/٥
------	------	---	--------

#### (٢) ابقاء الشيكات في المحل لفترة معينة قبل ايداعها في البنك :

اذا تسلم المحل شيكات ، وابقيت هذه الشيكات في المحل لفترة معينة قبل ايداعها في البنك ، فيجب تسجيل هذه الشيكات على أنها موجودة في خزانة المحل ، باعتبارها بمثابة النقدية ، وحتى يكون حساب النقدية مثلاً تحتوى الخزانة من نقدية سائلة وشيكات صحيحة قابلة للتحويل . وعلى هذا الاساس تعتبر النقدية مدينة بقيمة الشيكات المودعة فيها حين ارسالها الى البنك . فاذا ارسلت الى البنك واودعت في نفس يوم ارسالها ، اصبح البنك مدينا بالقيمة والنقدية دائنة بها .

مثال :

قامت محلات صالح محمود صالح بالعمليات التالية في شهر ابريل ١٩٨٥ :

في ٤/٥ باعت بضاعة الى محسن فريد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه واستلمت القيمة بشيك اودع خزانة المحل .

في ٤/٨ ارسل صالح محمود الشيك المستلم من محسن فريد الى البنك الذى

أودعه مباشرة في الحساب الجارى للمحل .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر يومية صالح محمود .

الحل :

يومية صالح محمود

٨٥/٤/٥	١١٢	من ح / النقدية الى ح / المبيعات مبيعات بضاعة الى محسن فريد بشيك رقم .. اودع الخزينة	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٤/٨	١٢٠	من ح / البنك الى ح / النقدية ايداع قيمة الشيك رقم .. في حسابنا الجارى لدى البنك	٢٠٠٠	٢٠٠٠

(٢) ارسال الشيكات للبنك للتحويل :

قد تتضمن الشيكات الواردة شيكات مسحوية على بنوك خلاف البنك الذي يتعامل معه المحل فقد يكون حساب المحل لدى البنك الاهلى ، وترد اليه شيكات مسحوية على بنك مصر ، وبعض منها مسحوية على بنك الاسكندرية وهكذا . وفى هذه الحالة لا يستطيع البنك الذي يتعامل معه المحل ان يودع قيمة هذه الشيكات مباشرة في حساب المحل لديه ، الا بعد ان يتأكد من صحة هذه الشيكات من البنوك المسحوية عليها . وعند التأكد من ذلك يقوم البنك بايداعها في حساب المحل لديه .

ويقوم البنك باجراء هذا التأكد عن طريق اجراءات معينة . وتم هذه الاجراءات فيما يسمى غرفة المقاصة بالبنك المركزى حيث يجتمع مندوبى البنوك المختلفة ويقومون بتبادل الشيكات المسحوية عليهم . وعند التأكد من صحتها يقوم مندوبى البنك المسحوب عليه بإبلاغ ذلك الى مندوبى البنوك الأخرى . وعند استلام البنك اشعاراً من غرفة المقاصة بصحة الشيكات . يقوم بإيداع قيمتها في حساب العميل ، الذى يخطر بذلك فى حينه .

ولاشك ان القيام بهذه الإجراءات يعنى مرور فترة من الوقت بين ارسال المحل الشيكات الى البنك لتحويلها وورود اشعار من البنك بما يفيد تحصيل هذه القيمة وايداعها في حساب المحل . ومن الضرورى فى هذه الظروف ان يقوم المحل بتسجيل ارسال الشيكات للبنك للتحويل حتى يتمكن من متابعة هذه العملية ، كما ان المحل لا يستطيع ان يجعل البنك مدينا بقيمة هذه الشيكات طالما انه لم يتسلم اشعار منه يفيد تحويلها .

ولذلك يقوم المحل بفتح حسابه لديه يسمى حساب شيكات برسم التحويل يجعل مدينا بقيمة الشيكات المرسلة للبنك للتحويل ، وعند ورود اشعار من البنك يفيد تحويلها ، يجعل هذا الحساب دائنا بالقيمة المحصلة وحساب البنك مدينا بهذه القيمة

مثال :

اليك بعض العمليات التى قام بها حسين رفاعى خلال شهر يناير ١٩٨٥ :

فى ٨٥/١/٥ باع بضاعة الى حسن فريد قيمتها ٢٠٠٠ جنيه واستلم القيمة بشيك اودعه خزينة المحل .



فى ٨٥/١/٧ ارسل شيك حسن فريد الى البنك للحصول .

فى ٨٥/١/١٠ تسلم حسين رفاعى اشعارا من البنك يفيد بتحصيل الشيك وايداعه فى حسابه لدى البنك .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية حسين رفاعى .

الحل :

دفتر يومية حسين رفاعى

٨٥/١/٥	١١٢	من ح / النقدية الى ح / المبيعات مبيعات بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ ج الى حسن فريد بشيك رقم .. اودع خزينة المحل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/١/٧	١٢٠	من ح / شيكات برسم التحصيل الى ح / النقدية ارسال شيك حسن فريد الى البنك للحصول	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/١/١٠		من ح / البنك الى ح / شيكات برسم التحصيل اشعار البنك بتحصيل شيك حسن فريد السابق ارساله للتحصيل فى ٨٥/١/٧	٢٠٠٠	٢٠٠٠

٢ ان البنك يقوم عادة بتحصيل العميل بمبلغ معين نظير هذه الخدمات أو نظير عملية التحصيل ويسمى بعمولة التحصيل . ويتم خصم هذه العمولة من حساب العميل لدى البنك بطريقتين : اما خصم قيمة العمولة من الشيكات المحصلة قبل ايداعها فى الحساب الجارى ، وبهذا يودع الصافى بعد خصم العمولة فى هذا الحساب . أو يودع البنك قيمة الشيكات المحصلة بالكامل فى الحساب الجارى للعميل ، ثم يقوم بخصم عمولة التحصيل من هذا الحساب .

مثال :

اتمت محلات عبد الوهاب محمود العمليات التالية خلال شهر يونيو ١٩٨٥ :

فى ٨٥/٦/٥ باعت بضاعة الى ماهر الكاشف قيمتها ٤٠٠٠ جنيه وحصل القيمة بشيك على البنك واودع الخزينة .

فى ٨٥/٦/٦ ارسل عبد الوهاب الشيك الى البنك للحصول .

فى ٨٥/٦/٩ تسلم عبد الوهاب اشعار من البنك يفيد بتحصيل الشيك وخصم عمولة تحصيل قيمتها ١٠٠ مليم .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر عبد الوهاب محمود .

الحل :

(أ) في حالة خصم العمولة من قيمة الشيك المحصل

٤٠٠٠	من ح / النقدية الى ح / المبيعات	٤٠٠٠	٨٥/٧/٥
	مبيعات بضاعة الى ماهر الكاشف بشيك رقم .. اودع الخزينة		
٤٠٠٠	من ح / شيكات برسم التحصيل	٤٠٠٠	٨٥/٧/٨
	الى ح / النقدية ارسال شيك ماهر الكاشف الى البنك للتحصيل		
٣٩٩٩,٩	من مذكورين		٨٥/١/٩
-١,٠٠	من ح / البنك من ح / عمولة التحصيل الى ح / شيكات برسم التحصيل	٤٠٠٠	

ملحوظة :

يلاحظ في القيد الثالث في المثال اعلاه ان البنك اصبح مدينا بالقيمة الصافية بعد

خصم عمولة التحصيل وعمولة التحصيل مدينة بقيمة العمولة .

(ب) في حالة اضافة قيمة الشيك المحصل بالكامل وخصم عمولة التحصيل من

الحساب الجارى بطريقة مستقلة .

٤٠٠٠	من ح / النقدية الى ح / المبيعات	٤٠٠٠	٨٥/٧/٥
	مبيعات بضاعة الى ماهر الكاشف بشيك رقم .. اودع الخزينة		
٤٠٠٠	من ح / شيكات برسم التحصيل	٤٠٠٠	٨٥/٧/٨
	الى ح / النقدية ارسال شيك ماهر الكاشف الى البنك للتحصيل		
٤٠٠٠	من ح / البنك الى ح / شيكات برسم التحصيل	٤٠٠٠	٨٥/٧/٩
	تحصيل الشيك رقم - بموجب اشعار البنك بى تاريخه		
١,٠٠	من ح / عمولة التحصيل الى ح / البنك	١,٠٠	٨٥/٧/٩
	قيمة عمولة التحصيل الشيك رقم - المخصومة من حسابنا الجارى طبقا لاشعار البنك		

(٤) تظهير الشيكات :

عندما يتسلم المشروع شيكات من الغير سداد لحقوقه لديهم ، اما يقوم بايداعها بحسابه الجارى لدى البنك كما بينا اعلاه أو يقوم باستخدامها لسداد التزاماته للغير بتحويلها لصالحهم .

ويسمى تحويل الشيكات لصالح الغير بالتظهير . ويتم تظهير الشيك بأن يقوم المستفيد فيه بكتابة اسم المستفيد الجديد على ظهر الشيك ويظهره بتوقيعه وتكون صيغة التظهير كما يلي :

ادفعوا لامر (اسم المستفيد الجديد)

(توقيع المستفيد الاصلى)

فإذا اتبع المشروع هذا التصرف ، فإنه يودع الشيك أولا فى خزانة المحل ، التى تصبح مدينة بقيمته . وعند التظهير تجعل النقدية (خزانة المحل) دائنة بقيمة الشيك المظهر .

مثال :

فى ٨٥/٢/١٧ باعت محلات رمضان السعيد بضاعة الى شعبان يوسف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وحصلت القيمة بشيك اودع خزانة المحل .

فى ٨٥/٢/١٨ اشترت محلات رمضان السعيد بضاعة من رجب كريم بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب .

فى ٨٥/٢/١٩ ظهر رمضان السعيد الشيك المستلم من شعبان يوسف الى رجب كريم سداد لما له لدى المحل .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية محلات رمضان

السعيد .

الحل :

يومية محلات رمضان السعيد

٨٥/٢/١٧		من حـ / النقدية الى حـ/ المبيعات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٢/١٨		مبيعات بضاعة الى شعبان يوسف بشيك رقم .. اودع الخزينة	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٢/١٩		من حـ/ المشتريات الى حـ / رجب كريم مشتريات بضاعة على الحساب من رجب كريم	٢٠٠٠	٢٠٠٠
		من حـ / رجب كريم الى حـ / النقدية سداد ما يستحق لرجب كريم بتظهير الشيك رقم .. المودع بالخزينة لصالحه	٢٠٠٠	٢٠٠٠

(٥) رفض الشيكات الواردة :

قد يقوم البنك برفض دفع بعض الشيكات الواردة الى المشروع والمرسلة له للحصول والإيداع فى الحساب الجارى . وتتعدد اسباب رفض الشيك بواسطة البنك . ومن هذه الاسباب :

(١) ان يكون تاريخ الشيك تاريخا لاحقا لوقت تقديمه للدفع . كأن يكون الشيك محررا بتاريخ اول نوفمبر وقدم البنك للدفع خلال اكتوبر .

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية احمد امين .

الحل:

دفتر يومية احمد امين

٨٥/٥/٥		من حـ / النقدية	١٠٠٠	١٠٠٠
		الى حـ / المبيعات		
		مبيعات بضاعة الى احمد		
		امين واستلمنا القيمة بشيك		
		رقم - اودع الخزينة		
٨٥/٥/٦		من حـ / محسن سعيد	١٠٠٠	١٠٠٠
		الى حـ / النقدية		
		رفض البنك دفع قيمة الشيك		
		رقم - المقدم من محسن		
		سعيد لعدم كفاية الرصيد		

وبلاحظ فى المثال السابق ان محسن سعيد ، الشخص الذى قدم الشيك الى المحل ، اصبح لدينا بقيمة الشيك المرفوضة ، وبذلك عليه ان يقوم بتسديد ما عليه بالطريقة التى يتفق عليها بينه وبين المحل .

مثال آخر :

فى ٨٥/٢/٢ تسلم على خليل شيكا من الخطيب بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سدادا لما عليه لعل خليل .

فى ٨٥/٢/٢ رفض البنك دفع قيمة الشيك لعل خليل بسبب عدم مطابقة التوقيعات .

(ب) ان يكون توقيع صاحب الشيك غير مطابق لتوقيعه المحفوظ لدى البنك .

(ج) ان يكون هناك اختلاف بين القيمة المدونة بالارقام والقيمة المكتوبة بالحروف

(د) أن يكون على الشيك تعديل أو كشط أو تغيير غير مصاحب بتوقيع الساحب

(هـ) ان يكون رصيد حساب الساحب لدى البنك لا يكفى لدفع القيمة المدونة

بالشيك وهو ما يسمى بعدم كفاية الرصيد .

وفى مثل هذه الاحوال يتولى البنك اعادة الشيك المرفوض الى المشروع مصحوبا باسباب رفض الدفع ، حتى يقوم المشروع بتصحيح هذه الاسباب وتقديمه ثانية للبنك للحصول .

اما القيود الواجب إجراؤها فى دفتر اليومية فى حالة رفض الشيكات الواردة فتعتمد على كيفية تقديم الشيك الوارد للبنك للنفع .

الحالة الاولى:

اذا قام المشروع بتقديم الشيك الوارد له الى البنك لتحصيله ورفض هذا الشيك ، يجرى القيد فى دفتر اليومية بحيث يجعل الشخص الذى تسلم منه الشيك لدينا بقيته

مثال:

فى ٨٥/٥/٥ باع احمد امين بضاعة الى محسن سعيد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وحصل القيمة بشيك .

فى ٨٥/٥/٦ تقدم احمد امين الى البنك لتحصيل الشيك فرفض البنك بسبب عدم كفاية رصيد محسن سعيد لديه .

### والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفتر يومية على خليل .

### الحل:

#### دفتر يومية على خليل

٢٠٠٠	من ح / النقدية	٨٥/٣/٢
٢٠٠٠	الى ح / الخطيب	
٢٠٠٠	قيمة الشيك المستلم من	
	الخطيب سداد لما عليه وقد	
	اودع خزينة المحل	
٢٠٠٠	من ح / الخطيب	٨٥/٥/٢
٢٠٠٠	الى ح / النقدية	
	رفض البنك دفع قيمة شيك	
	الخطيب لعدم مطابقة	
	التوقيعات	

يلاحظ في المثال السابق انه عند رفض الشيك ، جعل الخطيب مدينا بقيمته والنقدية دائنة ، وذلك بسبب ان الخطيب قد سجل في القيد السابق دائنا بقيمة الشيك الذي اعطاه للمحل . فعند رفض الشيك يعكس القيد ويصبح الخطيب مدينا بقيمته .

#### الحالة الثانية:

إذا أرسل المشروع الشيك الى البنك للتحويل وتوسيط حساب شيكات برسم التحويل ، ففي هذه الحالة يتسلم المشروع اشعاراً من البنك برفض الشيك المرسل للتحويل كما قد يقوم البنك بخصم قيمة عمولة التحويل من الحساب الجاري ، حيث ان البنك قد قام بالخدمة المطلوبة منه ، ولا يؤثر في ذلك تحصيل قيمة الشيك فعلاً ام لم

### تحصيل .

في هذه الحالة يجعل حساب الشيكات برسم التحويل دائنا بقيمة الشيك المرفوض ، وحساب الشخص الذي اعطى الشيك للمشروع مدينا اما قيمة عمولة التحويل فيجعل حساب البنك دائنا بها وحساب عمولة التحويل مدينا ، ولا يتحمل صاحب الشيك المرفوض قيمة هذه المصروفات .

### مثال:

أجرى محمود حمدي العمليات التالية خلال شهر اغسطس ١٩٨٥ :

في ٨/٨/٨٥ تسلم محمود حمدي شيكا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من منير خليل سداد مما عليه .

في ٥/٨/٨٥ ارسل محمود حمدي الشيك الى البنك للتحويل .

في ٧/٨/٨٥ تسلم محمود حمدي اشعاراً من البنك برفض الشيك المرسل للتحويل . وخصم مبلغ ١٠٠ مليم من حسابه الجاري مقابل مصروفات

### تحصيل .

### والمطلوب:

قيد العمليات السابقة بدفتر يومية محمود حمدي .

## الحل:

دفتر يومية محمود حمدي

٨٥/٨/٤	من د / النقدية الى د / منير خليل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/٥	استلام شيك رقم - من منير خليل سدادا لما عليه	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/٧	من د / شيكات برسم التحصيل الى د / النقدية	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/٧	ارسال شيك منير خليل رقم - للبنك للتحصيل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/٧	من د / منير خليل الى د / شيكات برسم التحصيل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/٧	رفض البنك شيك منير خليل السابق ارساله للتحصيل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	من د / مصروفات تحصيل الى د / البنك	١٠٠	١٠٠
	قيمة مصروفات تحصيل شيك رقم - المرفوض والمخصومة من حسابنا الجاري لدى البنك	١٠٠	١٠٠

ويمكن قيد العملية في ٨٥/٨/٧ كما يلي :

٨٥/٨/٧	من مذكورين من د / منير خليل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	من د / مصروفات تحصيل	١٠٠	١٠٠
	الى مذكورين	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	الى د / شيكات برسم التحصيل	١٠٠	١٠٠
	الى د / البنك	١٠٠	١٠٠
	رفض شيك منير خليل المقدم للتحصيل وخصم مصروفات التحصيل من حسابنا الجارى		

## الحالة الثالثة:

إذا اقام المشروع بتظهير الشيك الوارد له الى شخص آخر وتقدم هذا الشخص الى البنك لتحصيله ، ورفض البنك دفع الشيك ، ففي هذه الحالة يعود الشخص المظهر له الشيك الى المشروع باعتباره المستول عن الشيك المظهر . والسبب في ذلك هو انه ليست هناك علاقة بين الشخص المظهر له الشيك ، وساحب الشيك الاصلى فعلاقة المظهر له الشيك هي بالمشروع الذى ظهر له الشيك أما صاحب الشيك الاصلى فعلاقته مع المشروع مباشرة .

وفي هذه الحالة تجرى قيود اليومية التالية في دفاتر المشروع :

عند اعادة الشخص المظهر له الشيك لرفض البنك دفعه يجعل صاحب الشيك الاصلى مدينا بقيمته ، والشخص المظهر له الشيك دائنا بهذه القيمة كما يلي :

من صاحب الشيك الاصلى (اسمه)

الى الشخص المظهر له الشيك (اسمه)

ويمكن توسيط حساب شيكات مرفوضة يجعل الشخص المظهر له الشيك دائنا به . ثم يقلل حساب الشيكات المرفوضة يجعله دائنا وصاحب الشيك الاصلى مدينا ، كما يلي :

١ . من شيكات مرفوضة

الى الشخص المظهر له الشيك (اسمه)

٢ . من صاحب الشيك الاصلى

الى شيكات مرفوضة



### مثال:

تمت العمليات التالية في محلات ماهر الكاشف :

في ٨٥/٣/١ تسلم ماهر الكاشف شيكا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من حسن حمدي  
سدادا لما عليه .

في ٨٥/٣/٢ ظهر ماهر الكاشف الشيك الى فهمي خضر .

في ٨٥/٣/٤ اعاد فهمي خضر الشيك المظهر له الى ماهر الكاشف لرفض  
البنك دفعه .

في ٨٥/٣/٥ سدد ماهر الكاشف ما عليه نقدا الى فهمي خضر

في ٨٥/٣/٦ حصل ماهر الكاشف نقدا قيمة الشيك المرفوض من حسن  
حمدي .

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفتر يومية ماهر الكاشف .

### الحل:

دفتر يومية ماهر الكاشف

الطريقة الأولى توسيط حساب شيكات مرفوضة :

٨٥/٣/١	من ح / النقدية	٢٠٠٠
	الى ح / حسن حمدي	٢٠٠٠
	استلام شيك رقم - من حسن حمدي	
	وايداعه بالخزينة	
٨٥/٣/٢	من ح / فهمي خضر	٢٠٠٠
	الى ح / النقدية	٢٠٠٠
	تظهير شيك حسن حمدي الموجود	
	بالخزينة الى فهمي خضر	
٨٥/٣/٤	من ح / شيكات مرفوضة	٢٠٠٠
	الى ح / فهمي خضر	٢٠٠٠
	اعادة فهمي خضر الشيك حسن	
	حمدي المظهر له لرفض البنك دفعه	
٨٥/٣/٤	من ح / حسن حمدي	٢٠٠٠
	الى ح / شيكات مرفوضة	٢٠٠٠
	اثبات مديونية حسن حمدي بقيمة	
	الشيك المرفوض	
٨٥/٣/٥	من ح / فهمي خضر	٢٠٠٠
	الى ح / النقدية	٢٠٠٠
	سداد ما علينا لفهمي خضر نقدا	
٨٥/٥/٦	من ح / النقدية	٢٠٠٠
	الى ح / حسن حمدي	٢٠٠٠
	سداد حسن حمدي لقيمة الشيك	
	المرفوض نقدا	

الطريقة الثانية عدم توسيط حساب شيكات مرفوضة :

تجرى القيود كما هي في الحل السابق طبقا للطريقة الاولى ماعدا عملية الرفض التي حدثت في ٨٥/٥/٤. ويجرى القيد كما يلي لعملية الرفض :

٢٠٠٠	من حـ / حسن حمدي	٨٥/٥/٤
٢٠٠٠	الى حـ / فهمي خضر	
	رفض البنك دفع الشيك المظهر لفهمي	
	خضر واثبات دائنته لحسن حمدي	

**(٦) رفض الشيكات الصادرة :**

يحرر المشروع شيكات لصالح الغير سدادا لالتزامه تجاههم سواء كتمن لشترياته أو كقيمة مصروفات وكما اتضح لنا فيما سبق ، فانه عند تحرير شيك بواسطة المحل لدفع اية مبالغ يجعل البنك دائنا بالقيمة المحررة بها الشيك ، والشخص أو المصروف المستلم للقيمة مدينا بها ، ففي حالة دفع قيمة مشتريات بشيك يجرى القيد التالي :

من حـ / المشتريات

الى حـ / البنك

فاذا رفض البنك دفع قيمة الشيك للشخص المحرر له هذا الشيك اى المستفيد ، فيقوم الاخير باعادته للمشروع . وفي هذه الحالة يجعل هذا المستفيد دائنا بقيمة الشيك المرفوض ، ويكون البنك هو الطرف المدين ، وكان البنك عاد واستلم القيمة السابق صرفها منه .

**مثال :**

في ٨٥/٩/٥ حرر محل اليوسف شيكا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه الى شركة النصر سدادا لما عليه .

في ٨٥/٩/٦ اعادت شركة النصر الشيك المحرر لها الى محل اليوسف لرفض البنك دفع القيمة بسبب عدم كفاية الرصيد .

في ٨٥/٩/٧ دفع محل اليوسف ما عليه نقدا الى شركة النصر .

في ٨٥/٩/٩ اشترى محل اليوسف بضاعة من خليل النادى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وسدد القيمة بأن حرر له شيكا بالمبلغ .

في ٨٥/٩/١٠ اعاد خليل النادى الشيك المحرر له الى محل اليوسف بسبب رفض البنك دفعه لاختلاف التوقيعات .

في ٨٥/٩/١١ سدد المحل ما عليه لخليل النادى بتحرير شيك جديد القيمة .

**والمطلوب :**

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية محل اليوسف .

## عمليات الأوراق التجارية

أصبحت الحياة التجارية في العصر الحديث على درجة كبيرة من التعقيد وأصبحت تتميز بتعدد المعاملات التجارية وضخامة حجمها . وفي مثل هذه الظروف فإن اقتصر هذه المعاملات على الدفع النقدي قد يترتب عليه تباطؤ في اتمام هذه المعاملات واحتمال المخاطرة وخصوصاً إذا كانت تتضمن دفع مبالغ كبيرة لاتمامها ولهذا فإن جزءاً كبيراً من المعاملات الحديثة لا تتضمن التبادل المباشر لكميات كبيرة من النقد السائل الورقي والمعدني ، بل أصبحت هذه المعاملات تتم بين التجار على أن يكون دفع قيمتها بواسطة الشيكات ، كما صار بيانه في الجزء الخاص بالعمليات النقدية والتعامل مع البنوك في الصفحات السابقة .

الا ان دفع قيمة المعاملات فوراً سواء نقداً أو بشيكات ، وخاصة إذا كانت المبالغ المطلوب سدادها كبيرة ، قد يؤثر على حجم العمليات التي تقوم بها المشروعات حيث يضطرها الدفع النقدي الى انتظار توافر النقد الكافي للقيام بها . وعلى هذا الاساس أصبح جزءاً كبير من المعاملات التجارية تتم ، على أن يتم دفع قيمتها بعد فترة معينة من الاتفاق عليها بين المتعاملين ، وهو ما يسمى بالتعامل الآجل .

وفي الصفحات السابقة رأينا امثلة من التعامل الآجل في حالة المشتريات الآجلة والمبيعات الآجلة ومرئودات المشتريات الآجلة ومرئودات المبيعات الآجلة . وكان واضحاً في هذه الحالات ان الضمان الوحيد للدائن هو ما يسمى بضمان شخص المدين ، حيث كان اسم الطرف المدين هو الذي يذكر في الدفاتر دون وجود مستند قانوني لضمان حق الدائن لدى المدين . وهنا تظهر أهمية المستندات القانونية في المعاملات التجارية والتي أنتشر استعمالها في العصر الحديث . وهذه

الحل:

دفتر يومية محل اليوسف

٨٥/٩/٥	من د / شركة النصر الى د / البنك	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٩/٦	تحرير شيك رقم - لصالح شركة النصر سداد لحسابها	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٩/٧	من د / شركة النصر الى د / شركة النصر	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٩/٨	اعادة شركة النصر للشيك المحرر لها لرفض البنك دفعه	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٩/٩	من د / شركة النصر الى د / التفتية	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٩/١٠	سداد ما علينا الى شركة النصر نقداً من د / المشتريات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٩/١١	الى د / البنك مشتريات من خليل النادي بشيك رقم -	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	من د / البنك الى د / خليل النادي	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	اعادة خليل النادي للشيك المحرر له رقم - لرفض البنك دفعه	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	من د / خليل النادي الى د / البنك	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	تحرير شيك رقم - لصالح النادي بدلا من الشيك المرفوض	٢٠٠٠	٢٠٠٠

المستندات القانونية هي التي أصبحت تسمى بالأوراق التجارية .

والأوراق التجارية هي تسمية قانونية للمستندات التي انتشر استعمالها في المعاملات التجارية والتي عرفت بأنها سندات أو صكوك تثبت حق الدائن في دين لدى المدين بقيمة معينة يستحق الدفع فور تقديمه للمدين أو بعد فترة محددة بالسند أو الصك . ويحق للدائن إجبار المدين على الدفع بواسطة المحكمة بناء على الورقة التجارية دون حاجة لإثبات آخر الدين .

وبهذا المعنى تنقسم الأوراق التجارية الى :

(أ) الشيك : هو امر من الساحب الى المسحوب عيه (البنك) بدفع مبلغ معين الى شخص معين (المستفيد) فور تقديمه . وقد سبق أن بينا طريقة التعامل في الصفحات السابقة .

(ب) الكمبيالة : وهي امر من الدائن الى المدين بدفع مبلغ معين ، في تاريخ معين ، وفي مكان معين الى الدائن شخصياً أو الى شخص آخر يحدده الدائن ويسمى المستفيد . ويوقع على الكمبيالة الدائن وكذلك المدين بما يفيد قبوله لهذا الامر .

(ج) السند الاذني : وهو تعهد من المدين بدفع مبلغ معين في مكان معين الى الدائن . ويوقع على السند الاذني من المدين .

الا أن العرف التجارى والقانون التجارى المصرى جرى على اعتبار أن الأوراق التجارية هي الكمبيالة والسند الاذني ، باعتبار أن الشيك والتعامل فيه يختلف في بعض جوانبه ونتائج التعامل من تلك المترتبة على التعامل في الكمبيالة والسند الاذني .

ولهذا سوف نقتصر في هذا المجال على التعامل في الكمبيالة والسند الاذني وما

يترتب على ذلك من قيود محاسبية في دفاتر المشروع التجارى .

### خصائص الأوراق التجارية :

#### (أ) الأوراق التجارية كوسيلة لسداد الديون :

تستخدم الكمبيالة والسند الاذني في السداد المؤقت للديون في المعاملات الآجلة ، بدلا من الضمان الشخصي . ففي العادة يتطلب المشروع التجارى من مدينة قبوله كمبيالة بالمبلغ المستحق عليه أو تحرير سند اذني بالقيمة ليحل محل المدين في ضمان الدين .

#### (ب) الأوراق التجارية أداة إئتمان :

نظراً للسند القانوني للأوراق التجارية ، فإنه يمكن للدائن أن يستعاض عن قيمتها بنقد سائل عن طريق بيعها الى أحد البنوك مقابل خصم جزء بسيط من قيمتها ، وهو ما يسمى خصم الورقة التجارية ، كما يمكن للدائن أن يودعها في أحد البنوك كضمان لقرض من هذا البنك ، وكلما كان الاشخاص في الكمبيالة (الدائن والمدين) ذو سمعة تجارية طيبة كلما كان من السهل بيع الورقة الى البنك أو استخدامها كضمان لقرض . ولهذا تسمى الورقة التجارية ورقة ائتمان ، ويعتمد هذا الإئتمان على قدرة الدائن في استيفاء دينه من المدين بواسطة المحكمة دون الحاجة الى اثبات اضافي للمدين .

#### (ج) الأوراق التجارية قابلة للتداول :

يمكن للدائن في الكمبيالة أو السند الاذني - تحويلها الى مستفيد آخر باجراء تعبير لها مثل ما يحدث في حالة الشيك ، وذلك بكتابة صيغة التظهير على ظهر الكمبيالة أو السند الاذني . وفي حالة السند الاذني قد يكون المستفيد فيه هو

حامله وفي هذه الحالة يمكن تداول السند الأذني أو تحويله لشخص آخر بمجرد تسليمه الى هذا الشخص دون الحاجة الى كتابة صيغة التحويل .

وتعتبر خاصية التداول في الأوراق التجارية من أهم خصائصها حيث انها يمكن استخدام الأوراق التي يتسلمها المشروع سداد لحقوقه لدى الغير في تسديد ديون المشروع للغير بتحويلها أو تظهيرها .

ويترتب على التعامل في الأوراق التجارية عامة بعض النواحي القانونية التي يجب على التاجر أو المتعامل فيها التعرف عليها ، ويرجع الى كتب القانون المتخصصة لمعرفة المزيد من هذه النواحي .

#### بيانات الكمبيالة:

تحتوي الكمبيالة على بيانات أساسية يجب توافرها حتى تستكمل أركانها وتصبح ورقة تجارية ينطبق عليها القواعد القانونية وعرف التعامل التجاري وتكون هذه البيانات الأساسية مما يلي :

١. تاريخ السحب : وهو تاريخ اعداد الورقة أو تاريخ تحريرها بواسطة الدائن ، ويجب ان يحتوى التاريخ على اليوم والشهر والسنة المحررة فيها الكمبيالة .

٢. المبلغ بالارقام والحروف : وهو قيمة المبلغ المطلوب من المدين سداذه ، ويجب توافق المبلغ المحرر بالارقام مع المبلغ المكتوب بالحروف .

٣. اسم المستفيد : وهو الشخص الذى سيقوم المدين بدفع مبلغ الكمبيالة اليه في ميعاد الاستحقاق . وقد يكون المستفيد في الكمبيالة هو الدائن نفسه أو شخص آخر يحدده الدائن .

٤. تاريخ الاستحقاق : هو التاريخ الذى يجب على المدين سداد مبلغ الكمبيالة فيه .

٥. اسباب تحرير الكمبيالة : وهما يعبر عنه في الكمبيالة بلفظ (والقيمة وصلتنا بضاعة) . (والقيمة وصلتنا نقداً أو (والقيمة علينا) . ويعنى ذلك ان الكمبيالة قد حررت من الدائن بناء على وجود دين معين على المدين مثلاً في قيمة بضاعة مشتراة أو قيمة نقدية ثم تبادلها قبل تحرير الكمبيالة .

٦. امضاء الساحب : والساحب هو الدائن الذى حرر الكمبيالة .

٧. قبول المدين أو المسحوب عليه : ويبين قبول المدين بتوقيعه على الكمبيالة بلفظ مقبول ويظهره بامضاءه وتاريخ قبوله الكمبيالة . والكمبيالة لا تصبح سارية المفعول الا بعد قبول المدين لها وتوقيعه عليها بما يفيد ذلك .

هذا ، وقد تحتوى الكمبيالة على بيانات اخرى يتفق عليها بين المدين والدائن ، مثل مكان الدفع اذا كان مختلفاً عن مكان تحرير الكمبيالة ، والعملية التى يتم الدفع بها اذا كانت تختلف عن العملة المحلية في بلد الدائن ، أو أى شروط اخرى متفق عليها .

#### وفيما يلي نموذج للكمبيالة:

تاريخ ..... (تاريخ السحب)  
الى السيد / ..... (اسم المسحوب عليه أى المدين)  
ادفعوا لامر السيد / ..... (المستفيد أو الدائن)  
مبلغاً وقدره ..... (المبلغ بالحروف)  
فى يوم - شهر - سنة (تاريخ الاستحقاق)  
والقيمة وصلتنا بضاعة .  
مقبول (امضاء المدين أو المسحوب عليه) امضاء الساحب  
تاريخ القبول / / ١٩



## بيانات السند الأذنى:

السند الأذنى هو تعهد من المدين بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين الى الدائن أو المستفيد الذى يحدده الدائن ويحتوى السند الأذنى على هذه البيانات الاساسية :

١. تاريخ السحب: وهو التاريخ الذى يحرر فيه المدين السند الأذنى .

٢. تاريخ الاستحقاق: وهو التاريخ الذى يتعين فيه على المدين دفع المبلغ المتعهد به .

٣. اسم المستفيد: هو اسم الشخص الذى له حق استلام مبلغ السند وقد يكون هو الدائن أو شخص آخر يحدده الدائن .

٤. المبلغ المتعهد به: ويكتب المبلغ بالارقام والحروف .

٥. اسباب تحرير السند: وهو لفظ (القيمة وصلتنا ...)

هو ما سبق شرحه فى حالة الكمبيالة .

٦. امضاء المدين أو المتعهد بما فيه: وهو توقيع الشخص المتعهد بدفع مبلغ السند طبقا للبيانات الواردة فيه .

وفيما يلى نموذج السند الأذنى :

التاريخ .....	المبلغ .....
فى يوم .. (تاريخ الاستحقاق)	بالارقام .....
اتعهد انا الموقع أدناه .... (اسم المدين)	
بأن أدفع الى وتحت أذن السيد .... (اسم المستفيد أو الدائن)	
مبلغا وقدره .... ( المبلغ بالحروف ) .....	
والقيمة وصلتنا (تقنية أو بضاعة) .	
امضاء المتعهد (أوالمدين)	

## أوراق القبض وأوراق الدفع:

تسمى الكمبيالة أو السند الأذنى ورقة قبض بالنسبة للمشروع الذى سيتسلم هذه الورقة سداد لديونه لدى الغير .

ويعنى آخر تعتبر الكمبيالة ورقة قبض بالنسبة للدائن .

والسبب فى ذلك ان الدائن سوف يقبض بموجبها مبلغاً معيناً من المال فى تاريخ معين من شخص معين وهو المدين .

أما بالنسبة للمدين فتعتبر الكمبيالة - أو السند الأذنى ورقة دفع حيث يترتب عليها قيام المدين بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين الى الدائن .

ويجب تمييز الكمبيالة بالنسبة للمشروع عند قيد العملية فى الدفاتر ، حيث يترتب على هذا التمييز ان الورقة تحتفظ باسمها - سواء ورقة قبض أو ورقة دفع - بالنسبة للمشروع حتى يتم سدادها نهائياً مهما كانت طبيعة التصرف فى الورقة .

## قيد الأوراق التجارية فى دفتر اليومية:

يعتمد قيد الورقة التجارية فى الدفاتر على صفة الورقة بالنسبة للمشروع ، أى على ما اذا كانت الورقة بالنسبة للمشروع ورقة قبض أو ورقة دفع .

## الأوراق التجارية الواردة للمشروع (أوراق قبض):

تعتبر الورقة التجارية ورقة قبض للمشروع اذا قبل احد المدينين كمبيالة لصالح المشروع أو تسلم المشروع سنداً اذنياً من مدين سيتعهد فيه بالدفع فى تاريخ لاحق . ويعنى آخر تعتبر الأوراق التجارية أوراق قبض بالنسبة للمشروع اذا كانت تمثل حقاً للمشروع فى قبض مبلغ معين فى تاريخ معين من شخص آخر خارج المشروع .



وكقاعدة عامة ، فإغراض القيد فى الدفاتر المحاسبية تعتبر العمليات التالية

عمليات أوراق قبض ، اذا استخدمت احدى التعبيرات التالية :

١ . سحب المشروع كميالة على المدين .

٢ . قبل المدين كميالة سحبها عليه المشروع .

٣ . تسلم المشروع سنداً اذنياً من المدين .

٤ . حرر المدين سنداً اذنياً لصالح المشروع .

ففى حالة استخدام أى من الالفاظ السابقة تعتبر الورقة التجارية ورقة واردة

للمشروع أى ورقة قبض .

إصدار ورقة قبض :

قد يقوم المشروع بعملية بيع بضاعة لشخص ولم يتسلم قيمة البضاعة . وفى

هذه الحالة تعتبر المبيعات آجلة ، وتسجل فى الدفاتر بحيث يجعل المباع له البضاعة

الشخص المشتري . ولكن قد يطلب المشروع بأن يستبدل هذا الضمان الشخصى

بضمان ورقة تجارية ، كميالة أو سند اذنى ، للإستفادة من مزاياها المختلفة . وهنا

يقال ان المشروع سحب كميالة على المدين أو أن المدين قد قبل كميالة لصالح

المشروع أو أن المشروع قد تسلم سنداً اذنياً من المدين .

ويترتب على هذا الاستبدال ، ان يحل اصل ممثل فى الورقة التجارية أى ورقة

القبض محل اصل آخر وهو الدين الشخصى المستحق على المدين . ومعنى آخر ،

سوف تزداد أصول المشروع باستلامه ورقة القبض وتصبح بذلك مدينة بالقيمة ، ينقص

اصل آخر وهو حقوق المشروع لدى الغير المثلة فى مدينين أو ديون شخصيه ويصبح

الشخص المدين دائناً .

وباختصار فان بإصدار ورقة قبض يصبح الاصل الممثل فى أوراق القبض مديناً

بالقيمة ، والشخص الذى سحبت عليه الكميالة أو الشخص المسلم لهذه الكميالة دائناً

مثال :

فى أول مايو ١٩٨٥ باع جمال اسماعيل بضاعة الى فؤاد خطاب بمبلغ ٤٠٠٠

جنيه على الحساب .

فى ٢ مايو سحب جمال اسماعيل كميالة على فؤاد خطاب بالمبلغ تستحق الدفع

فى آخر يونيو ١٩٨٥ . وقد قبلها فؤاد خطاب .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر يومية جمال اسماعيل .

الحل :

دفتر يومية جمال اسماعيل

٨٥/٥/١			من ح/ فؤاد خطاب الى ح/ المبيعات	٤٠٠٠	٤٠٠٠
			مبيعات بضاعة الى فؤاد خطاب على الحساب		
٨٥/٥/٢			من ح/ أوراق قبض		٤٠٠٠
			الى ح/ فؤاد خطاب	٤٠٠٠	
			قبول فؤاد خطاب كميالة لصالح المحل تستحق الدفع فى آخر يونيو ١٩٨٥		

ويترتب على عملية السداد استبدال ورقة القبض بالمبلغ النقدي مضاف اليه الخصم المسموح به . وبمعنى آخر يتسلم المدين الكمبيالة مما يترتب عليه نقص اصل وهو اوراق القبض وبذلك تصبح دائته بقيمة الكمبيالة المسددة بالكامل . اما الطرف المدين فهو جزئين ، جزء يمثل زيادة فى اصل وهو النقدية المستلمة وبذلك تصبح النقدية مدينة بقيمة الزيادة ، والجزء الآخر هو الخسارة أو الخصم المسموح به وكما هي طبيعة المصروفات ، فالخصم المسموح به يصبح طرف لدينا .

وبذلك يكون القيد كما يلي :

من مذكورين

من النقدية (المبلغ الصافى)

من الخصم المسموح به (قيمة الخصم)

الى اوراق القبض

مثال:

اول يناير ١٩٨٥ باع احمد غريب بضاعة الى كامل عزيز بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على

الحساب .

وفى ٢ يناير ١٩٨٥ قبل كامل عزيز كمبيالة بالمبلغ لصالح احمد غريب تستحق

الدفع فى ٢٠ مايو ١٩٨٥ .

وفى ٢٠ يناير ١٩٨٥ نظرا لحاجة احمد غريب للنقدية اتفق مع كامل عزيز على

سداد قيمة الكمبيالة المستحقة عليه قبل تاريخ الاستحقاق على ان يحصل كامل

عزيز على خصم ١٠ ٪ من القيمة . وقد تم تنفيذ الاتفاق ودفع كامل عزيز القيمة

وهكذا نرى من حل المثال السابق ان فؤاد خطاب كان لدينا بقيمة المبيعات و دينه هذا يمثل احد اصول محلات جمال اسماعيل . وعندما قبل فؤاد خطاب كمبيالة لصالح جمال اسماعيل فقد استبدل دينه بالكمبيالة أى ان المشروع قد تسلم كمبيالة منه وبذلك أصبحت اصلا من اصول المشروع وسميت ورقة قبض وهي مدينة بقيمة الكمبيالة. اما هو فقد اعطى هذه الكمبيالة وكأنه قد أوفى دينه . وحيث انه الطرف العاقل فهو الطرف الدائن .

### تصرفات المشروع فى اوراق القبض قبل تاريخ الاستحقاق :

بمجرد قبول المدين للكمبيالة لصالح المشروع أو تسليمه للمشروع سنداً انثيا ، تصبح الورقة التجارية صالحة للتداول : وفى هذه الأحوال يستطيع المشروع ان يقوم بعدة تصرفات فى ورقة القبض حسبما يريد قبل حلول تاريخ الاستحقاق .

من هذه التصرفات ما يلى :

#### (أ) التخصيل النقدي قبل تاريخ الاستحقاق :

قد يحتاج المشروع الى نقدية سائله فى وقت معين . ومن وسائل الحصول على هذا النقد السائل ان يطلب من المدين فى ورقة القبض التى يحتفظ بها ان يسدد قيمة الورقة قبل الاستحقاق فى مقابل مزايا معينة ، مثل خصم نسبة معينة من المبلغ المطلوب دفعه .

فاذا قبل المدين هذا الغرض ، يقوم بتسديد المبلغ الصافى بعد حساب الخصم ويمثل الخصم فى هذه الحالة خسارة للمشروع وهو فى طبيعته خصم مسموح به ويعالج مثله ، كما بينا فى الصفحات السابقة .

## الصافية نقدا .

### والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية احمد غريب .

### دفتر يومية احمد غريب

٨٥/١/١	من ح/ كامل عزيز الى ح/ المبيعات مبيعات بضاعة على الحساب الى كامل عزيز	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/١/٢	من ح/ اوراق قبض الى ح/ كامل عزيز قبول كامل عزيز كمبيالة تستحق الدفع في ٨٥/٥/٢٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/١/٢٠	من مذكرتين من ح/ التقية من ح/ الخصم المسموح به الى ح/ اوراق القبض تحصيل قيمة كمبيالة كامل عزيز قبل تاريخ الاستحقاق وخصم ١٠٪ من القيمة طبقا للاتفاق المبرم بيننا	٢٧٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠٠	

### (ب) تطهير أو تحويل اوراق قبض :

يمكن للمشروع ان يقوم بسداد ديونه بتطهير كمبيالة لديه لصالح دائنه . وفي هذه الحالة يتقدم هذا الدائن الى لادين في الكبيالة في تاريخ الاستحقاق لتقاضى حقه منه . وقد رأينا مثل هذا التصرف يحدث في الشيكات عند تطهيرها للغير .

ولتطهير ورقة القبض ، يقوم الدائن المحتفظ بها بكتابة صيغة التطهير على ظهر الورقة كما يلي :

ادفعوا لأمر ..... (المستفيد الجديد)

توقيع الدائن أو المستفيد الاصلى في الورقة

ويسمى المستفيد الجديد بالمظهر له ، ويترتب على هذا التطهير نقص في اصل وهو اوراق القبض نظرا لخروج الورقة من المشروع ، وبذلك تصبح اوراق القبض دائنة . أما الطرف المدين فهو الشخص المستلم للورقة .

### مثال:

في ٨٥/٨/٦ اشترى هانى طلبية بضاعة من يوسف عيسى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على الحساب .

في ٨٥/٨/١٠ باع هانى طلبية بضاعة الى محسن خيرى قيمتها ٢٠٠٠ جنيه على الحساب .

في ٨٥/٨/١٠ قبل محسن خيرى كمبيالة لصالح هانى طلبية بالمبلغ المستحق عليه تستحق الدفع في ٨٥/٩/١٠ .

في ٨٥/٨/١١ ظهر هانى طلبية كمبيالة محسن خيرى الى يوسف عيسى سدادا لماله لدى المشروع .

### والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفاتر هانى طلبية .

## الحل:

### دفتر يومية هانى طلبه

٨٥/٨/٦	من ح/ المشتريات الى ح/ يوسف عيسى	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٧/٩	مشتريات بضاعة من يوسف عيسى على الحساب	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/١٠	من ح/ محسن خيرى الى ح/ المبيعات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/١٠	مبيعات بضاعة الى محسن خيرى على الحساب	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/١١	من ح/ اوراق القبض الى ح/ محسن خيرى	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/١١	قبول كمبيالة بالمبلغ المستحق عليه تستحق الدفع فى ٨٥/٩/١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/١١	من ح/ يوسف عيسى الى ح/ اوراق قبض تظهير كمبيالة محسن خيرى الى يوسف عيسى سداد لما له لدينا	٢٠٠٠	٢٠٠٠

ونلاحظ فى المثال السابق ، أنه بالرغم من استعمال ورقة القبض كوسيلة لسداد ديون المشروع ، إلا أنها احتفظت باسمها كورقة قبض الذى اكتسبته عند استلامها داخل المشروع .

### (ج) خصم اوراق القبض لدى البنك :

قد يحتاج المشروع حامل الورقة التجارية الى اموال سائلة قبل تاريخ استحقاق ورقة القبض . فاذا لم يستطع الاتفاق مع المدين فى الورقة على سداد قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق ، فإنه يستطيع تقديمها الى أحد البنوك أو البنك الذى يتعامل معه لخصمها

ودفع القيمة نقدا . وخصم الكمبيالة يعنى بيعها الى البنك وتحصيل قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق مقابل خصم نسبة معينة من قيمتها .

وتتكون القيمة التى يخصمها البنك من قيمة الكمبيالة ما يلى :

١ . فائدة على الفترة من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق .

٢ . عمولة تحصيل ومصروفات مختلفة .

وتسمى الفوائد والعمولة المخصومة بالاجيو ويقبل البنك عادة خصم الكمبيالة اذا كان اطرافها نوثقة وسمعه تجارية طيبة ، حتى يتجنب مخاطر عدم السداد فى تاريخ الاستحقاق . وعند قيد عملية خصم اوراق القبض فى دفتر اليومية قد يتبع احدى طريقتين طبقا للظروف التى تم فيها الخصم .

الطريقة الاولى : اذا تم خصم الورقة فى نفس يوم تقديمها للبنك . وفى هذه الحالة يكون الطرف الدائن هو الاصل الذى نقصت قيمته وهو اوراق القبض . اما الطرف المدين فهو البنك بقيمة الورقة اذا اودعت هذه القيمة فى الحساب الجارى أو النقدية اذا تم استلامها نقدا ثم تقيد بعد ذلك مصروفات الخصم (الاجيو) فتكون طرفا مدينا والبنك هو الطرف الدائن .

وقد يتم قيد هذه العملية بقيد واحد احد اطرافها طرف مركب كما يلى :

من منكورين

من البنك (القيمة الصافية بعد خصم الاجيو)

من الاجيو (قيمة الخصم)

الى اوراق القبض

### مثال:

فى اول يوليو ٨٥ باع حسن فريد بضاعة الى طارق الشريف بمبلغ ٤٠٠ جنيه على الحساب .

فى ٢ يوليو ٨٥ قبل طارق الشريف كمبيالة لصالح حسن فريد بالمبلغ تستحق الدفع بعد ٤ شهور .

فى ٣ يوليو ٨٥ خصم حسن فريد كمبيالة طارق لدى البنك الذى اودع القيمة الحساب الجارى بعد خصم فائدة ٦٪ سنوياً وعمولة تحصيل قدرها ١٠٠ مليم .

### والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر يومية حسن فريد .

### الحل:

(أ) قيد مصروفات الاجيوي بقيد مستقل مع قيد قيمة الكمبيالة بالكامل

٨٥/٧/١	من ح/ طارق الشريف الى ح/ المبيعات	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٨٥/٧/٢	مبيعات على الحساب الى طارق الشريف	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٨٥/٧/٣	من ح/ اوراق القبض الى ح/ طارق الشريف	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٨٥/٧/٤	قبول طارق كمبيالة لصالح المحل تستحق الدفع بعد ٤ شهور	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٨٥/٧/٥	من ح/ البنك الى ح/ اوراق القبض	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٨٥/٧/٦	خصم كمبيالة طارق لدى البنك وايداع القيمة بالحساب الجارى	٨٠٠,١٠٠	٨٠٠,١٠٠
٨٥/٧/٧	من ح/ الاجيوي الى ح/ البنك	٨٠٠,١٠٠	٨٠٠,١٠٠
٨٥/٧/٨	قيمة الاجيوي على كمبيالة طارق المخصومة ، وقد تم خصم القيمة من حسابتنا الجارية	٨٠٠,١٠٠	٨٠٠,١٠٠

### ملحوظات على الحل السابق:

اولاً : يلاحظ فى الحل السابق ان الكمبيالة المخصومة قد قيدت بكامل قيمتها ، ثم قيد الاجيوي بقيد مستقل . وعلى هذا فان صافى قيمة الكمبيالة خصم الاجيوي هو ٢٩١٩,٩٠٠ ج .

ثانياً : تم حساب الاجيوي كما يلى :

$$\text{الفائدة المخصومة} = ٤٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٤}{١٢} = ٨٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{عمولة التحصيل} = ١٠٠ \text{ مليم}$$

اجمالى الاجيوي ٨٠٠,١٠٠

(ب) قيد عملية خصم الكمبيالة فى قيد مركب واحد

٨٥/٧/٢	من منكوبين من ح/ البنك	٢٩١٩,٩٠٠	
	من ح/ الاجيوي		
	الى ح/ اوراق القبض	٤٠٠٠	
	خصم كمبيالة طارق لدى البنك بعد احتساب فوائد		
	بنسبة ٦٪ سنوياً و ١٠٠ مليم		
	مصروفات تحصيل وايداع		
	القيمة الصافية بالحساب الجارى		

ويلاحظ ان الصافى المودع فى الحساب الجارى هو نفس الصافى فى الحل

السابق .

## الطريقة الثانية : طريقة توسيط حساب أوراق القبض برسم الخصم :

وتتبع هذه الطريقة في حالة مرور فترة من الزمن بين ارسال الورقة الى البنك للخصم . ورود اشعار من البنك يفيد خصم الورقة وايداع القيمة بالحساب الجارى . فاذا كانت هذه هي الحالة فعند ارسال الكمبيالات للخصم يجعل حساب أوراق قبض برسم الخصم مديناً بقيمة الكمبيالات المرسلة للخصم . اما الطرف الدائن فهو الاصل الذى نقصت قيمته وهو أوراق القبض .

وعند ورود اشعار من البنك يفيد بخصم الكمبيالات ، وايداع القيمة الصافية بالحساب الجارى ، يجعل حساب أوراق قبض برسم الخصم دائناً بالقيمة الاجمالية للكمبيالات المخصومة .

اما الطرف المدين فهو طرف مركب حيث يتكون من البنك الذى يجعل مديناً بالقيمة الصافية للكمبيالات المخصومة والاجبو مديناً بقيمة مصروفات التحصيل وفوائد الخصم .

### مثال:

اليك العمليات التالية التى قام بها ماهر الكاشف خلال شهر اغسطس ١٩٨٥ :

فى ٨/٨/٨٥ قبل محمود حمدي كمبيالة لصالح ماهر الكاشف بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تستحق الدفع بعد شهرين .

فى ٨/٨/٨٥ ارسل ماهر الكاشف كمبيالة محمود حمدي الى البنك للخصم .

فى ٨/٨/٨٥ تسلم ماهر الكاشف اشعاراً من البنك بخصم الكمبيالة وايداع الصافى حسابه الجارى بعد خصم ١٠ جنيهات قيمة الاجبو .

## والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية ماهر الكاشف .

## الحل:

### دفتر يومية ماهر الكاشف

٨٥/٨/١	من حـ / أوراق القبض الى حـ / محمود حمدي	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/٢	قبول محمود حمدي كمبيالة لصالحنا تستحق الدفع من حـ / أوراق قبض برسم التحصيل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٨٥/٨/٥	الى حـ / أوراق قبض ارسال كمبيالة محمود حمدي الى البنك للخصم	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	من مذكورين من حـ / البنك من حـ / الاجبو الى حـ / أوراق قبض برسم الخصم	١٩٩٠	١٠
	اشعار البنك بخصم الكمبيالة وايداع القيمة بالحساب الجارى بعد خصم اجبو قيمته ١٠ جنيهات	٢٠٠٠	٢٠٠٠

### تحصيل أوراق القبض فى تاريخ الاستحقاق

(١) الاحتفاظ بأوراق القبض بالمشروع وتحصيلها مباشرة عند الاستحقاق:

فى تاريخ الاستحقاق يقوم المدين بسداد قيمة الكمبيالة أو السند الأئنى للدائن أو المستفيد ويتم السداد فى هذه الحالة اما بالدفع نقداً أو بتحرير شيك لصالح الدائن.



وتتضمن عملية سداد ورقة القبض استبدال الورقة بالمبلغ النقدي أو الشيك ،  
ويعنى آخر تخرج الكمبيالة من المشروع ويترتب على ذلك نقص فى اصل وهو اوراق  
القبض وتصبح بذلك دائنة ، ويتسلم المشروع المبلغ النقدي أو الشيك وبذلك يزداد اصل  
آخر وهو النقدية أو البنك حسب طريقة الدفع ، وتصبح النقدية أو البنك الطرف المدين .

فاذا تم سداد قيمة الورقة فى ميعاد الاستحقاق نقدا كان قيد اليومية كما يلى:

من د / النقدية

الى د / اوراق القبض

اما اذا كان السداد بشيك اودع حساب المشروع لدى البنك فيكون قيد اليومية :

من د / البنك

الى د / اوراق القبض

مثال:

فى ٨٥/٧/٥ سحب امين محمود كمبيالة على فتحى الحداد بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه  
تستحق الدفع فى ٨٥/٧/١٥ .

وفى تاريخ الاستحقاق سدد فتحى الحداد قيمة الكمبيالة نقدا .

والمطلوب:

قيد العمليات السابقة فى دفتر يومية امين محمود .

**الحل:**

دفتر يومية امين محمود

٨٥/٧/٥			من د / اوراق القبض الى د / فتحى الحداد قبول فتحى الحداد كمبيالة لصالح المحل تستحق الدفع فى ٨٥/٧/١٥	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٨٥/٧/١٥			من د / النقدية الى د / اوراق القبض تحصيل كمبيالة فتحى الحداد نقدا فى ميعاد استحقاقها	٥٠٠٠	٥٠٠٠

**(ب) تحصيل الكمبيالات عن طريق البنك :**

**(توسيط حساب اوراق قبض برسم التحصيل) :**

اذا ما كثر التعامل فى الاوراق التجارية فى مشروع معين ، فهناك مخاطرة  
السهو من جانب المشروع عن تحصيل الكمبيالات فى تاريخ الاستحقاق . كما قد تكون  
هذه الاوراق مصحوبة على اشخاص فى أماكن متباعدة بحيث يترتب على تحصيلها  
جهد ونفقة كبيرة اذا قام المشروع بهذه المهمة . ولهذا قد يلجأ المشروع الى البنك ليقوم  
بتحصيل هذه الكمبيالات بالنيابة عنه مقابل عمولة معينة ، معتمدا على امكانيات البنك  
وفروعه فى القيام بهذه المهمة .

وتقتصر مهمة البنك فى هذه الحالة على حفظ الكمبيالات به حتى تاريخ  
الاستحقاق وتقديمها للمدين فى هذا التاريخ لدفع قيمتها . فاذا تمت عملية التحصيل ،

قام البنك بإيداع القيمة المحصلة في حساب المشروع لجارى لديه وخصم عمولة التحصيل المقررة . اما اذا رفض المدين الدفع ، فيتولى البنك اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة واعادة الكمبيالات الى المشروع لاتخاذ ما يراه مناسباً حيالها وهو ما سيتم معالجته دفتريا فيما بعد .

عند ارسال الكمبيالات للبنك للتحصيل ، يقوم المشروع ب قيد عملية خروج الكمبيالات من حوزته وذلك بفتح حساب يسمى اوراق قبض برسم التحصيل بجهل مدينا بقيمة الكمبيالات المرسلة للبنك للتحصيل ، اما الطرف الدائن في هذه العملية فهو اوراق القبض والسبب في ذلك ، ان اوراق القبض - باعتبارها اصلا من اصول المشروع - قد نقصت قيمتها بقيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل وبذلك تعتبر دائنة أما حساب اوراق القبض برسم التحصيل فقد اصبح مديناً بها لاننا اعتبرناه قد تسلم هذه القيمة .

وعلى هذا الاساس يكون قيد اليومية كما يلي :

من حـ / اوراق قبض برسم التحصيل

الى حـ / اوراق القبض

وعند ورود إشعار البنك بتحصيل قيمة هذه الكمبيالات

يجرى المشروع قيود اليومية التالية :

من حـ / البنك

الى حـ / اوراق قبض برسم التحصيل

بقية الاوراق المحصلة بالكامل :

أما عمولة التحصيل فتقيد كما يلي :

من حـ / عمولة التحصيل

الى حـ / البنك

ويمكن اجراء قيد واحد بدلا من القيدين السابقين كما يلي :

من مذكورين

من حـ / البنك (بصافى القيمة)

من حـ / عمولة التحصيل

الى حـ / اوراق قبض برسم التحصيل

وتشبه قيود عمليات اوراق القبض برسم التحصيل تلك القيود التي تجرى في

حالة اوراق القبض برسم الخصم :

مثال :

فيما يلي عمليات اوراق القبض في محلات سعيد عبد الخالق خلال شهر مارس

١٩٨٥ :

فى ٨/٣/٨٥ سحب سعيد عد الخالق كمبيالة على أحمد عرفه بمبلغ ٥٠٠٠

جنيه تستحق الدفع فى ١٥ منه .

فى ٨/٣/٨٥ ارسل سعيد كمبيالة احمد عرفه الى البنك للتحصيل

فى ١٥/٣/٨٥ تسلم اشعاراً من البنك بتحصيل الكمبيالة وإضافة القيمة

بالحساب الجارى وخصم مبلغ ٥٠٠ ملزم عمولة تحصيل .

## والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفاتر سعيد عبد الخالق .

العل :

### دفتر يومية سعيد عبد الخالق

٨٥/٣/٥	٥٠٠٠	من حـ / لوراق القبض الى حـ / احمد عرفه سحب كمبيالة على احمد عرفه تستحق الدفع في ٨٥/٣/١٥	٥٠٠٠
٨٥/٣/٨	٥٠٠٠	من حـ / لوراق قبض برسم التحصيل الى حـ / لوراق القبض ارسال كمبيالة احمد عرفه الى البنك للتحصيل	٥٠٠٠
٨٥/٣/١٥	٥٠٠٠	من حـ / البنك الى حـ / لوراق قبض برسم التحصيل اشعار البنك بتحصيل الكمبيالة وايداع القيمة بالصاف الجارى	٥٠٠٠
	٥٠٠٠	من حـ / عمولة التحصيل الى حـ / البنك عمولة تحصيل على كمبيالة احمد عرفه طبقا لاشعار البنك	٥٠٠٠

ويمكن اجراء القيد الخاص بعملية التحصيل في ٨٥/٣/١٥ كما يلي :

٨٥/٣/١٥	٤٩٩٩,٥٠٠	من منكورين من حـ / البنك من حـ / عمولة التحصيل الى حـ / لوراق قبض برسم التحصيل اشعار البنك بتحصيل كمبيالة احمد عرفه وايداع القيمة بالصاف الجارى بعد خصم عمولة التحصيل	٥٠٠٠
---------	----------	---	------

وفي كلا الحالتين يتساوى المبلغ الصافى المودع لدى البنك وهو ٤٩٩٩,٥٠٠ جنيه

### احلال كمبيالة جديدة محل الكمبيالة المستحقة الدفع (تجديد الورقة) :

قد يتعذر على المدين سداد قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق - وفي هذه الظروف قد يتم الاتفاق بين المدين والدائن في الكمبيالة على تحرير كمبيالة جديدة تستحق الدفع بعد فترة اخرى لاحقة ، بدلا من الكمبيالة التي استحققت ولم يتم سداد قيمتها . وتسمى هذه العملية تجديد الكمبيالة .

ويترتب على تجديد الكمبيالة اعادة حساب فائدة تأخير لصالح الدائن يضاف قيمتها على مبلغ الكمبيالة . والسبب في هذه الفائدة هو سماح الدائن بأن يؤخر استلامه المبلغ الكمبيالة الى تاريخ لاحق وبالتالي تضيق عليه فرصة استثماره خلال فترة التأخير . وتعتبر فائدة التأخير كسبا للدائن أو ايرادا له . اما بالنسبة للمدين فهي خسارة أو مصروف يتحمله .

وعند تجديد الكمبيالة ، يقوم الدائن بإلغاء الكمبيالة القديمة ، وذلك بانتقاصها من أوراق القبض لديه ، جاعلا بذلك أوراق القبض طرفا دائنا بقيمة الكمبيالة الملقاه . اما الطرف المدين فهو المدين في الكمبيالة الذي لم يستطع دفع قيمتها .

ويتم هذا الالغاء في تاريخ استحقاق الورقة ، على أن تجرى قيود الاتفاق الجديد عند ابرامه نهائيا مع المدين .

وعند ابرام الاتفاق ، يقوم الدائن بحساب فائدة التأخير المراد اضافتها على المدين وجعل حسابها دائنا بالقيمة . اما الطرف المدين فهو المدين الاصل في الكمبيالة الذي رفض الدفع ثم يجرى قيد اثبات الكمبيالة الجديدة بقيمة الكمبيالة القديمة مضافا اليها فوائد التأخير ، والطرف المدين في هذا القيد هو الكمبيالة الجديدة التي تمثل اضافة الى اصول المشروع ، اما الطرف الدائن فهو الشخص الذي اعطى المشروع هذه الكمبيالة وهو المدين . وعلى ذلك تكون قيود تجديد الكمبيالة حسب تسلسلها كما يلي :

١ . الغاء الكمبيالة القديمة في تاريخ الاستحقاق من المدين (القيمة الاصلية)

الى اوراق القبض (القيمة الاصلية)

٢ . اضافة فوائد التأخير الى المدين عند ابرام الاتفاق من المدين

الى فوائد التأخير

٣ . قيد الكمبيالة الجديدة (بالقيمة الاصلية + فوائد التأخير)

عند ابرام الاتفاق

من اوراق القبض

الى المدين

ويمكن اجراء القيود رقم (٢) ، (٣) في قيد واحد كما يلي :

من اوراق القبض (القيمة الاصلية + فوائد التأخير)

الى مذكورين

الى فوائد التأخير (قيمة الفوائد)

الى المدين (القيمة الاصلية)

مثال:

في ٨٥/٥/١ سحب سيد مطر كمبيالة على يوسف شلبي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه تستحق الدفع في ٨٥/٥/١٥ .

في ٨٥/٥/١٥ اتفق يوسف شلبي مع سيد مطر على تجديد الكمبيالة المستحقة بكمبيالة جديدة تستحق الدفع بعد ٤ شهور مع حساب فائدة تأخير بنسبة ٦٪ سنويا .

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفاتر يومية سيد مطر .

الحل :

دفاتر يومية سيد مطر

٨٥/٥/١٥	٦٠٠٠	من حـ / اوراق قبض الى حـ / يوسف شلبي	٦٠٠٠
		الكميالة المسحوبة على يوسف شلبي تستحق الدفع في ٨٥/٥/١٥	٦٠٠٠
٨٥/٥/١٥	٦٠٠٠	من حـ / يوسف شلبي الى حـ / اوراق القبض	٦٠٠٠
		الفاء الكميالة المسحوبة على يوسف شلبي لتجديدها طبقا للاتفاق	١٢٠
	١٢٠	من حـ / يوسف شلبي الى حـ / فوائد التأخير المسحوبة على الكميالة المجددة بنسبة ٦٪ سنويا	١٦٢٠
	١٦٢٠	من حـ / اوراق القبض الى حـ / يوسف شلبي الكميالة الجديدة المستحقة على يوسف شلبي يستحق الدفع ٤ شهور	

ويمكن اجراء القيود اللازمة للعملية التي تمت في ٨٥/٥/١٥ وهي عملية الفاء

وتجديد الكميالة كما يلي :

٨٥/٥/١٥	٦٠٠٠	من حـ / يوسف شلبي الى حـ / اوراق القبض	٦٠٠٠
		الفاء الكميالة المستحقة على يوسف شلبي لتجديدها طبقا للاتفاق	١٦٢٠
	٦٠٠٠	من حـ / اوراق القبض الى مذكورين	٦٠٠٠
	١٢٠	الى حـ / يوسف شلبي الى حـ / فوائد التأخير الكميالة الجديدة المقبولة من يوسف شلبي تستحق الدفع بعد ٤ شهور بعد حساب فوائد تأخير قدرها ٦٪ سنويا	

وقد حسبت فوائد التأخير كما يلي :

$$١٢٠ \text{ جنيه} = \frac{٤}{١٢} \times \frac{٦}{١٠٠} \times ٦٠٠$$

الاوراق التجارية الصادرة (اورق الدفع):

تسمى الاوراق التجارية التي يقبلها المشروع لصالح الغير اوراق دفع ، حيث بمقتضاها يلتزم المشروع بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لهذا الغير وبهذا الشكل تعتبر الاوراق التجارية الصادرة عن المشروع أو اوراق الدفع احد عناصر الخصوم فيه باعتبارها التزاما عليه تجاه الغير .

والمشروع بإصداره ورقة تجارية ، سواء بقوله كميالة لصالح الغير ، أو تحريره سنداً اذنيا لصالحه ، يستبدل داننا شخصيا بالورقة التجارية ، وبالتالي تحل اوراق الدفع محل الدائن الذي قبلت لصالحه الكميالة أو الذي تسلم السند الاذني المحرر

لصاحبه .

### اصدار ورقة دفع :

وعلى هذا ، فعند اصدار المشروع لورقة دفع ، تعتبر اوراق الدفع دائنة بقيمة الورقة المصدرة ، باعتبار ان العملية قد ترتب عليها زيادة في خصم المشروع ممثلة في اوراق الدفع ، اما الطرف المدين فهو الشخص أو الطرف الذي تسلم الكمبيالة من المشروع أو الذي قبل المشروع الكمبيالة لصالحه . ويكون قيد اليومية كما يلي :

من الدائن (ساحب الكمبيالة أو المقبولة لصالحه)

الى اوراق الدفع

مثال :

في ١/١ اشترى محمد ابوعمارة بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه من السيد خليل على الحساب .

في ١/٢ قبل محمد ابوعمارة كمبيالة لصالح السيد خليل تستحق الدفع في ١/٣ .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية محمد ابوعمارة .

الحل :

### دفتر يومية محمد ابوعمارة

١/١	من حـ / المشتريات	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	الى حـ / السيد خليل		
	مشتريات بضاعة على		
	الحساب من السيد خليل		
١/٣٠	من حـ / السيد خليل	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	الى حـ / اوراق الدفع		
	قبولنا كمبيالة لصالح السيد		
	خليل تستحق الدفع في		
	١/٣٠		

سداد اوراق الدفع في تاريخ الاستحقاق :

في تاريخ الاستحقاق يقوم المشروع بدفع قيمة ورقة الدفع نقدا أو بشيك الى الدائن . وهو بهذا يستلم الكمبيالة ويعطى بدلا منها نقدية ، بمعنى آخر تنقص خصومه بسداد ورقة الدفع وتعتبر بذلك اوراق الدفع مدينة بقيمة النقص فيها (النقص في الخصوم مدين) اما الطرف الدائن فهو الطرف الذي دفع القيمة وهو اما النقدية اذا تم الدفع نقدا ، أو البتة اذا كان الدفع بشيك .

ويكون قيد اليومية في هذه الحالة كما يلي :

من اوراق الدفع

الى النقدية

(سداد قيمة ورقة الدفع نقدا)



من أوراق الدفع

الى البنك

(سداد قيمة ورقة الدفع بشيك على البنك)

مثال:

في اول يناير ٨٥ قبل احمد امين كمبيالة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه لصالح محمد الحداد  
تستحق الدفع في ١٤ منه .

في ١٥ يناير ٨٥ سند احمد امين قيمة الكمبيالة المستحقة الى محمد الحداد نقداً .

والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية احمد امين .

الحل:

دفتر يومية احمد امين

٢٠٠٠	من حـ / محمد الحداد	٨٥/١/١
٢٠٠٠	الى حـ / أوراق الدفع	
	قبول كمبيالة لصالح محمد	
	الحداد تستحق الدفع في	
	٨٥/٥/١٥	
٢٠٠٠	من حـ / أوراق الدفع	٨٥/١/١٥
٢٠٠٠	الى حـ / النقدية	
	سداد كمبيالة محمد الحداد	
	نقداً في تاريخ استحقاقها	

واذا كان الدفع بشيك على البنك اجري القيد التالي :

٢٠٠٠	من حـ / أوراق الدفع	٨٥/١/١٥
٢٠٠٠	الى حـ / البنك	
	سداد كمبيالة محمد الحداد	
	بشيك رقم .....	

تجديد أوراق الدفع:

قد لا يتمكن المشروع من سداد قيمة الكمبيالة المستحقة عليه الى الدائن في تاريخ الاستحقاق وهو بهذا قد يتعرض الى اجراءات قانونية من قبل الدائن مما يسبب له احراجا كبيرا لموقفه كتاجر تعتمد الثقة فيه على قدرته على دفع مبيونه عند استحقاقها . وتلافيا لهذا الموقف ، فقد يصل الى اتفاق مع الدائن على تحرير كمبيالة جديدة تستحق الدفع في تاريخ لاحق بدلا من الكمبيالة المستحقة الدفع في الوقت الحاضر ، في مقابل حساب فوائد تأخير لصالح الدائن تضاف على قيمة الكمبيالة الاصلية . وتعتبر فوائد التأخير في هذه الحالة خسارة بالنسبة للمشروع وبالتالي تنقص التزاماته بقيمة الورقة المعادة اليه ، وتصبح بذلك أوراق الدفع مدينة بقيمة هذه الكمبيالة الملغاة اما الطرف الدائن فهو الشخص الذي اعادها الى المشروع وهو الدائن الاصل في الكمبيالة ويعد اجراء قيود الالفاء ، يتم اجراء القيد اللازمة لاثبات الاتفاق الجديد ، حيث يسجل المشروع قيمة فوائد التأخير التي سوف يلتزم بها لصالح الدائن ، وتكون الفوائد هي الطرف المدين في القيد والدائن الاصل في الكمبيالة هو الطرف الدائن ، وبلى ذلك اثبات قبول المشروع للكمبيالة الجديدة بالقيمة الاصلية للكمبيالة القديمة مضافا اليها قيمة فوائد التأخير المصوية .

وفيما يلي القيود الواجب اجرائها عند تجديد ورقة الدفع ، مع ملاحظة ان هذه القيود تتم كلها عند تنفيذ الاتفاق الجديد ولا يجرى أى قيد فى تاريخ استحقاق الورقة.

#### ١ . الغاء ورقة الدفع القديمة .

من اوراق الدفع

الى الدائن

(الغاء الكمبيالة القديمة)

#### ٢ . اضافة فوائد للتأخير الى حساب الدائن .

من فوائد التأخير

الى الدائن

#### ٣ . قيد الكمبيالة الجديدة بالقيمة الاصلية للكمبيالة القديمة مضافا اليها فوائد

التأخير .

من الدائن

الى اوراق الدفع

ويمكن اجراء قيد واحد بدلا من القيين (٢) . (٢) كما يلي :

من مذكورين

من الدائن (القيمة الاصلية للكمبيالة القديمة)

من فوائد التأخير

الى اوراق الدفع (القيمة الاصلية بفوائد التأخير)

مثال :

اليك بعض العمليات التى تمت فى محلات حسن خليل فى خلال شهر ديسمبر

١٩٨٥ :

فى ٨٥/١٢/٥ سحب امين سعيد كمبيالة على حسن خليل بمبلغ ٤٠٠٠ جنية

تستحق الدفع فى ١٩٨٥/١٢/١٥ .

فى ٨٥/١٢/١٥ لم يستطع حسن خليل سداد قيمة الكمبيالة المستحقة لامين

سعيد .

فى ٨٥/١٢/١٧ اتفق حسن خليل مع امين سعيد على تجديد الكمبيالة ، وقبول

كمبيالة اخرى تستحق الدفع بعد ٤ شهور واطافة فائدة تأخير بنسبة ٦/٨

سنويا .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية حسن خليل .

الحل:

دفتر يومية حسن خليل

٨٥/١٢/١٥			من حـ / امين سعيد الى حـ / اوراق الدفع قبول المحل كمبيالة امين سعيد يستحق الدفع في ٨٥/١٢/١٥	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٨٥/١٢/١٥			لا يقيد شيء بخصوص الكمبيالة		
			من حـ / اوراق الدفع الى حـ / امين سعيد الفاء كمبيالة امين سعيد المستحقة الدفع في ٨٥/١٢/١٥ لتجديدها	٤٠٠٠	٤٠٠٠
			من حـ / فوائد التأخير الى حـ / امين سعيد قيمة فوائد التأخير المسحوبة لصالح امين سعيد بنسبة ٦٪ سنويا لمدة ٤ شهور	٨٠	٨٠
			من حـ / امين سعيد الى حـ / اوراق الدفع قبولنا كمبيالة جديدة لصالح امين سعيد تستحق الدفع بعد ٤ شهور	٤٠٨٠	٤٠٨٠

٨٥/١٢/١٥

تاريخه

تاريخه

ويمكن إجراء قيد الاتفاق الجديد في ١٩٨٥/١٢/١٧

٨٥/١٢/١٧			من حـ / اوراق الدفع الى حـ / امين سعيد الفاء الكمبيالة المستحقة لامين سعيد في ١٩٨٥/١٢/١٥ لتجديدها	٤٠٠٠	٤٠٠٠
			من مذكورين من حـ / امين سعيد من حـ / فوائد التأخير الى حـ / اوراق الدفع قبولنا كمبيالة جديدة لصالح امين سعيد تستحق الدفع بعد ٤ شهور بعد اضافة فوائد تأخير بنسبة ٦٪ سنويا	٨٠	٤٠٨٠

تاريخه

وفي كلتا الحالتين ، تكون قيمة الكمبيالة الجديدة المقبولة لصالح امين سعيد بمبلغ ٤٠٨٠ جنيه ، أى بالقيمة الاصلية مضافا اليها فوائد التأخير ، وفي كلتا الحالتين ايضا ، يتحمل المحل (المدين) قيمة فوائد التأخير كخسارة .

رفض الاوراق التجارية:

في تاريخ استحقاق الورقة التجارية قد يرفض المدين سداد قيمتها للدائن أو للمستفيد بها . ويترتب على هذا الرفض أن يقوم الدائن أو المستفيد في الورقة باتخاذ إجراءات قانونية لحفظ حقه في الورقة وذلك بعد مرور الفترة القانونية للسداد وهي ما تسمى المهلة وهي ٢٤ ساعة . والرفض من هذه الإجراءات القانونية هو إثبات توقف

المدين عن الدفع رسميا . ويتم ذلك بعمل بروتستو عدم الدفع امام المحكمة الكائن بدائرتها محل اقامة المدين في الورقة التجارية مقابل دفع رسوم ومصروفات معينة . والدائن الحق في استرداد هذه المصروفات من المدين مع قيمة الورقة الاصلية عند الوصول الى اتفاق بشأن سداد هذه القيمة مع المدين .

اما بالنسبة للقيود اللازمة لاثبات عملية رفض دفع الورقة التجارية فتتم في دفاتر الدائن أو حامل الورقة فقط حتى يتم الاتفاق مع المدين على طريقة السداد . اما في دفاتر الدائن فلا يقيد شيء حتى يتم الاتفاق على الدفع .

#### قيود رفض القبض (أي في دفاتر الدائن أو حامل الورقة) :

تعتمد القيود التي يجريها الدائن أو حامل الورقة التجارية في دفتره على ما اذا كانت الورقة مازالت في حوزة المشروع في تاريخ الاستحقاق أو كان المشروع قد تصرف فيها إما بالتحويل (التظهير) للغير ، أو كانت قد خصت لدى البنك ، أو كانت مرسلة للحصول بواسطة البنك .

الحالة الأولى : اذا كانت الورقة في حوزة المشروع في تاريخ الاستحقاق ورفض المدين الدفع تجرى القيود التالية :

#### ١. الغاء الكمبيالة :

تجعل اوراق القبض دائنة بقيمة الكمبيالة المرفوضة والمدين الذي رفض الدفع مدينا بالقيمة ، ويكون قيد الالفاء كما يلي :

من ح / المدين

الى ح / اوراق القبض

#### ٢. اثبات دفع مصروفات البروتستو :

يقوم المشروع بدفع مصروفات البروتستو ، واثبات دفعها في الدفاتر كما يلي :

من ح / مصروفات البروتستو

الى ح / النقدية (أو البنك)

#### ٢. تحميل المدين بقيمة مصروفات البروتستو :

بعد دفع مصروفات البروتستو واثباتها في الدفاتر ، يقوم المشروع (الدائن) باضافة قيمة هذه المصروفات الى مديونية المدين ، يجعله مدينا بقيمتها ، كما يلي :

من ح / المدين

الى ح / مصروفات البروتستو

وبهذا يصبح المدين مدينا بالقيمة الاصلية للكمبيالة مضافا إليها قيمة مصروفات البروتستو التي دفعها المشروع (الدائن) .

٤ عند الاتفاق بين الدائن والمدين على سداد القيمة يتم تسجيل هذا الاتفاق في تاريخه . وقد يتفق على تحمل المدين بقوائد تأخير وفي هذه الحالة يجرى القيد التالي :

من ح / المدين

الى ح / قوائد التأخير

واذا كان الاتفاق ان يتم الدفع نقدا ، يقوم المدين بدفع قيمة الورقة الاصلية +

مصرفات البروتستو + فوائد التأخير ، ويكون القيد كما يلي :

من ح / النقدية

الى ح / الدين

اما اذا كان الاتفاق يقضى بتحرير كميالة جديدة ، فيكون القيد كما يلي :

من ح / اوراق القبض

الى ح / الدين

وذلك باجمالى القيمة المستحقة على الدين .

مثال:

فى اول يناير سحب عمرو الدسوقي كميالة على وجدى يوسف بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه  
تستحق الدفع فى ٢٠ يناير .

فى ٢٠ يناير رفض وجدى يوسف دفع الكميالة ، فقام عمرو بعمل بروتستو عدم  
الدفع تكلف ٢ جنيه دفعها نقدا .

وفى ٢٥ يناير اتفق عمرو الدسوقي مع وجدى يوسف على دفع القيمة المستحقة  
نقدا ، وقد تم الدفع فعلا فى هذا التاريخ .

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم فى دفتر يومية عمرو الدسوقي .

الحل:

دفتر يومية عمرو الدسوقي

٥٠٠٠	من ح / اوراق الدفع	٥٠٠٠	الى ح / وجدى يوسف	اول يناير
	قبول وجدى يوسف كميالة			
	لصالحنا تستحق الدفع فى			
	١/٢٠			٢٠ يناير
٥٠٠٠	من ح / وجدى يوسف	٥٠٠٠	الى ح / اوراق القبض	
	الفاء كميالة وجدى يوسف			
	لرفضه الدفع فى تاريخ			٢٠ يناير
	الاستحقاق			
٢	من ح / مصرفات البروتستو	٢	الى ح / النقدية	٢٠ يناير
	دفع مصرفات بروتستو على			
	كميالة وجدى يوسف			
٢	من ح / وجدى يوسف	٢	الى ح / مصرفات البروتستو	
	(تحميل وجدى يوسف			٢٥ يناير
	بمصرفات البروتستو على			
	كميالة المرفوعة)			
٥٠٠٢	من ح / النقدية	٥٠٠٢	الى ح / وجدى يوسف	
	سداد وجدى يوسف لقيمة			
	الكميالة ومصرفات البروتستو			
	نقدا طبقا للاتفاق			

وإذا فرض أن الاتفاق الذي تم في ٢٥ يناير ينص على ما يلي :

قبول وجدى يوسف كمبيالة جديدة بالمبلغ المستحق عليه تستحق الدفع بعد ٤ شهور نظير اضافة فوائد تأخير قدرها ٧٪ سنويا .

فالمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات هذا الاتفاق في دفاتر يومية عمرو الدسوقي .

الحل :

اولا : تجرى القيود الخاصة باصدار الكمبيالة ورفضها كما المثال اعلاه .

ثانيا : تجرى قيود الاتفاق الجديد في ٢٥ يناير كما يلي :

يمكن اجراء قيد واحد كما يلي :

٥٠٨٩,٥٠٠	من حـ / اوراق القبض الى منكورين	٢٠٠٢	٢٥ يناير
٨٧,٥٠٠	الى حـ / وجدى يوسف		
	الى حـ / فوائد التأخير		
	قبول وجدى يوسف كمبيالة جديدة		
	تستحق الدفع بعد ٣ شهور بعد		
	حساب فوائد تأخير بنسبة ٧٪ سنويا		

ملاحظة : قيمة الكمبيالة الجديدة وهى ٥٠٨٩,٥٠٠ جنيه هى عبارة عن قيمة الكمبيالة

الاصلية + مصروفات البروتستو + فوائد التأخير ، أى

$$٥٠٨٩,٥٠٠ = ٨٧,٥٠٠ + ٢ + ٥٠٠٠ =$$

الحالة الثانية : اذا كانت ورقة القبض قد سبق وأن أرسلها المشروع للبنك للحصول ،

ففى هذه الحالة يتسلم المشروع اشعاراً من البنك يفيد برفض المدين دفع قيمة

الكمبيالة . وفى العادة يقوم البنك بدفع مصروفات البروتستو على الكمبيالة المرفوضة ويخصم قيمة هذه المصروفات من الحساب الجارى للمشروع . عند استلام المشروع لاشعار البنك المذكور ، يجرى القيود الآتية لاثبات عملية الرفض :

١. الغاء الكمبيالة المرفوضة بانقاص حساب اوراق قبض برسم التحصيل بقيمة هذه الكمبيالة وذلك يجعله دائناً بهذه القيمة ، والمدين فى هذه الكمبيالة هو الطرف المدين فى هذا القيد كما يلي : -

من حـ / المدين

الى حـ / اوراق قبض برسم التحصيل

٢. اثبات قيمة مصروفات البروتستو التى دفعها البنك كما يلي :

من حـ / مصروفات البروتستو

الى حـ / البنك

٣. تحميل المدين بقيمة مصروفات البروتستو كما يلي :

من حـ / المدين

الى حـ / مصروفات البروتستو

ويمكن إجراء قيد واحد بدلاً من القيدتين (٢) ، (٣) كما يلي :

من حـ / المدين

الى حـ / البنك



(قيمة مصروفات البروتستو)

٤ . عند الاتفاق بين المدين والدائن على السداد فيجرب القيد المناسب للعملية . فاذا كان الاتفاق على السداد نقدا يجرى القيد التالي :

من حـ / النقدية

الى حـ / المدين

(بقيمة الورقة الاصلية مضافا اليها مصروفات البروتستو)

اما اذا كان الاتفاق على تحرير كمبيالة جديدة ، فعادة ما يتضمن الاتفاق حساب فوائد تأخير تضاف على قيمة الكمبيالة الجديدة . وعلى هذا تحتسب فوائد التأخير ويحمل بها المدين كما يلي :

من حـ / المدين

الى حـ / فوائد التأخير

ثم يجرى قيد لكمبيالة الجديدة كما يلي :

من حـ / أوراق القبض

الى حـ / المدين

(بقيمة الكمبيالة الاصلية + مصروفات البروتستو + فوائد التأخير) .

ويمكن انماج القيدتين السابقين في قيد واحد كما يلي :

من حـ / أوراق القبض

الى مذكورين

الى حـ / المدين

الى حـ / فوائد التأخير

مثال:

اليك عمليات أوراق القبض التي تمت في محلات النياوى خلال شهر مارس

: ١٩٨٥

في اول مارس سحب كمبيالة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على حسام مصطفى تستحق الدفع في ١٥ مارس .

في ٢ مارس ارسل كمبيالة حسام مصطفى الى البنك للحصول .

في ١٥ مارس تسلم اشعارا من البنك يقيد برفض حسام سداد قيمة الكمبيالة . وقام البنك بعمل بروتستو تكلف ٢ جنيه خصمها من الحساب الجارى للمحل .

في ٢٠ مارس اتفق المحل مع حسام مصطفى على تحرير كمبيالة جديدة بالبلغ المستحق عليه تستحق الدفع بعد ٤ شهور واطرافه فوائد تأخير بنسبة ٦ / سنويا

المطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية محلات النياوى .

ويمكن إجراء قيود الرقض ، والاتفاق الجديدة كما يلي :

٨٥/٢/١	٤٠٠٢	من د / حسام مصطفى الى منكورين	٤٠٠٠	الى د / اوراق قبض برسم التصصيل	٢	الى د / البنك	٤٠٨٢	رفض حسام مصطفى دفع قيمة الكمبيالة وتحصيله بمصروفات البروتستو التي خصمها البنك من حسابنا الجارى
		من د / اوراق القبض الى منكورين		الى د / حسام مصطفى		الى د / فوائد التأخير		قبول حسام مصطفى
		قبول حسام مصطفى	٤٠٠٢	كمبيالة جديدة بالمبلغ المستحق عليه تستحق الدفع بعد ٤ شهور طبقا للاتفاق	٨			

**الحالة الثالثة:** اذا كانت الكمبيالة قد سبق خصمها لدى البنك ، وفي تاريخ الاستحقاق  
رفض المدين دفع قيمتها الى البنك . وفي هذه الحالة يقوم البنك باعادة الكمبيالة  
المرفوضة الى المشروع بعد عمل اللازم وخصم قيمة الكمبيالة الاصلية بالكامل  
ومصروفات البروتستو من الحساب الجارى للمشروع لديه ، او يطلب من المشروع  
سداد هذه القيمة نقدا .  
والسبب في ذلك ، ان خصم الكمبيالة لدى البنك لا يعفى الدائن من المسؤولية عن  
الكمبيالة في حالة رفض المدين دفع قيمتها ، وعلى هذا يقوم البنك بتحصيل حقه من

الحل:

يومية محلات المتباوى

٨٥/٢/١	٤٠٠٠	من د / اوراق القبض الى د / حسام مصطفى	٤٠٠٠	قبول حسام مصطفى كمبيالة تستحق الدفع في ٨٥/٢/١٥			
٨٥/٢/٢٠	٤٠٠٠	من د / اوراق القبض برسم التصصيل	٤٠٠٠	الى د / اوراق القبض			
٨٥/٢/١٥	٤٠٠٠	ارسال كمبيالة حسام مصطفى الى البنك للحصول	٤٠٠٠	من د / حسام مصطفى			
		الى د / اوراق القبض		برسم التصصيل			
		اشعار البنك برفض حسام مصطفى دفع قيمة الكمبيالة		من د / مصروفات البروتستو	٢		
٨٥/٨/١١		الى د / البنك	٢	اشعار البنك بعمل البروتستو على كمبيالة حسام مصطفى وخصم القيمة من الحساب الجارى			
		من د / حسام مصطفى		الى د / مصروفات البروتستو	٢		
٨٥/١/١		تحصيل حسام مصطفى بقيمة مصروفات البروتستو		من د / حسام مصطفى			
		الى د / فوائد التأخير		الى د / فوائد التأخير	٨٠		
٨٥/١/٢		قيمة فوائد التأخير المحسوبة على حسام مصطفى بنسبة ٦ ٪ سنويا لدة ٤ شهور		من د / اوراق القبض			
٨٥/١/٣٠	٤٠٨٢	الى د / حسام مصطفى	٤٠٨٢	قبول حسام مصطفى كمبيالة جديدة تستحق الدفع بعد ٤ شهور			

الطرف الذي قدم الكمبيالة للخصم ، على ان يقوم هذا الطرف بمطالبة المدين بالسداد .

وفي هذه الحالة ، وعند استلام المشروع اشعار البنك بما يفيد رفض المدين دفع قيمة الكمبيالة المخصوصة تجرى القيود التالية في دفاتر الدائن .

١ . اثبات مديونية المدين بالقيمة التي خصمها البنك من الحساب الجارى عند الرقض ، وهي قيمة الكمبيالة بالكامل مضافا اليها مصروفات البروتستو ، كما يلي :

من حـ / المدين

الى حـ / البنك

عند الاتفاق بين المدين والدائن على سداد الكمبيالة سواء حسبت فوائد تأخير أم لم تحسب ، سواء تم نقدا أو بتحرير كمبيالة جديدة ، تجرى قيود هذا الاتفاق كما حدث في الحالتين السابقتين تماما .

مثال :

المطلوب اثبات العمليات التالية في دفتر يومية علاء ابراهيم :

في اول ابريل سحب علاء كمبيالة على خالد تستحق الدفع في ٢٠ ابريل بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه .

في ابريل ارسل علاء الكمبيالة الى البنك للخصم .

في ٥ ابريل تسلم اشعارا من البنك بخصم الكمبيالة وايداع صافي القيمة في الحساب الجارى بعد خصم أجيو قدره ٥٠ جنيها .

في ٢١ ابريل تسلم علاء اشعار من البنك برفض خالد دفع الكمبيالة ، وقد قام البنك بخصم قيمتها ومصروفات البروتستو بلغت ٢ جنيه من الحساب الجارى للمحل .

في ٢ ابريل اتفق علاء مع خالد على تحرير كمبيالة جديدة بالمبلغ المستحق عليه تستحق الدفع بعد ٦ شهور مع حساب فوائد تأخير بنسبة ٧٪ سنويا وقد تم تنفيذ الاتفاق في تاريخه .

الخل :

يومية علاء ابراهيم

٨٥/٤/١	من حـ / اوراق القبض الى حـ / خالد قبول خالد كمبيالة لصالحنا تستحق الدفع في ٨٥/٤/٢٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٨٥/٤/٢	من حـ / اوراق قبض برسم الخصم الى حـ / اوراق القبض ارسال كمبيالة خالد الى البنك الخصم	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٨٥/٤/٥	من مذكورين من حـ / البنك من حـ / الاجير الى حـ / اوراق قبض برسم الخصم اشعار البنك بفيد خصم كمبيالة خالد واطافة صافي القيمة الى حسابنا الجارى	٦٠٠٠	٥٩٥٠ ٥٠
٨٥/٤/٢١	من حـ / خالد الى حـ / البنك اشعار البنك برفض خالد دفع الكمبيالة السابق خصمها لديه بخصم القيمة ومصروفات البروتستو من حسابنا الجارى	٦٠٠٢	٦٠٠٢
٨٥/٤/٢٠	من حـ / اوراق قبض الى مذكورين الى حـ / خالد الى حـ / فوائد التأخير قبول خالد كمبيالة جديدة تستحق الدفع بعد ٤ شهور بدلا من الكمبيالة المرفوضة بالمبالغ المستحقة عليه واطافة فوائد تأخير بنسبة ٧ %	٦٠٠٢ ٢١٠	٦٢١٢

قبول رفض الاوراق التجارية في دفاتر المدين (اوراق الدفع) :

عندما يقبل المدين كمبيالة لصالح الدائن ، أو يحرق سندا اذنيا لصالحه ، فإن هذه الكمبيالة أو السند الأذني تعتبر ورقة دفع بالنسبة للمدين .

وقد ذكرنا في الصفحات السابقة كيفية اصدار اوراق الدفع وسدادها في ميعاد الاستحقاق والقيود اللازم اجراؤها في دفاتر المدين . ويجب الإشارة هنا الى ان المدين لا دخل له في التصرفات التي يجريها الدائن في الكمبيالات والسندات الاذنية المقبولة لصالحه . وعلى ذلك فإذا قام الدائن بخصم الكمبيالة لدى البنك أو ارسالها للحصول بواسطته ، أو ظهرها الى شخص آخر ، فإن هذه التصرفات لا أثر لها في دفاتر المدين التي تعتبر الورقة بالنسبة له ورقة دفع وما على المدين الا أن يدفع قيمة هذه الورقة في تاريخ استحقاقها الى الشخص الذي يتقدم بها اليه سواء اكان هذا الشخص احد البنوك ، أو شخصا طبيعيا آخر . وبذلك يحصل المدين على الكمبيالة مقابل دفع قيمتها في تاريخ الاستحقاق .

فإذا لم يستطع المدين دفع القيمة في تاريخ الاستحقاق لسبب أو لآخر ، فلا شأن له بالإجراءات التي يقوم بها الدائن ولا يقوم بتسجيل أى شئ في دفاتره . الا أنه يبدأ في تسجيل هذه الواقعة عندما يتم الاتفاق بينه وبين الدائن على طريقة معينة للسداد .

وبمعنى آخر ، في حالة رفض المدين دفع الكمبيالة أو السند الأذني فلا يقوم بإجراء أى قيود في دفاتره في وقت الرفض . ولكن عند الاتفاق مع الدائن ، يقوم المدين بإجراء القيود اللازمة للغاء الكمبيالة القديمة وتسجيل الاتفاق الجديد .

مثال :

اليك بعض العمليات التي تمت في دفاتر هشام ابراهيم خلال شهر فبراير ١٩٨٥  
في أول فبراير قبل كمبيالة لصالح المنيأوى بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه تستحق الدفع في  
٢٠ منه .

في ٢٠ منه رفض هشام دفع قيمة الكمبيالة المستحقة للمنيأوى فقام المنيأوى  
بعمل بروتستو تكلف ٢ جنيه .

في ٢٥ منه اتفق هشام مع المنيأوى على قبول كمبيالة جديدة لصالح المنيأوى  
بالمبلغ المستحق عليه ، وتستحق الدفع بعد ٦ شهور نظير اضافة فائدة تأخير  
بنسبة ٧٪ سنويا . وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق في نفس اليوم .

والمطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم في دفتر يومية هشام ابراهيم .

الحل :

### دفتر يومية هشام ابراهيم

٨٥/٢/١	من حـ / المنيأوى	٧٠٠٠
	الى حـ / لوراق الدفع	٧٠٠٠
	قبولنا كمبيالة لصالح المنيأوى	
	تستحق الدفع في ٨٥/٢/٢٠	
٨٥/٢/٢٠	في تاريخ الاستحقاق لا تجرى	
	أى قيود بالنسبة للكمبيالة	
	المرفوضة	
٨٥/٢/٢٥	من حـ / لوراق الدفع	٧٠٠٠
	الى حـ / المنيأوى	٧٠٠٠
	الفاء كمبيالة المنيأوى المستحقة	
	في ٨٥/٢/٢٠ لتجنيدها	
٨٥/٢/٢٥	من مذكورين	
	من حـ / مصروفات قضائية	٢
	من حـ / فوائد تأخير	٢٤٥
	الى حـ / المنيأوى	٢٤٨
٨٥/٢/٢٥	قيمة المصروفات وفوائد التأخير	
	المستحقة علينا للمنيأوى	
	من حـ / المنيأوى	٧٢٤٨
	الى حـ / لوراق الدفع	٧٢٤٨
	قبولنا كمبيالة لصالح المنيأوى	
	تستحق الدفع بعد ٦ شهور	

ويمكن إجراء قيود الاتفاق الجديد في قيد واحد كما يلي :

٨٥/٢/٢٠				من مذكورين	
				من د / المنيأوى	٧٠٠٠
				من د / مصروفات قضائية	٢
				من د / فوائد التأخير	٢٤٥
				الى د / اوراق الدفع	٧٢٤٨
				قبولنا كمبيالة جديدة لصالح	
				المنيأوى تستحق الدفع بعد ٦	
				شهور بدلا من الكمبيالة المفقاة	
				طبقا للاتفاق المبرم بيننا	

ولاحظ في المثال السابق ما يلي :

- ١ في يوم ٢٠ فبراير ، أى يوم استحقاق ورقة الدفع لم تجرى أى قيود بالنسبة للكمبيالة المرفوضة في دفاتر المدين مشام .
- ٢ الغيت الكمبيالة المرفوضة عند الاتفاق في ٢٥ فبراير .
- ٣ سميت مصروفات البروتستو بمصروفات قضائية في دفاتر المدين كنوع من التغطية .
- ٤ حسبت فوائد التأخير كما يلي :

$$٧٠٠٠ \times \frac{٧}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ٢٤٥ \text{ جنيه}$$

### مثال تطبيقي عام :

في اول يناير ١٩٨٥ بدأ راشد عطية اعماله التجارية بما يلي :

٢٠٠٠٠ اراضى - ٣٠٠٠٠ مباني - ٦٠٠٠ اثاث - ٤٠٠٠٠ بضاعة - ٥٤٠٠٠ نقدية بالصندوق - ٧٠٠٠٠ نقدية بالبنك - ١٠٠٠٠ محمد المنيأوى (مدين) - ١٥٠٠٠ رفاء الدين (مدين) - ٢٥٠٠٠ سيد مطر (دائن) - ٢٥٠٠٠ شوقي حسين (دائن) .

وفي ٢ يناير اشترى بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الحساب من احمد حمزة .

وفي ٢ يناير قبل كمبيالة لصالح احمد حمزة تستحق الدفع في ٢٠ منه ، بالمبلغ المستحق عليه .

في ٤ يناير باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه الى منير فوزى بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدي ١٠٪ على المبالغ المدفوعة خلال ٥ ايام من تاريخه .

في ٥ يناير دفع المصروفات التالية نقدا :

٥٠ جنيه مصروفات طلاء المباني

٦٠ جنيه قيمة انوات كتابية ومطبوعات

١٤٠ جنيه ايجار مخازن الحل

في ٦ يناير سدد منير فوزى ما قيمته ١٠٠٠٠ جنيه من حسابه بشيك على البنك ، ارسل فورا للحصول .

في ٧ يناير قبل منير فوزى كمبيالة لصالح المحل بياقي المستحق عليه ، تستحق الدفع في ٢٠ يناير .



فى ٨ يناير ارسل المحل كمبيالة منير فوزى الى البنك الخصم .

فى ١٠ يناير تسلم اشعارا من البنك يفيد بخصم الكمبيالة واطافة صافى القيمة للحساب الجارى بعد خصم اجبو قدره ٢٠ جنيه .

فى ١٢ يناير باع بضاعة الى محسن توفيق بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وتسلم القيمة بشيك على البنك ، ارسل للتحصيل فوراً .

فى ١٢ يناير اشترى بضاعة من يوسف خليل بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدي ١٠٪ اذا تم الدفع خلال ٤ ايام من تاريخه .

فى ١٥ يناير سدد المحل ما عليه الى يوسف خليل بشيك على البنك .

فى ١٧ يناير تسلم اشعارا من البنك برفض شيك محسن توفيق المرسل للتحصيل .

فى ١٨ يناير اعاد يوسف خليل الشيك المحرر لصالحه لرفض البنك دفعه .

فى ٢٠ يناير رفض المحل سداد الكمبيالة المستحقة لاحمد حمزة ، الذى قام بعمل بروتستو تكلف ٤ جنيهات .

فى ٢١ يناير قبل محسن توفيق كمبيالة لصالح المحل بالمبلغ المستحق عليه بعد اضافة فوائد تأخير بنسبة ٦٪ سنويا لمدة ٤ شهور .

فى ٢٥ يناير قبل المحل كمبيالة جديدة لصالح احمد حمزة بالمبلغ المستحق عليه تدفع بعد ٦ شهور بفائدة تأخير بنسبة ٥٪ سنويا .

فى ٢٠ يناير تسلم اشعارا من البنك برفض منير فوزى دفع الكمبيالة المخصصة لديه ، فقام بعمل بروتستو تكلف ٢ جنيهات وخصم القيمة وقيمة الكمبيالة بالكامل من الحساب الجارى للمحل .

فى ٢١ يناير سدد منير فوزى ما عليه نقداً .

والمطلوب:

أولاً : إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفتر يومية راشد عطية .

ثانياً : ترحيل القيود الى الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ وترصيداها فى ٢١ يناير ١٩٨٥ .

الحل:

أولاً : قيود اليومية بدفاتر يومية راشد عطية

٨٥/١/١	من منكرين	
	من حـ / الاراضى	٢٠٠٠٠
	من حـ / المباني	٢٠٠٠٠
	من حـ / الاثاث	٦٠٠٠
	من حـ / البضاعة	٤٠٠٠٠
	من حـ / النقدي	٥٤٠٠٠
	من حـ / البنك	٧٠٠٠٠
	من حـ / محمد المتناوى (مدين)	١٠٠٠٠
	من حـ / وفاء الدين (مدين)	١٥٠٠٠
	الى منكرين	
	الى حـ / سيد مطر (دائن)	٢٥٠٠٠
	الى حـ / شوقي حسين (دائن)	٢٥٠٠٠
	الى حـ / رأس المال	١٨٥٠٠٠
	قيمة ما يدانا به اعمالتنا التجارية	

٨٥/١/٧	من د / اوراق القبض الى د / منير فوزى قبول منير فوزى كميالة تستحق الدفع في ٨٥/١/٣٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٨٥/١/٨	من د / اوراق قبض برسم التحصيل الى د / اوراق القبض ارسال كميالة منير فوزى للبنك الخصم	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٨٥/١/١٠	من مذكورين من د / البنك من د / الاجيبو	٧٩٧٠	٣٠
٨٥/١/١٢	الى د / اوراق قبض برسم الخصم اشعار البنك بخصم كميالة منير فوزى	٨٠٠٠	
٨٥/١/١٣	من د / شيكات برسم التحصيل الى د / المبيعات مبيعات بضاعة الى محسن توفيق بشيك رقم - ارسل فوراً للتحصيل	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٨٥/١/١٥	من د / المشتريات الى د / يوسف خليل مشتريات بضاعة على الصاب بخصم تجارى ١٠٪ وخصم نقدي ١٠٪ اذا تم الدفع خلال ٤ ايام	٩٠٠٠	٩٠٠٠
٨٥/١/١٧	من د / يوسف خليل الى مذكورين الى د / البنك الى د / خصم مكتسب سداد ما علينا الى يوسف خليل بشيك رقم من د / محسن توفيق الى د / شيكات برسم التحصيل رفض البنك دفع شيك محسن توفيق	٩٠٠٠	٩٠٠٠ ٩٠٠ ٩٠٠ ١٥٠٠٠ ١٥٠٠٠

٨٥/١/٢	من د / المشتريات الى د / احمد حمزة مشتريات على السحاب	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٨٥/١/٣	من د / احمد حمزة الى د / اوراق الدفع قبولنا كميالة لصالح احمد حمزة تستحق الدفع في ٨٥/١/٢٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٨٥/١/٤	من د / منير فوزى الى د / المبيعات مبيعات بضاعة الى منير فوزى على الحساب - بخصم تجارى ١٠٪ على المبالغ المدفوعة خلال ٥ ايام	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
٨٥/١/٥	من مذكورين من د / مصروفات طلاء المبانى من د / مصروفات ابوات كتابية من د / ايجار المخازن الى د / النقدية مصروفات نقدية	٥٠ ٦٠ ١٤٠ ٢٥٠	٥٠ ٦٠ ١٤٠ ٢٥٠
٨٥/١/٦	من مذكورين من د / شيكات برسم التحصيل من د / خصم مسموح به الى د / منير فوزى سداد منير فوزى لجزء من حسابه بشيك رقم - بعد ان خصم ارساله فوراً للتحصيل	٩٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠٠	٩٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠٠

ثانياً : الترحيل الى حسابات الاستاذ وترصيد الحسابات

حـ / الاراضى

٨٥/١/٢١	رصيد مرحل	٢٠٠٠	الى منكرين	٨٥/١/١	٢٠٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

حـ / المباني

٨٥/١/٢١	رصيد مرحل	٢٠٠٠	الى منكرين	٨٥/١/١	٢٠٠٠
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

حـ / الاثاث

٨٥/١/٢١	رصيد مرحل	٦٠٠	الى منكرين	٨٥/١/١	٦٠٠
		٦٠٠			٦٠٠

٨٥/١/١٨	من حـ / البنك	٨١٠٠	٨١٠٠
	الى حـ / يوسف خليل		
	رفض البنك دفع الشيك المحرر ليوسف خليل		
٨٥/١/٢١	من حـ / اوراق القبض	١٥٢٠٠	
	الى منكرين		
	الى حـ / محسن خليل	١٥٠٠٠	
	الى حـ / فوائد التأخير	٢٠٠	
	قبول محسن توفيق كميالة بالمستحق عليه		
	تستحق الدفع بعد ٤ شهور بفائدة تأخير ١/١		
	سنويا		
٨٥/١/٢٥	من حـ / اوراق الدفع	٥٠٠٠	٥٠٠٠
	الى حـ / احمد حمزة	٥٠٠٠	
	الفاء الكميالة المقبولة لصالح احمد حمزة		
٨٥/١/٢٥	من منكرين		
	من حـ / احمد حمزة	٥٠٠٠	
	من حـ / مصروفات قضائية	٤	
	من حـ / فوائد تأخير	١٥٠	
	الى حـ / اوراق الدفع	٥١٥٤	
	قبولنا كميالة جديدة لصالح احمد حمزة		
	بالمبلغ المستحق له تستحق الدفع بعد ٦ شهور		
	بفائدة تأخير ٥ % سنويا		
٨٥/١/٢٠	من حـ / منير فوزى	٨٠٠٢	٨٠٠٢
	الى حـ / البنك	٨٠٠٢	
	رفض منير فوزى دفع قيمة الكميالة		
	المخصوصة لى البنك		
٨٥/١/٢١	من حـ / التقية	٨٠٠٢	٨٠٠٢
	الى حـ / منير فوزى	٨٠٠٢	
	سداد منير فوزى ما عليه نقدا		

حـ / البضاعة

٨٥/١/٣١	رصيد مرحل	٤٠٠٠	٨٥/١/١	الى منكورين	٤٠٠٠
		٤٠٠٠			٤٠٠٠

حـ / النقية

٨٥/١/٥	من منكورين	٢٥٠	٨٥/١/١	الى منكورين	٥٤٠٠٠
٨٥/١/٣١	رصيد مرحل	٦١٧٥٣	٨٥/١/٢	الى حـ / منير فوزى	٨٠٠٢
		٦٢٠٠٢			٦٢٠٠٢

حـ / البنك

١/١٥	من حـ/يوسف خليل	٨١٠٠	٨٥/١/١	الى منكورين	٧٠٠٠٠
١/٢٠	من حـ/منير فوزى	٨٠٠٢	٨٥/١/١	الى حـ / منير فوزى	٧٩٧٠
١/٣١	رصيد مرحل	٦٩٩٦٧		برسم اسم الى حـ/يوسف خليل	٨١٠٠
		٨٦٠٧٠			٨٦٠٧٠

حـ / المتباوى

٨٥/١/٣١	رصيد مرحل	١٠٠٠٠	٨٥/١/١	الى منكورين	١٠٠٠٠
		١٠٠٠٠			١٠٠٠٠

حـ / وفاء الدين

١/٣١	رصيد مرحل	١٥٠٠٠	٨٥/١/١	الى منكورين	١٥٠٠٠
		١٥٠٠٠			١٥٠٠٠

حـ / سيند مطر

٨٥/١/١	من منكورين	٢٥٠٠٠	١/٣١	رصيد مرحل	٢٥٠٠٠
		٢٥٠٠٠			٢٥٠٠٠

ح / شوقي حسين -

٨٥/١/١	من مذكورين	٢٥٠٠٠	١/٢١	رصيد مرسل	٢٥٠٠٠
		٢٥٠٠٠			٢٥٠٠٠

ح / رأس المال

٨٥/١/٢١	من مذكورين	١٨٥٠٠٠	١/٢١	رصيد مرسل	١٨٥٠٠٠
		١٨٥٠٠٠			١٨٥٠٠٠

ح / المشتريات

			١/٢	الى ح/ احمد حمزة	٥٠٠٠
			١/١٢	الى ح/ يوسف خليل	٩٠٠٠
١/٢١	رصيد مرسل	١٤٠٠٠			١٤٠٠٠
		١٤٠٠٠			١٤٠٠٠

ح / احمد حمزة

١/٢	من ح/ المشتريات	٥٠٠٠	١/٢	الى ح/ اوراق الدفع	٥٠٠٠
١/٢٥	من ح/ اوراق الدفع	٥٠٠٠	١/٢٥	الى ح/ اوراق الدفع	٥٠٠٠
		١٠٠٠٠			١٠٠٠٠

ح / منير فوزي

١/٨	من مذكورين	١٠٠٠٠	١/٤	الى ح/ المبيعات	١٨٠٠٠
١/٧	من ح/ اوراق قبض	٨٠٠٠	١/٣٠	الى ح/ البنك	٨٠٠٢
١/٢١	من ح/ النقدية	٨٠٠٢			
		٢٦٠٠٢			٢٦٠٠٢

ح / المبيعات

٨٥/١/٤	من ح/ منير فوزي	١٨٠٠٠			
١/١٢	من ح/ شيكات برسن التحصيل	١٥٠٠٠			
			١/٢١	رصيد مرسل	٢٢٠٠٠
					٢٢٠٠٠

ح / ايجار المخازن

١٤٠	الى ح / النقدية	١/٥	١٤٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٤٠			١٤٠		

ح / خصم مسموح به

١٠٠٠	الى ح / منير فوزى	١/٦	١٠٠٠	رصيد مرحل	١/٣١
١٠٠٠			١٠٠٠		

ح / اوراق قبض

٨٠٠٠	الى ح / منير فوزى	٨٥/١/٧	٨٠٠٠	من ح / اوراق قبض	١/٨
١٥٣٠٠	الى منكورين		١٥٣٠٠	برسم الخصم	١/٣١
٢٣٣٠٠			٢٣٣٠٠	رصيد مرحل	

ح / مصروفات طلاء المباني

٥٠	ح / النقدية	٨٥/١/٥	٥٠	رصيد مرحل	٨٥/١/٣١
٥٠			٥٠		

ح / مصروفات ادوات كتابية

٦٠	ح / النقدية	٨٥/١/٥	٦٠	رصيد مرحل	٨٥/١/٣١
٦٠			٦٠		

ح / شيكات برسم التخصيل

٩٠٠٠	الى ح / منير فوزى	٨٥/١/٦	١٥٠٠٠	من ح / محسن توفيق	٨٥/١/١٧
١٥٠٠٠	الى ح / المبيعات	١/١٢	٩٠٠٠	رصيد مرحل	٨٥/١/٣١
٢٤٠٠٠			٢٤٠٠٠		



ح / اوراق قبض برسم الخصم

١/١٠	من مذكورين	٨٠٠٠	١/٨	الى ح / اوراق قبض	٨٠٠٠
		٨٠٠٠			٨٠٠٠

ح / الاجيب:

١/٢١	رصيد مرحل	٣٠	١/١٠	الى ح / اوراق برسم الخصم	٣٠
		٣٠			٣٠

ح / يوسف خليل

١/١٣	من ح / المشتريات	٩٠٠٠	١/١٥	الى مذكورين	٩٠٠٠
١/١٨	من ح / البنك	٨١٠٠	١/٢١	رصيد مرحل	٨١٠٠
		١٧١٠٠			١٧١٠٠

ح / خصم مكتسب

١/١٥	من ح / يوسف خليل	٩٠٠	١/٢١	رصيد مرحل	٩٠٠
		٩٠٠			٩٠٠

ح / محسن توفيق

١/٢١	من ح / اوراق القبض	١٥٠٠٠	١/١٧	الى ح / شيكات برسم التحصيل	١٥٠٠٠
		١٥٠٠٠			١٥٠٠٠

ح / فوائد التأخير

١/٢١	من ح / اوراق القبض	٢٠٠	١/٢٥	الى ح / اوراق البيع	١٥٠
			١/٢١	رصيد مرحل	١٥٠
		٢٠٠			٢٠٠

محلات راشد عطية  
ميزان المراجعة في ١٩٨٥/١/٢١

اسم الحساب	دائن	مدين
ح / الاراضى		٢٠٠٠٠
ح / المبانى		٣٠٠٠٠
ح / الاثاث		٦٠٠٠
ح / البضاعة		٤٠٠٠٠
ح / النقدية		٦١٧٥٢
ح / البنك		٦٩٩٦٧
ح / المنيأوى		١٠٠٠٠
ح / وفاة الدين		١٥٠٠٠
ح / سيد مطر	٢٥٠٠٠	
ح / شوقى حسين	٣٥٠٠٠	
ح / رأس المال	١٨٥٠٠٠	
ح / المشتريات		١٤٠٠٠
ح / المبيعات	٣٣٠٠٠	٥٠
ح / مصروفات طلاء المبانى		٦٠
ح / مصروفات ادوات كتابية		١٤٠
ح / ايجار المخازن		٩٠٠٠
ح / شبكات برسم التحصيل		١٠٠٠
ح / خصم مسموح به		١٥٣٠٠
ح / اوراق القبض		٣٠
ح / الاجير		
ح / يوسف خليل	٨١٠٠	
ح / خصم مكتسب	٩٠٠	
ح / فوائد تأخير	١٥٠	
ح / اوراق الدفع	٥١٥٤	
ح / مصروفات قضائية		٤
	٢٩٢٣٠٤	٢٩٢٣٠٤

ح / اوراق الدفع

٨٥/١/٢١	من ح / احمد حمزة من مذكورين	٥٠٠٠ ٥١٥٤	١/٢٥ ١/٢١	الى ح / احمد حمزة رصيد مرحل	٥٠٠٠ ٥١٥٤
		١٠١٥٤			١٠١٥٤

ح / مصروفات قضائية

١/٢١	رصيد مرحل	٤	١/٢٥	الى ح / اوراق الدفع	٤
		٤			٤